

الوداد * ولم آل جهدا في تسهيل عبارته * ولا في حل النظم وتفهم اشارته * واني وان كنت بين أبناء جنسي * دائما نالو وما برئ نفسي * أمى من عيب * قد استفتحت أبواب من يده الفضل يؤتيه من يشاء وعنده مفاتيح الغيب * (وسميته) لطائف الاشارات * الى شرح تسهيل الطرقات * لنظم الورقات * في الأصول الفقهية * والله أسأل * وبنيه أتوسل * ان يحفظني من الخطأ والزلل * ويوفقني للصواب في القول والعمل * وعين على بحسن الابانة والاعانة * وبرزقي من الابانة والصيانة * وان ينفع بهذا الشرح كما نفع بأصله نفعاً ويعظمه في القلوب ويجعل له فيها وقفا * ويظهره في هيئة بهية * كما يود الآملون * حائراً القبول بين البرية * كما يروم الراغبون * ويمتدحه عزوا قبلاً * حتى تلقى له الامام بالا * وان يجعله خالص الوجه الكرم * محصلاً للوزن بجنت النعم * وسبباً للنظر الى وجه الله المصون في الدار الآخرة * لا كون من قال الله تعالى فيهم وجوه يومئذ ناضرة * المبرها ناضرة * ويسهل على ما محمد عقباه * ويوفقني في جميع أموري لما يرضاه (هذا) وليس لي في هذا الكتاب * الا الجمع من كتب علماء هذا الشأن الانجاب * فقد خصت من أسفار ساداة أجلة * عليها في هذا الفن اعتداد أهل الملة * ولظهور الحكم وخوف الطويل أترك العزوف في الغالب * والتعويل في جميع أموري على من أمره غالب * فأرايت من صواب في أي مكان * فهو لأولئك الأعيان * وما رأيت من خطأ فاصل مني بلاريب * فأروم من حاوي الشيم ان يستردك العيب * وان يصفح * بعد امان النظر عما فيه من قصور ويسمح * ويلاحظه عقب تجمع الفكر بعين الرضا الكلية ويلمح * واسأل الله تعالى أن يغفر لي ولشايخي ووالدي وأولادي والمسلمين ومن له حق على ويسامحني فيما أوردت فيه * ولا يكتنالي أنفساً فاني نعمته وتنويه * بحجابه الحبيب الاعظم صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه وسلم (هذا) وقد آن الشروع في المقصود فأقول بعون الملك العبود قال الناظم رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم * أي انظم وابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء أجندم أو أقطع رايات المعنى انه ناقص وقليل البركة والكلام على البسملة في كل فن كثير شهير لا يحتاج الى تسطير وقد جمعت في التكلم عليهم وعلى المبادئ العشرة بما يناسب هذا الفن رسالة جعلتها كالمقدمة لهذا الكتاب فانظر هان شئت ترائعش الألباب وبالله التوفيق ويده أزمه التحقيق قال رحمه الله تعالى

قال الفقير الشرف العمري يطي * ذوالهجز والتقصير والتفريط

اعلم انه انما أتاني انناظم رحمه الله تعالى بجملة الحكاية بقوله قال الشرف ترغيباً في كتابه بتعيين مؤلفه بلقبه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبوله والاجتهاد في تحصيله فيصاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لو لم يصف الطيب دواءه لم يرضى ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأخر كدعي المؤلف تسمية نفسه وكتابه وبهذا القصد يضمحل الرأى خصوصاً مع الأمن منه كحال الناظم رحمه الله تعالى وقوله الفقير بمعنى المحتاج الى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى يا أيها الناس أقيموا الصلوة واتقوا الزكاة واتقوا الله فاعلموا ان الله هو الغني عن العالمين والفقير الى الله وقوله الشرف أي شرف الدين قال ثابته عن المضاف اليه وهذا لقبه واسمه يحيى فهو كما في تحفة الحبيب شرح منظومة غاية لتقريب وشرح التيسير نظم التحرير الاستاذ العلامة الصالح الفضل الناجح الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى بن الشيخ بدر الدين موسى ابن رمضان بن عميرة الشهير بالعمري يطي نسبة لبلاده عمريط بفتح العين كما هو مشهور وهي ناحية من

اشتغلبه الطلبة واتفقوا به الا انه لفرط الإيجاز قارب ان يكون من جملة الالغاز فلا يهتدي لفوائده الاتعب وعناية وقد ضعفت الهمم في هذا الزمان وكثرت فيه المغموم والأخزان وقل فيه المساعد من الاخوان فاستخرت الله تعالى في شرح الورقات بعبارة واضحة منهية على نكت الشرح المذكور وفوائده بحيث يكون هذا الشرح شرعاً للورقات وللشرح المذكور ويحصل بذلك الانتفاع للبتدي وغيره ان شاء الله تعالى ولا أعدل عن عبارة الشرح المذكور الا لتغييرها بوضع منها أول زيادة فائدة (وسميته) فرة العين بشرح ورفات امام الحرمين والله المسؤول في بلوغ المأمول وهو حسي ونعم الوكيل (ولقد سمع) التعريف بالمصنف على سبيل الاختصار فتقول هو الشيخ رئيس الشافعية وحيد أصحاب الوجوه

نواحي مصر القاهرة بالشرقية من أعمال بلبيس بالقرب من سفينة بلد شيخ الاسلام زكريا الأنصاري
رحمه الله تعالى ونفعه ثوابه وكان الناظم رحمه الله تعالى آية في التعلم كما ألف فيه وأحكم فن نظم في الفقه
التيسير نظم البحر والشيخ الاسلام زكريا بنهماية الندر يب نعلم غاية التقر يب لابي شجاع الاصهفاني
وفي أصول الفقه هذا المتن وفي النحونظم الآجرومية الى غير ذلك ونظمه عذب عليه ملاوة جزل فيه
سلامة سهل المبني ظاهر المعنى وقوله الجز أي عن الاشياء والعبادات ذ لا قدره العبد على شيء من
الاشياء وذو التصدير في الطاعات وذو التفریط في جانب مولاه فان العبد وان بلغ ما بلغ في الطاعة
والعبادة لا يفي ذلك بحق ذرة مما وجبه عليه فاعترا في الناظم رحمه الله تعالى بما ذكر من الجز
والتصدير والتفریط هو من شأن العارفين الاتقياء الواصلين جعلنا الله تعالى منهم ومقول قول الناظم
الحمد لله الى آخر المنظومة قال رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي قد أظهرنا * علم الأصول للورى وأشهرنا *

على لسان الشافعى وهونا * فهو الذى له ابتداء دونا *

اعلم أنه قد اشتهر ان الحمد لله الشفاء بالجليل على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم وعرفا فعل بنى عن
تعظيم النعم من حيث أنه منعم على الخلق وغيره وهو مختص بالله تعالى وقوله الذى قد أظهرنا أى أوجد
وأخرج فقد للتحقيق وألف أظهرنا للاطلاق وقوله علم الأصول أى أظهر علم أصول الفقه فالله
الذهنى وقوله للورى أى للخلق ولا يخفى ما فى كلامهم من براعة المطلاع بخلاف راعة المطلب فانه ان يأتى
كلامه بما يشعر بمقصوده وهذه البراعة المسماة عندهم براعة المطلاع بخلاف راعة المطلب فانه ان يأتى
المتكلم بالثناء قبل شر وعنه فى مقصوده وبخلاف راعة المقطع فانه ان يأتى فى المتكلم فى آخر كلامه بما
يشعر باتهامه كقوله فى الآخر ونسأله حسن الختام وان أردت بسط ذلك فانظر البيدييات ومنها
بديعيتى فى مدحه عليه الصلاة والسلام وقوله وأشهرنا أى الذى أظهر علم الأصول وأشهره
على لسان الامام الاعظم امامنا محمد بن ادريس الشافعى رضى الله تعالى عنه فاشهرنا معطوف على أظهرنا
والله للاطلاق وقاعا عائدا على الله تعالى ومنغوله مخدوف وهو الضمير كما قدرنا وقوله وهو ما معطوف
على أظهرنا وألف للاطلاق أيضا وهو تشديد الرواد والضمير العائد على العلم مخدوف أى الحمد لله الذى
أظهر علم الأصول وأشهره وهون بمعنى سهله على الشافعى رضى الله تعالى عنه حتى جمعه ودونه فلذا قال
فهو الذى له ابتداء دونا أى وانما أشهرنا الله علم الأصول على لسان الشافعى رضى الله تعالى عنه لأنه هو
الذى دونه أى جمع علم أصول الفقه فى ابتداء الأمر أى قبل كل أحد فهو رضى الله تعالى عنه واضعه
وأول من دون فيه على سبيل الاستقلال فأملى فيه رسالته المشهورة تكلم فيها فى الأوامر والنواهي
والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة من القياس فتبينها فى الأول لا يخفى ان فى كلامه رحمه
الله تعالى من عيوب القافية عند العروض والضمين التضمن وهو كما فى كتاب فتح الجليل الكافى لمقمة متن
الكافى فى العروض والقوافى وشرح الخرجية تعليق قافية البيت الاول بصدور البيت لذي بعده بأن
يقتصر اليه فى الاقادة كما هنا فان قوله وأشهرنا قافية الاول متعاقبا بعده وهو قوله على لسان الشافعى
وسمى تضمينا لأن الشاعر ضمن البيت الثانى معنى الأول لانه لا يتم الا بالثانى لكن هذا جاز للولد
فى غير الدائع الشعرية والبيدييات الادبية سواء المديح النبوية وغيره فهذا لا يجوز الا بانه حتى لم
وامناظم انواع العلوم الكثيرة خصوصا أهل الاراجيز فى الفنون الشهيرة مثل هذه الرجزية فيجوز لم
هذا التضمن كأمثاله بلا شك ولا ريب وما فى ارتكابه من عيب لأن من نظم فى علم من العلوم انما
قصده حصر اللفاظ وضبط المعانى لتحصيل المقضى اليبانى وتسهيل المفظوظ اليبانى لذلك لم يراع

ومصاحب التصانيف المفيدة
أبو المعالى عبد الملك ابن
الشيخ أبى محمد عبد الله
ابن يوسف بن محمد
الجويني بضم الجيم وفتح
الواو وسكون الياء المثناة
التحتية وبعدها نون
نسبة الى جوين وهو
ناحية كبيرة من نواحي
نيسابور يلقب بضياء
الدين ولد فى الحرم من سنة
تسعة عشر وأربعمائة
وتوفى بقرية من أعمال
نيسابور يقال لها بنشقال
لسيلة الاربعاء الخامس
والعشرين من شهر ربيع
الثانى سنة ثمان وسبعين
وأربعمائة وجاور بمكة
والمدينة أربع سنين
بدرس العلم ويفتى فلقب
بامام الحرمين واتهم اليه
رياسة العلم بنيسابور
ونبت له المدرسة النظامية
وله التصانيف التى لم يسبق
الى مثلها تقدمه الله برحمته
وأعاد علينا من بركاته
آمين قال المصنف رحمه
الله تعالى (بسم الله الرحمن
الرحيم) أصنف وكذا

أكثر أهل المنظومات في فنون العلوم تجنب التضمين وما شابهه من الضرورات في منازلهم سيما
أراجزهم لأن قصدهم التحقيق في منظوماتهم وتبليغ معلوماتهم ثم إن تضمين العروضين هذا غير
التضمين الذي ذكره البيانيون نوعان أنواع البديع فإنه مستحسن جدوهو أن يضمن الشاعر شيئاً
من شعر الغير مع التنبيه على أنه من الغير إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء لثلاثتهم بالاختلاس والسرقة
والإفلاحة إلى به وقد ينشئ بياناً شافياً في شرحه على بديعته فافظره أن شئت * الثاني الصلاة والسلام
على سيد الأنام مطلوب بان غماديل على طليهما بعد الثناء الجميل الأعلى على الملك الجليل جل وعلا خير
كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى ثم بالصلاة على فهو أقطع أكتع فهو وإن كان ضعيفاً يعمل به في
فضائل الأعمال ذكره الباجوري في كتابه العوام وغيره وقوله تعالى ورفعتك ذكر كك أي لأذكر
الوئذ كرمي كفي في صحيح ابن حبان وقول إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه أحب إن يقدم المرء بين
يدى خطبته أي بكسر الخاء وكل أمر طليهما غير هاجد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم والقرآن بينهما مطلوب لظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليماً وأفراداً أحدهما عن الآخر مكره لظاهر الآية المذكورة أيضاً والناظم رحمه الله تعالى قد نركهما
هنا والجواب عنه يحتمل أنه أكتفي بذكرهما في آخر جودته حيث قال ثمة

فالحمد لله على انجائه * ثم صلاة الله مع سلامه

على النبي الخ أخذنا بظاهر خبر من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دلم اسمي في ذلك
الكتاب أعمر من أن يكون أوله وأولاً انظم قد في آخر نظمه بهما فأنما يتحقق الملام إذا لم يوجد
في مجلس أو كتاب كما هو ظاهر الآية المذكورة وهذا الخبر ومع هذا المرفف عنه بهذا الجواب في تركهما
أولاً الملام لظاهر خبر كل كلام لا يبدأ الحديث لله كور وكلام إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه الذي
لم يقله إلا عن نص فالأحسن في الجواب أن يقال يحتمل أن الناظم في بهما لفظاً وأسقطهما خطأ وهو
كاف في المطلوب وهذا وإن كان دون مرتبة من تلفظ بهما وكتبتهما إلا أنه يخرج بهن من الملام فيصير
قد ذكر الصلاة والسلام وبالجملة فأورد ترك القيل والقال لأن في بهما بعد قوله وأشهر أن قال

ثم الصلاة والسلام سرمداً * على زكي الأصل طه أجداداً

أصل الأصول أشرف العباد * وآله ومحبيه الأجداد

وبعد فالعلم بأصل الفقه * مكمل قارئ علم الفقه

فذاك بالفضل الجليل أحرق * والله ذو النبل الجزيل أحرق

على لسان الشافعي الخ وهذا وقد أطننا ولكن لا يتخلو من فائدة أن شاء الله تعالى قال رحمه الله تعالى

* وتابعته الناس حتى صاروا * كتباً صغاراً الجمل أو كباراً *

يعني وتابعته الناس وهم أفاضل العلماء إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في التأليف في علم أصول الفقه
حتى صار ما ألفوه وصنفوه في هذا العلم كتباً كثيرة صغاراً وكباراً فكتب فيه بعده الفقهاء شافعية
ومالكية وخنفية وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها وكتب المتكلمون فيها أيضاً كذلك
إلا أن كتابة الفقهاء فيه أسس بالفقه وألحق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد وبناء المسائل فيها
على النكت الفقهية والمتكلمون يجر دون صور تلك المسائل عن الفقه ويعلون إلى الاستدلال العقلي
مأسكن لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم وقوله كتباً يسكون التاء للضرورة كثيرة صغاراً الجمل
وكباراً فالصغار للإطلاق وأو بمعنى الواو ثم قال رحمه الله تعالى

* وخبر كتبه الصغار ماسمي * بالورقات للامام الحزبي *

يند في أن يجعل متعاق
التسمية ما جعلت التسمية
مبدأه فيقدر الآكل بسم
الله آكل والقارئ بسم
الله اقرأ فهو أولى من
تقدير ابتدئ لا فائدة تلبس
الفعل كله بالتسمية وابتدأ
لا يفيد التلبس ابتداءه
وتقدير التعلق متأخر إلا أن
المقصود الأهم البداءة
باسم الله تعالى ولا فائدة
الحصر وابتدأ المصنف
بالبسملة اقتداء بالقرآن
العظيم وعملاً بحديث كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه
ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو أبتدأه الخطيب في
كتاب الجامع بهذا اللفظ
وأكتفي بالبسملة عن الحمد
إمامنا جدد بلسانه وذلك
كأن أولان المراد بالحمد
معناه لغة وهو الثناء والبسملة
متضمنة لذلك أولان
المراد بالحمد ذكر الله تعالى
(وفي رواية) في مسند
الإمام أحمد كل أمر ذي
بال لا يفتح بذكر الله فهو
أبتدأه وأقال أقطع على التردد
(وقد) ورد الحديث

يعني وأحسن كتب علم أصول الفقه الصغار هو ما سمي بكون الياء للضرورة أي المسمى ذلك الكتاب
 بالورقات التي هي قليلة المباني كثيرة المعاني المسوية لمؤلفها العلامة الامام الحرمي أي النسوب
 للحرمين * ولتبرك بتعريف صاحب الاصل على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الدراكة شيخ
 الاسلام البحر الحبر المحقق الدقيق النظار الاصولي المتكلم البليغ الفصيح الاديب العلم الفردانية
 المحققين بمجاميع ما وصاحب الشهرة التي سارت السراة والحدة ما شاعرا وراعي بار رئيس الشافعية وأحد
 اصحاب الوجوه وصاحب التصانيف المفيدة أبو العالي ضياء الدين امام الحرمين عبد الملك ابن الشيخ
 أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني نسبة إلى جوين وهو واسعية كبيرة من نواحي نيسابور من
 أعمال نراسان العراق الشافعي ودرجه الله تعالى في ثامن عشر المحرم عام ثمان عشرة وأربع مائة
 وجاهد بمكة وللدنية أربع سنين يفتي ويدررر ويجمع طرق الشافعي ومن ثم لقب بامام الحرمين ثم
 عاد إلى نيسابور فبني في الوزير نظام الدين المدرسة الطائفة بنيسابور فخطب بها وجلس للوعظ والخطابة
 واستعد للتدريس فيها واستقامت أمور الطلبة وبقى على ذلك قريبا من ثلاثين سنة غير منازع
 ولا مدافع مسلم له المحارب والمنذر والخطابة والتدريس ومجلس الذكر يوم الجمعة والمنطرة وانفق له
 من الواطئة على التدريس والمنطرة ما يزيد على مائة الف دينار مع الوجاهة الرائدة في الدنيا ومن تصانيفه ما به
 الطاب في الفقه وهي أربعون مجلدا كبيرا لم يصنف مثلها وتختصرها واختصرها بنفسه وهو من
 محاسن كتبه قال هو نفسه فيه انه يقع في الحميم من النجاة أقل من الصف وفي المعنى أكثر من الضعف
 والشامل في أصول الدين والأرشاد فيه أيضا والبرهان في أصول الفقه والأرشاد فيه أيضا والورقات فيه
 أيضا وغير ذلك مما هو مطبوع ومنه ديوان خطب مشهور ومن نظمته * أخى لن تنال العلم الا بستره
 البيتين وتروى سنة ثمان وسبعين وأربع مائة فعمد ونحو تسعة وخمسين سنة وأغلقت الأسواق يوم موته
 وكانت تلامذته يومئذ قريبا من أربع مائة وهذا وقد ترجم له التاج السبكي رحمه الله تعالى في الطبقات
 ترجمته ما في نحو ثلاثين صفحة وما ذكر منها فانظر لها هاشت وبكتفي في غره ما مثل من خط ابن
 الصلاح أشد بعض من رأى امام الحرمين

بروايات متعددة قال
 الموردي هو حديث حسن
 ولما اكتفي بالسلسلة عن
 الحجة قال (هذه ورقات)
 قليلة كما يشتر بذلك جمع
 السلامة فان جوع السلامة
 عنه سيئو به من جوع
 الفقه وعبر بذلك تسهلا
 على الطالب وتسهلا له
 كما قال تعالى في فرض صوم
 شهر رمضان أياما معدودات
 فوصف الشهر الكامل بأنه
 أياما معدودات تسهلا على
 المكاتب وتسهلا لهم
 وقيل المراد في الآية ما لا يلم
 المعدودات عاشوراء
 وثلاثة أيام من كل شهر فان
 ذلك كان واجبا أول
 الاسلام ثم نسخ والاشارة
 بهذه الى حاصر الخراج
 ان كان أتى بها بعد
 التصنيف والافهني اشارة
 الى ما هو حاصر في الدهن
 وهذه الورقات

لم عز عيسى تحت أديم الفلك * مثل امام الحرمين التبت عبد الملك
 وكان العقبة الامام غلام الموسلي بنشد ويقول ليعرفه في امام الحرمين
 دعوا للنس العالي فهو ثوب * على مقدار قنأني العالي
 ورأيت في شرح مولد البرزنجي للسيد جعفر ماص فائدة ذكر بعضهم ان المظن وقع في غير ما يتعلق
 بالمصطفى عليه الصلاة والسلام فانه سمع يوم وقفا امام الحرمين رحمه الله تعالى قائل من الجن يهتف
 بهذين البيتين وهما
 يادهر مع رب العالي بعده * مع الكساد رجعت أم ترج
 قدم وأخر من تشاء من الوري * مات الذي قد كنت منه نفسي
 والله أعلم ثم قال رحمه الله تعالى

وقد مثلت مدة في نظمته * مسهلا لحفظه وفهمه *
 يعني وقد سألتني بعض الناس من مدة أي برهة من الزمان في نظم كتاب الورقات لامام الحرمين المذكور
 فخطمته حالة كوفي مسهلا بتطمين الياء لأجل حفظه أي استحضاره عن طهر قلب غيبا انما انظم أحلى
 وأعذب وأسرع الى الحفظ من الترتيب خصوصا ما كان على بحر الرجز فلا غرو ان نظم الكلام ينهل
 الحفظ على الاتمام والنظم للموزون قصدا والرجح استهلال من غير من الببحر وأعدب وورد افعيل

الطبع اليه وتجتمع الأفئدة لديه فافهم هذا الكلام وادع إلى بحسن الختام والحفظ هو ضبط الصورة المدركة في العقل وقوله وفهمه أي ومجتمدا في تسهيل فهمه وذلك بالانتيان بعبارة عذبة ليس فيها تعقيد والفهم تصور المعنى من لفظ المخاطب هذا ولعل الناظم رحمه الله تعالى تكرر عليه السؤال في هذا النظم فقال

﴿ فلم أجد مما سألت بدا * وقد شرعت فيه مسقدا ﴾

﴿ من ربا التوفيق للصواب * والنفع في الدارين بالكتاب ﴾

يعني حين تكرر السؤال عن أسعفت سائل عرغوه ولم أجد مما سألني فيه السائل بدا أي فرافا وخلاصا من اسعافه يطلب به وفرار اوعوضا عن انجاده بمرغوه قال في القاموس وشرحه وقولهم لا بد اليوم من قضاء حاجة أي لا فراق منه وقيل لا لعالمته ولا عوض عنه ومعناه أمر لازم لا يمكن مفارقتة ولا يوجد بدل منه ولا عوض يقوم مقامه اه ملخصا وقوله وقد شرعت فيه الخ أي وقد شرعت في النظم المذكور مستمدا أي حاله كوني طالبا امداد التوفيق أي اعانتة من ربنا أي خالقنا ومالكنا ومدير أمورنا والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد هنا خلق القدرة للصواب في نظمه أي للأمر الموافق للواقع وهو ضد الخطأ وقوله والنفع أي وطالبا امداد النفع أي الخير وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه دنيوياً وأخروياً والمراد هنا اإصال الثواب بسببه لأن النفع اإصال الخير لا غير وقوله في الدارين أي في دار الدنيا ودار الآخرة بسبب هذا الكتاب بأن ينفع الناظم والمسلمين أيضاً بأن يلهمهم الاعتناء به بعضهم بالاستتغال به ككتابة وقرأة وتفهم وتعلم وتعليم وشرح وبعضهم بغير ذلك كالإعانة عليه بوقف أو هبة أو نقل إلى البلاد أو غير ذلك وتفهم يستتبع نفعه أيضاً لأنه سبب فيه وذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة فإن نلت هل يتصور النفع بالتأليف لمن مات قبل المؤلف قلت نعم يشتغل به أحد من ذريته فتعود بركته على أبيه أو يتعلم حكماته فيكون كذلك أو يعلم منه ان الميت تنفعه الصدقة والدعاء فيفعل ذلك فافهم هذا الكلام وادع إلى بحسن الختام

﴿ باب أصول الفقه ﴾

أي باب في بيان الفن المسمى بهذا القالب المشعر بمدح بائنه الفقه عليه اذ الأصل ما يبتنى عليه غيره فلنظم أصول الفقه في الأصل مركب اضافي لقب قصد به المدح ثم نقله الأصوليون وجعلوه لقباً لهذا الفن فالأشعار المذكور بالنظر لهذا المركب قبل التسمية به وسبأني نحو هذا عند قول الناظم حيث قال رحمه الله تعالى

﴿ هاك أصول الفقه لفظاً لقبا * للفن من جزأين قدر تركبا ﴾

﴿ الأول الاصول ثم الثاني * الفقه والجزآن مفردان ﴾

يعني خذ أصول الفقه في هذا اللفظ والمراد خذ لفظ أصول الفقه حال كونه لقباً للفن فلو قال لفظ أصول الفقه خذ لقباً للفن الخ لسكان أحسن وأتقن وهو بحسب الأصل قدر تركب تركيباً اضافياً من جزأين أي تركب من مضاف ومضاف اليه والافه ومفرد لانه لقب للفن الخصوص المدون لفظ أصول الفقه له معنيان أحدهما معناه الاضافي وهو ما يفهم من مفرديه عند تقييد الاول باضافته للثاني وثانيهما معناه اللقب وهو العلم الذي جعل هذا المركب الاضافي لقباً له ونقل عن معناه الأول اليه وهذا المعنى الثاني يذكره الناظم بعد هذا في قوله أما أصول الفقه معني الخ والمعنى الاول هو الذي يبينه بقوله من جزأين قدر تركبا الذي هو بمعنى قول الأصل مؤلف من جزأين ثم انه بين الجزأين بقوله

(تشتدل على فصول) جمع فصل وهو اسم لطاققة من المسائل تشترك في حكم وتلك الفصول (من) علم (أصول الفقه) يتنفع به المبتدئ وغيره (وذلك) أي لفظ أصول الفقه له معنيان أحدهما معناه الاضافي وهو ما يفهم من مفرديه عند تقييد الاول باضافته للثاني وثانيهما معناه اللقب وهو العلم الذي جعل هذا المركب الاضافي لقباً له ونقل عن معناه الاول اليه وهذا المعنى الثاني يذكره الناظم بعد هذا في قوله أما أصول الفقه معني الخ والمعنى الاول هو الذي يبينه بقوله من جزأين ثم التاليف وهو حصول الالفه والتناسب بين الجزأين فهو أخص من التركيب الذي هو ضم كلمة إلى أخرى وقيل انهما بمعنى واحد وقوله (مفردين) من الافراد المقابل للتركيب لا المقابل للثنائية والجمع فان الأفراد يطلق في مقابلة كل منهما ولا تصح ايراد الثاني هنا لان أحدا جزأين الذين وصفهما بالافراد لفظاً أصول وهو جمع وفي كلامه اشارة لذلك حيث قال

(فالأصل ما بين عليه غيره) أي الأصل الذي هو مفرد الجزء الأول ما بين عليه غيره كاصل الجدار أي أساسه وأصل الشجرة أي طرفها الثابت في الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل فإن الحسن يشهد له كأي أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلة التي يبنى عليها وهذا أحسن من قولهم الأصل هو المحتاج إليه فإن الشجرة تحتاج إلى التمرة من حيث كمالها وليست التمرة أصلاً للشجرة ومن قولهم أصل الشيء ما منه الشيء فإن الواحد من العشرة وليس العشرة أصلاً ولم يعرف الأصل عرفاً مقابله وهو الفرع على سبيل الاستطراد فقال (والفرع ما بين على غيره) كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله (والفقه) الذي هو الجزء الثاني من لفظ أصول الفقه بمعنى لمولى وهو الفقه فهم بمعنى شرعي وهو (أ) معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد كعلم بان النية في الوضوء

الاول الأصول أي لفظ أصول ثم الثاني الفقه أي لفظ الفقه فشمسهما أصول الفقه ثم قال والجزآن مفردان أي والجزآن اللذان أحدهما أصول وثانيهما الفقه مفردان من الافراد المقابل للتركيب لا المقابل للتشبيه والجمع فإن الافراد يطلق على مقابلة كل منهما ولا تصح ارادة الثاني هنا لان أحد الجزأين اللذين وصفهما بالافراد لفظ أصول وهو جمع وفي كلامه اشارة لذلك حيث قال رحمه الله تعالى

فالأصل ما على غيره بني • والفرع ما على سواء يبنى • يعني اذا أردت معرفة الجزأين للفردين فتقول في ياتيهما الأصل لغة كقول الامام المحتاج اليه وقال صاحب الأصل ما منه الشيء وقال الآمدي ما يستند تحقيق شيء اليه وقال غيره منشأ الشيء وقال الحسين البصري ما بين عليه غيره وقال بعضهم ما يتفرع عنه غيره فهذه ست عبارات أقر بها الأخير ثم ما قبله على الترتيب أما بحسب الاصطلاح فلها أربعة معان الدليل كقولهم الأصل في هذه المسئلة الكتاب والسنة أي الدليل ومنه أصول الفقه أدلة والرجحان كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة أي الراجح عند السامع ولقاعدة المستمرة نحو اباحة الميتة لمضطر على خلاف الأصل والصورة المقيس عليها قاله السيوطي رحمه الله تعالى في شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع اذا علمت ذلك فالأصل في كلام الناظم الذي هو مفرد الجزء الاول من الجزأين المذكورين ما بين عليه غيره فالمراد ان الشيء المحسوس أو الملعول الذي يبنى عليه غيره أصل كأصل الجدار الذي هو أساسه وأصل الشجرة الذي هو طرفها الثابت في الأرض وهذا أقرب تعريف للأصل كما علمت فان الحسن يشهد له كأي أصل الجدار والشجرة فأصول الفقه أدلة التي يبنى عليها وان الشيء الذي يبنى على غيره فرع كفروع الشجرة لأصولها وفروع الفقه لأصوله ولعل قصده بهذا التعريف التنبيه على ابتناء الفقه على الأصول وان الجزء الاول مبنى عليه والجزء الثاني مبنى فليس ذكر الفرع استطراداً ثم قال رحمه الله تعالى

والفقه علم كل حكم شرعي • جاء اجتهاد ادون حكم فلعلى •

اعلم ان الفقه الذي هو الجزء الثاني من الجزأين المذكورين له معنى أقوى وهو الفهم واصطلاحاً وهو ان شئت قلت كأي جمع الجوامع العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية وان شئت قلت وهو أخصر كأي الأصل معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد وهذا معنى قول

واجبة وان الأثر مندوب وان تبينت البنية تشرط الصور وان الزكاة واجبة في مال الصبي وغير واجبة في الخلق المباح وان القتل يقتل موجب للقصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف بخلاف ما ليس طريقة الاجتهاد كالمزاج الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم والأحكام الاعتقادية كالمسلم بالله سبحانه وتعالى وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية فلا يسمى معرفة ذلك فقهاً لان معرفة ذلك يشترك فيها الخاص والعام فالفقه بهذا التعريف لا يتناول الا فقه المجتهد ولا يضر في ذلك عدم اختصاص الوقت على الفقهاء بالمجتهدين لان المرجع في ذلك للعرف وهذا اصطلاح خاص والمراد بالمعرفة هنا العلم

بمعنى الطن وأطلقت المعرفة التي هي بمعنى العلم على الطن لان المراد بذلك طن المجتهد الذي هو لقوته قريب من العلم ونخرج بقوله الأحكام الشرعية الأحكام العقلية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بان النار عرفة والمراد بالأحكام في قوله معرفة الأحكام الشرعية جميع الأحكام فالألف واللام للاستغراق والمراد بمعرفة جميع الأحكام التهيؤ لذلك فلا ينافي ذلك قول مالك رضي الله عنه وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين في اثنين وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين مسألة سئل عنها لأدري لانه متيهي للعلم بأحكامها بماودة النظر واطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفاً تقول فلان يعلم النحو ولا تر يدان جميع مسائله حاصرة عنده على التفصيل بل انه متيهي لذلك ثم بين الأحكام المرادة في قوله الأحكام الشرعية فقل

الناظم علم كل حكم شرعي أى تصديق بجميع الاحكام والمراد بالعلم بالجميع التيقظه وهوان يكون عنده ملكة يقتدر بها على تحصيل التصديق بأى حكم أراد وان لم يكن حاصل بالفعل فلا يرد قول مالك من أن أكثر المجتهدين في ست وثلاثين مسألة من أربعين مسألة سئل عنها لأدري لحصول تلك الملكة عنده بحيث لو أئمن النظر حصل له التصديق بها فالحكم بمعنى النسبة التامة وهي ثبوت أمر لا يخفى إيجاباً أو سلباً والعلم بهما من حيث انها واقعة أو ليست بواقعة هو التصديق وبغيرها يقال له تصور فلا تكرر مع قوله شرعى وإما لو فسرنا الاحكام بالاحكام التكليفية لتكرر معه لانهم فسرنا الشرع بما شرعه الله تعالى من الاحكام وقوله شرعى مأخوذ من الشرع المبعوث به النبي الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم وخروج بالاحكام الشرعية المرادة بقوله كل حكم شرعى الاحكام العقلية كالعلم بأن الواحد نصف الاثنى والخمسة كالعلم بأن النار محرقة وانما احتاج الى التيقيد بقوله جاء اجتهدا دون حكم قطعى الذى هو بمعنى قول الاصل الذى طريقها الاجتهاد أى جاء ثبوته وظهوره بالاجتهاد وهو بذل الوسع في باوغ الغرض لان الاحكام ثابتة في نفسها بدون الاجتهاد لكن الاجتهاد هو المظهر والمثبت لما عند المجتهد فالحكم الشرعى ينقسم الى ما طريقه الاجتهاد المراد من قوله جاء اجتهدا كقولنا النية في الوضوء واجبة والفاطحة فرض في الصلاة والوتر مندوب والنية من الليل شرط في صوم رمضان والزكاة واجبة في مال الصبي غير واجبة في الخلق المباح والقتل بمقتل يوجب القصاص ونحو ذلك من مسائل الخلاف والى ما طريقه القطع لا الاجتهاد المراد من قوله دون حكم قطعى كالعلم بأن الله تعالى واحد موجود وان الصلوات الخمس واجبة وان الزنا محرم وغير ذلك من المسائل القطعية مما يشترك في معرفتها الخاص والعام فلا يسمى فقها فلذلك قيد الحكم بالاجتهاد فالعلم هنا بمعنى الظن الذى هو التصديق **الراجح** (فان قلت) الفقه بهذا التعريف لا يتناول الافقه المجتهد فقتضاه انهم اؤقف على الفقهاء يختص به المجتهدون وليس كذلك (فالجواب) ان هذا اصطلاح خاص فلا يلتفت اليه في الالفاظ فان المرجع فيها الى اللغة والعرف العام ولهذا أشار المتولى بقوله انه يرجع فيه الى العادة ثم بين الاحكام المرادة بقوله كل حكم شرعى فقال

بالحكم واجب ومندوب وما * أبيض والمكروه مع ما حرم *

جميع الصحيح مطلقا والفساد * من قاعدته ان أومن عابده *

اعلم ان الفقه هو العلم بهذه السبعة التى ذكرها أى معرفة جزئياتها أى الواجبات والمندوبات والمباحات والمحرمات والمكروهات والافعال الصحيحة والافعال الفاسدة كالعلم بأن هذا الفعل مثلا واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهذا محرم وهذا مكروه وهذا صحيح وهذا فاسد وليس المراد العلم بتعريفات هذه الاحكام المذكورة فان ذلك من أصول الفقه لامن علم الفقه والحكم المتعارف بين الاصوليين بالاثبات تارة كالصلاة واجبة والنفي أخرى كالوتر ليس بواجب خطاب الله تعالى أى كلامه النفسى الا ترى المتعلق بفعل المكاف أعنى البالغ العاقل من حيث تكليفه أى الزامه لما فيه كلفة أى مشقة من فعل أو ترك ثم ان الحكم المذكور متعلقه بفتح اللام سبعة على ما اختاره الناظم تبعا للاصل والصحيح المشهور انه خمسة وهي الايجاب والتدب والاباحة والكراهة والتحرير وان الصحة والفساد من خطاب الوضع لان الحكم ان تعلق بالمعاملات فاما بالصحة أو بالفساد الذى هو البطلان بمعنى واحد وان تعلق بغير المعاملات فهو ما طلب أو اذن في الفعل والترك على السواء والطلب ما طلب فعل أو ترك وكل منهما اما جازم أو غير جازم فطلب الفعل الجازم الايجاب كدلول قوله تعالى أقيموا الصلاة وطلب الفعل الغير الجازم التدب كدلول قوله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على

(فألوجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه) فلو اوجب من حيث وصفه بالواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فالتواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فان الصلاة مثلا أمر معقول متصور في نفسه وهو غير حصول الثواب بفعلها والعقاب بتركها فالتعريف المذكور ليس تعريفًا لحقيقة الواجب اذ لا يمكن تعريف حقيقة الكثرة أصناف الواجبات (١٠) واختلاف حقائقها وانما المقصود بيان الوصف الذي اشتركت فيه

حتى يصح صدق اسم الواجب عليها وذلك هو ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك وكذلك يقال في بقية الاحكام فان قيل قوله يعاقب على تركه يقتضي لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم فالجواب انه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من العاصي مع العفو عن غيره أو يقال المراد بقوله ويعاقب على تركه ترتب العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لا ينافي العفو عنه وأورد على التعريف المذكور انه غير مانع لدخول كثير من السنن فيه فان الأذان سنة واداء تركه أهل بلد قوتلوا وكفى بذلك عقابا وكذلك صلاة العيدين عند من يقول بذلك ومن ترك التوردة شهادته ونحو ذلك وأجيب بان المراد عقاب الآخرة وبأن العقوبة المذكورة ليست على نفس

الامة وطلب الترك الجازم التحريم كمدلول قوله تعالى لا تقربوا الزنا وطلب الترك الغير الجازم الكراهة وزاد حاجة من المتأخرين منهم صاحب الاصل في النهاية خلاف الاولى فقالوا ان كان طلب الترك الغير الجازم ينهي بخصوص كحديث الصحيحين اذ دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فكرهه أو بغير بخصوص وهو النهي عن ترك التمددات المستفاد من أوامرها خلاف الاولى كقسط مسافر لا يتضرر بالصوم وترك صلاة الضحى واما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذي الهي المخصوص وغير المخصوص وقد يقولون في الاول مكروه كراهة شديدة والاذن في الفعل والترك على السواء الاباحة وان الحكم ان كان متعلقا بكون الشيء سببا وشرطا ومانعا وصحيفا وفاسدا فيسمى خطايا وضع أيضا لان متعلقه بوضع الله تعالى أي بجمعه تعالى وعلم بمعارضته ان جعل الناطم كالاحكام السبعة الواجب والمندوب الخ حيث ذكرها بقوله والحكم واجب ومندوب وما أيسر أي ومباح والمكروه مع ما حرم أي الحرام مع الصحيح مطلقا أي سواء كان واجبا أو غيره والفاقد فيه تجوز من اطلاق المتعلق بفتح اللام على المتعلق بكسرها لان هذه التي ذكرها هي متعلق الاحكام لا الاحكام نفسها فان الفعل الذي يتعلق به الوجوب هو الواجب أي الايجاب الخ وانما لم يتعرض للرخصة والعزيمة لانهما مندرجتان فيما ذكر وذلك لان الحكم الشرعي ان تغير من حيث تعاقبه بالمكف من صعوبة الى سهولة كان تغير من الحرمة الى الاباحة لم يضر مع قيام السبب للحكم الاصل المتخلف عنه للعذر فالحكم المتغير اليه السهل المذكور يسمى رخصة واجبا كان كأكل الميتة للضطر أو مندوبا كالقصر للمسافر سفرا مباحا يبلغ ثلاثين فصاعدا أو مباحا كالمسلم أو خلاف الاولى كقسط المسافر الذي لا يجتهد الصوم وان لم يتغير الحكم كما ذكرنا فاعزيمة وبعضهم خص العزيمة بالواجب وبعضهم عملها للاحكام الخسة وقوله من قاعد أي تارك للعبادة هذان أي الصحيح والفاقد أو من عابد تكلمة ثم لما بين أعداد الحكم الشرعي شرع في تعريفها بل كرازم كل واحد منها فقال

﴿فألوجب المحكوم بالتواب﴾ في فعله والترك بالعقاب ﴿﴾

يعني اذا علمت ما ذكر فالواجب من حيث وصفه بالوجوب هو المحكوم عليه بأنه ما يجازى فاعله بالتواب في فعله وبالعقاب في تركه وهذا امر ادق وأصله كغيره الواجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فقوله ما أي فعل وقوله يثاب على فعله أخرج به الحرام والمكروه والمباح وقوله ويعاقب على تركه أخرج به المندوب فالتواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب فهذا تعريف رسمي فيصح باللازم (فان قيل) قوله والترك بالعقاب الذي هو بمعنى ويعاقب على تركه يقتضي لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بل لازم (فالجواب) انه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من

الترك بل على لازمه وهو الانحلال من الدين وهو حرام واداء الشهادة ليس عقابا وانما هو عدم أهلية الرتبة شرعية شرطها كالات تجتمع من أفعال وترك فدخل فيها الواجب وغيره لا ترى ان العبد اذا ردت شهادته لم يكن ذلك عقوبة له وانما ذلك لتعمته عن درجة العدالة على ان الصحيح ان الأذان في المصرف فرض كفاية ونفسا أصحابا على انه لا يقال من ترك العيدين والسؤال ان وادان على حد المحذور والجواب ما تقدم

العصاة مع العفو عن غيره فلا يخرج من تعريف الناظم كأصله الواجب المعفو عنه أو يريد بقوله والتترك بالعقاب ترتب استحقاق العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لائتلاف العفو عنه ثم إن هذا البيت الذي ذكره غير واضح وأوضح منه لوقال فأنفرض ما في فعله انشواب * وتركه يقضى به العقاب والخطب سهل هذا ويأتي بمعنى الواجب اللازم والمحتم والمكتوب والفرض فهذه كلها مترادفة فالفرض والواجب مترادفان عرفاً خلافاً لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه القائل ما ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وبدليل ظني فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بحديث الصحيحين لأصالة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيأثم بتركها ولا تنفسه به الصلاة عنه بخلاف ترك القراءة ثم قال رحمه الله تعالى

❦ **والندب ما في فعله الثواب** ❦ ولم يكن في تركه عقاب ❦

يعني والمندوب أي من حيث وصفه بالندب هو ما في فعله الثواب ولم يكن أي ولم يوجد في تركه عقاب وهذا بمعنى قول أصله والمندوب ما يشاء على فعله ولا يعاقب على تركه ثم المندوب لغة المدعو اليه فسمى الفعل بذلك لبداء الشارع إليه فأصله المندوب إليه ثم توسع بحذف حرف الجر فاستكن التضمير واصطلاحاً ما ذكر من أنه ما يشاء على فعله ولا يعاقب على تركه فقوله يشاء على فعله أخرج الحرام والمكروه والمباح وقوله ولا يعاقب على تركه أخرج الواجب ويسمى المندوب السنة والمستحب والتطوع ومثلها الحسن والنفل والمرغب فيه فهذه الالفاظ مترادفة عرفاً خلافاً للقاضي حسين والبيهقي والخوارزمي من أصحابنا في تفهيم ترادفها حيث قالوا السنة ما أوجب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمستحب ما فعله مرة أو مرتين والتطوع ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد ولم يتعرضوا للمندوب لشموله الأقسام الثلاثة فهو مرادف لكل منها ومثل المندوب الحسن والنفل والمرغب فيه ثم إنه لا يجب إتمام المندوب بالشروع فيه عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه جائز الترك خلافاً لابي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما في قولهما بوجوب إتمامه مستدلين بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فيجب عندهما بترك إتمام المندوب قضاؤه وأجيب عن الآية بأنها مخصوصة بما صححه الحاكم من رواية الترمذي الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر ويقاس على الصوم غيره من المندوبات وإتمام واجب إتمام النسك المندوب من حج أو عمرة لأن نفله كفره في كثير من الأحكام كالنية فأنه في كل من فرضه ونفله قصد الدخول في الحج أو العمرة كالكفارة فأنه يجب في كل منهما بالجماع المفسد له وكعدم الخروج بالفساد فأن كلامهما يجب المضي في فاسده وليس نفل غيرهما وفرضه سواء فيما ذكر كما هو معلوم (تنبيه) في كلام الناظم رحمه الله تعالى بين روي هذا البيت وهو عقاب والذي بعده وهو لا يعاقب إيطاء وهو إعادة كلمة الراوي لفظاً ومعنى كما هنا وهو عيب من عيوب القافية كحقيقته في كتابي فتح الجليل الكافي ومع كونه قبيحاً جائزاً للولدين على أن بعضهم زعم أن الإيطاء ليس بعيب وما تقدم في حكم التضمنين يأتي هنا ولو أراد ترك القيل والقال لقال والنفل ما به ثواب حصلاً ❦ وتركه عن العقاب قد خلا

والخطب سهل والكمال لله عز وجل ثم قال رحمه الله تعالى

❦ **وليس في المباح من ثواب** ❦ فعلا وتركاً بل ولا عقاب ❦

يعني إن المباح اصطلاحاً هو الذي ليس في فعله ثواب ولا في تركه عقاب وهذا مراد قول الأصل

(والمندوب) هو المأخوذ

من الذنب وهو الطلب لغة

وشرعاً من حيث وصفه

بالندب هو (ما يشاء على

فعله ولا يعاقب على تركه

والمباح) من حيث وصفه

بالإباحة (ما لا يشاء على

فعله) يريد ولا على تركه (ولا

يعاقب على تركه) يريد

ولا على فعله أي لا يتعلق

بكل من فعله وتركه ثواب

ولا عقاب ولا بد من زيادة

ما ذكرنا لتلايد دخل فيه

المكروه والحرام

(والمحذور) من حيث

وصفه بالخطر أي الحرمة

(ما يشاء على تركه) امتثالاً

(ويعاقب على فعله)

وتقدم السؤال وجوابها

(والكره) من حيث وصفه بالكره (ما يثاب على تركه) امتثالا (ولا يعاقب على فعله) وانما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المخطور والمكروه بالامثال لان المحرمات (١٢) والمكروهات يخرج الانسان من عهدها بمجرد تركها

وان لم يشمر بها فضلا عن القصد الى تركها لكان لا يرتب الثواب على الترك الا اذا قصد به الامثال فان قيل وكذلك الواجبات والمنسوبات لا يرتب الثواب على فعلها الا اذا قصد به الامثال فالجواب ان الامر كذلك ولكنه لما كان كثير من الواجبات لا يتأتى الا بتيانها بالاداء فقد بها الامثال وهو كل واجب لا يصح فعله الابنية لم يحتج الى التقييد بذلك وان كان بعض الواجبات تبرأ التمة بفعلها ولا يرتب الثواب على ذلك الا اذا قصد الامثال كنفقات الزوجات ورد المنسوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغيره وانه اعلم (والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ) بالذات المجمة وهو البلوغ الى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح وأصله من نفوذ السهم أي بلوغه الى المقصود (ويعد به) في الشرع بان يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة فالنفوذ

هو ما لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فلا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب وعلى ما ذكر في حد المباح ما لم تنويه القربة كالاكل بقصد التقوى على الطاعات فان نويت أنيب عليه فيدخل حينئذ في حد المنسوبة ويسمى المباح حلالا وبائنا وطلقا واما المباح لغته فهو الموسع فيه (تنبيه) اسم ليس ثواب في قول الناظم من ثواب فمن زائدة وغبرها متعلق بالجار والمجرور في قوله في المباح وفعل لا تركا كل منهما ميمز وأما نصبها بمنزلة الخافض فضعيف والتنوين فيها نائب عن الضان اليه ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وضابط المكروه عكس ما ندب • كذلك الحرام عكس ما يجب • ﴾

يعني ان ضابط المكروه عكس ضابط المنسوبة فهو ما يثاب على تركه امتثالا لاداعي نهى الشرع ولا يعاقب على فعله بخروج ما يثاب على تركه هنا الواجب والمنسوبة والمباح بما لا يعاقب على فعله الحرام وقول الناظم كذلك الحرام أي المخطور والمنوع شرعا عكس ما يجب أي وضابط الحرام عكس ضابط الواجب فهو ما يثاب على تركه امتثالا ويعاقب على فعله ويكفي في صدق العقاب على الفعل وجوده ولو احده من العصاة مع العفو عن غيره أو يراد ترتب استحقاق العقاب على فعله فلا ينافي العفو كما تقدم في الواجب وهذا وانما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المكروه والحرام بالامثال لان المكروهات والمحرمات يخرج الانسان من عهدها بمجرد تركها وان لم يشمر بها فضلا عن القصد الى تركها لكان لا يرتب الثواب على الترك الا اذا قصد به الامثال (فان قيل) وكذلك الواجبات والمنسوبات لا يرتب الثواب على فعلها الا اذا قصد به الامثال (فالجواب) ان الامر كذلك ولكنه لما كان كثيرا من الواجبات لا يتأتى الا بتيانها بالاداء فقد بها الامثال وهو كل واجب لا يصح فعله الابنية لم يحتج الى التقييد بذلك وان كان بعض الواجبات تبرأ التمة بفعلها ولا يرتب الثواب على ذلك الا اذا قصد الامثال كنفقات الزوجات ورد المنسوب والودائع وأداء الديون وغير ذلك مما يصح بغيره ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ وضابط الصحيح ما منعنا • به نفوذ واعتداد مطلقا • ﴾

يعني ان ضابط الصحيح من حيث الصحة هو ما منعنا به النفوذ والاعتداد مطلقا أي سواء كان عقدا أو عبادة وهذا مراد قول أصله والصحيح ما يتعلق به النفوذ والاعتداد اه وذلك بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان كالبيع والنكاح أو عبادة كالصلاة والنفوذ هو البلوغ الى المقصود كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح نقض السهم اذا بلغ المقصود من الرى وهنا كذلك فاذا ترتب على العقد ما يقصد منه كالبيع اذا أفاد الملك والنكاح اذا أفاد حل الوطء والخلم اذا أفاد بثينة الزوجة قيل له صحيح ومنعده وكذا نحو الصلاة والاعتداد بالنفوذ معهما واحد لكن العبادة في الاصطلاح تصف بالاعتداد بالنفوذ والعقد بوصف بهما لذلك جمع بينهما ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ والفساد الذي لم يمتد • ولم يكن بنا فذا اعتقد • ﴾

يعني والفساد الذي هو بمعنى الباطل الذي عبر به في الاصل هو الذي لم يمتد انتبه ولم يكن نافذا اذا

من فعل المكلف والاعتداد من فعل الشارع وقيل انها بمعنى واحد (والباطل) من حيث وصفه عقد بالبطلان (ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به) بان لم يجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة والعقد في الاصطلاح بوصف بالنفوذ والاعتداد أو العبادة توصف بالاعتداد فقط

(والفقه) بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره (أخص من العلم) لصدق العلم على معرفة الفقه والنحو وغيرهما فكل فقهه علم وليس كل علم (فقهها) وكذا بالمعنى القوي فان الفقه الفهم والعلم المعرفة (١٣) وهي أعم (والعلم) فى الاصطلاح (معرفة)

عقد فهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به بأن لم يستجمع ما يمتد به شرعا عقدا كان ذلك الشيء كالبيع والنكاح أو عبادة كالصوم والصلاة فأفاسد لما يقصد المقصود جعل كالمالك ولا بد ان الخلع والكتابة الفاسدين يتعلق بهما النفوذ ويمتد بهما الحصول للينونة فى الخلع والعق بالأداء فى الكتابة لجواز ان يلزم ان الفاسد فى الخلع عوضه لاهو ولأن العتق بالأداء فى الكتابة باعتبار ما تضمنته من التعليق الذى لا فساد فيه لا باعتبار نفسها **تنبيه** علم من قولى والفاسد الذى هو بمعنى الباطل ان لفظى الفاسد والباطل اسمان لسمى واحد فهما مترادفان خلافا لاني حنيفى رضى الله تعالى عنه ثم قال رحمه الله تعالى

والعلم لفظ للمعوم لم يخص * بالفقه مفهوما بل الفقه أخص *

يعنى ان لفظ العلم لم يخص بالفقه فشملة وغيره من جهة المفهوم فالفقه بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره أخص من العلم لأن الفقه فى العرف انما يقال لمعرفة الاحكام الشرعية كما هو العلم يقال لما هو أعم من ذلك لصدق العلم بالنحو وغيره فالفقه نوع من العلم فكل فقهه علم وليس كل علم فقهه علم وليس كل علم فقهها وكذا بالمعنى القوي فان الفقه الفهم والعلم المعرفة وهي أعم ثم قال رحمه الله تعالى

وعلمنا معرفة للمعوم * ان طابقت لوصفه المحتوم *

يعنى ان العلم لغة اليقين يقال علم يعلم اذا اتقن واصطلاحا معرفة للمعوم أى ادراك ما من شأنه ان يعلم موجودا كان أو معدوما وقوله ان طابقت أى النسبة لوصفه المحتوم وهو بمعنى قول الاصل معرفة للمعوم على ما هو به فى الواقع كادراك الانسان أى تصور بأ نه حيوان ناطق والفرس بأ نه حيوان صاهل والحيوان بأ نه جسم نام متحرك بالارادة فالمراد به المعرفة الادراك كفسرنا وهو وصول النفس الى المعنى بشامه من نسبة أو غيرها بالمعوم ما من شأنه ان يعلم ثم قال رحمه الله تعالى

والجهل قل تصور الشيء على * خلاف بوصفه الذى به علا *

وقيل حد الجهل فقد العلم * بسيطا او مركبا قد سمي *

ببسيطة فى كل ما نعت الترى * تركيبه فى كل ما تصور *

يعنى ان الجهل هو ادراك الشيء للمعوم أى ادراك ما من شأنه ان يعلم على خلاف هيئته وهذا معنى قوله والجهل قل أى فى تعريفه بأنه تصور الشيء على خلاف وصفه أى هيئته الذى به علا أى الذى ارتفع به عن غيره فى الحد وهذا معنى قولهم فى تعريفه بأنه تصور ما من شأنه ان يعلم على خلاف ما هو به فى الواقع كادراك المعتزلة عدم رؤى الله تعالى فى الآخرة مع انه تعالى يرى فى الآخرة من غير جهة ولا كيف ثم ان الجهل قسمان مركب وهو ما ذكره فالتعريف فى هذا البيت خاص به وبسيط وقد ذكره فى البيت الذى بعده بتعريف يتناول المركب وقوله وقيل حد الجهل فقد العلم أى عدم العلم فهو يشمل البسيط والمركب كما قال بسيط الخ وكان الاولى لما يأتى لوقال انتفاء العلم بدل فقد العلم بأن نظم هكذا وقيل حده انتفاء العلم أى انتفاء العلم بضمن شأنه ان يقصد ليعلم وذلك بأن خلا الذهن عنه فبدر كاصلا يسمى الجهل البسيط أو لم يخل وأدرك على خلاف ما هو به فى الواقع كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم واعتقاد المعتزلة المتقدم يسمى الجهل المركب وسمى مركبا لاستزامه لجهل آخر لأنه جهل بالمركب بما فى الواقع

البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارضين وما فى بطون البحار وهذا لا يدخل فى تعريف المصنف فلا يسمى بعينه جهلا والتعريف الشامل للقسامين أن يقال الجهل انتفاء العلم بالمقصود أى ما من شأنه ان يقدر فيدرك ما بأن لم يدرك أصلا وهو البسيط أو بان يدرك على خلاف ما هو عليه فى الواقع وهو المركب وسمى مركبا لان فيه جهلين جهلا بالمركب وجهلا باليه لجهل

(والعلم) الحادث وهو علم المخلوق ينقسم الى قسمين ضروري ومكتسب وأما العلم القديم وهو علم الله سبحانه وتعالى فلا يوصف بأنه ضروري ولا مكتسب لعلم (الضروري) هو (ما يقع عن طريق الاستدلال) بأن يحصل بمجرد انقضاء النفس اليه فيضطر الانسان الى ادراكه ولا يمكنه دفعه عن نفسه وذلك (كالمعروف بالحواس) جمع حاسة بمعنى القوة الحسية (الاحساس) الظاهرة استحضار من الباطنة (التي هي السمع) وهو قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصباغ أي مقعره يدرك بها الامارات بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية الصوت الى الصباغ بمعنى ان الله سبحانه يخلق الادراك في النفس عند ذلك (والبصر) وهو قوة مودعة في العينين الموقعتين المتبلاقيين في الصباغ ثم يفرقان فيتأديان الى العينين يدرك بها الاضواء والالوان والاشكال وغير ذلك مما يتعلق ادراكه في النفس عند استعمال تلك القوة (والشم) وهو قوة مودعة في الرئتين السائيتين في مقدم الدماغ الشبكتين يخلق الله يدرك (١٤) بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية ذى الرائحة الى الخيشوم

يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك (والذوق) وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها الطعم ومخالطة الرطوبة العابية التي في الفم لاطعموم ووصول الى العصب يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك (واللحم) وهو قوة منبثة في جميع البدن يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك عند الاتصال والتماس يخلق الله سبحانه وتعالى الادراك عند ذلك وفي بعض النسخ تقديم اللسان على الشم والذوق وهذه الحواس الخمس الظاهرة هي المقطوع بوجودها وأما الحواس الباطنة التي مع الجواهر بانه جاهل ففيه جهلان جهل بالمدرك وجاهل بانه جاهل ثم ان قول الناظم في التعريف الأول تصور الشيء مع قول في الثاني الأول ان يعرف باقتفاء العلم مغنى لاجزاء الالهة والجواهر وكذا لاجزاء الالهة والناظر ونحوها كما في شرح الواقتفان من الامدى عن التقييد في قول الناظم كغيره عدم العلم بعمان شأنه العلم لان اقتفاء العلم والتصور انما يقالان فيه من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بتقييدى في التعريفين بعمان شأنه ان يعلم ما ليس من شأنه ان يعلم كاشغل الارض وما فيه فلا يسمى اقتفاء العلم به جهلا ومثله ما فوق السموات وما فوقها ما في بطون البحار هكذا في جمع الجواهر وشرحه وحواشيه وبهذا يعلم ان قول الناظم بسيطه في كل ما تحت الترى تبعال بعضهم في جعل البسيط عدم العلم بالشيء كعدم علمنا بما تحت الارض فيه قصور لما علمت من ان ما تحت الارضين اقتفاء العلم به لا يسمى جهلا وما قوله تركيبه في كل ما تصور اى مثال تركيبه اى الجواهر المركب في كل ما اى في كل مثال تصور فيه لعلوم على خلاف هيئته فلا بأس به على قوله ولكن لو ترك هذا البيت من اصله لكان أولى **﴿تتم﴾** ترك الناظم حد السهو والنسيان فلنذكر ما على سبيل الاختصار فنقول السهو وهو الذول عن المعلوم الحاصل فيمنه له يادى تنبيه والنسيان زوال المعلوم بالكلية فيشتأ عنه تحصيله ثم قال رحمه الله تعالى **﴿والعلم اما باضطرار يحصل • أو باكتساب حاصل فالأول •﴾** **﴿كالاستفاد بالحواس الخمس • بالشم أو بالذوق أو باللس •﴾** **﴿والسمع والابصار ثم التالى • ما كان موقوفا على استدلال •﴾** يعنى ان العلم الحادث وهو علم المخلوق ينقسم الى ضروري ومكتسب فهو اما أن يحصل باضطرار فهو الضروري وهو ما لم يقع عن نظر واستدلال وسمى ضروريا لانه يضطر اليه بحيث لا يمكنه دفعه عن نفسه ولا يحتاج فيه الى نظر واستدلال كما عرفت واما حاصل بالاكتساب فهو المكتسب وهو الموقوف على النظر والاستدلال فالأول كالمعروف بالحواس الخمس الظاهرة التي هي حاسة الشم والذوق واللس والسمع والبصر فانه يحصل العلم بمجرد ادراك الحواس بها حصول نشئين الهواء المتروح

أثبتها الفلاسفة فلم يشبها أهل السنة لانها لم تتم دلالتها على الاصول الاسلامية ودل كلام المصنف على ان العلم الحاصل من هذه الحواس غير الاحساس ويوجد في بعض النسخ بعد ذكر الحواس الخمس (أو التواتر) وهو معطوف على قوله باحدى الحواس الخمس والمعنى أن العلم الضروري كالمعروف بالحواس الخمس كالمعروف بالحواس الخمس بالتواتر وذلك كالمعروف بالحواس الخمس على الله عليه وسلم وكظهور المجزآت على يده وبجز الخلق عن معارضته ومن العلوم الضرورية العلم الحاصل ببديهة العقل كالمعروف بالكل اعظم من الجزاء وان التلى والاثبات لا يجتمعان (وأما العلم المكتسب فهو الموقوف على النظر والاستدلال) كالمعروف بان العالم حادث فانه موقوف على النظر في العالم ومشاهدة تغيره فيقتل ذهنه من تغيره الى الحكم بحدوده (والنظر هو التفكير حال المنظور فيه) ليؤدى الى علم اوطن بمطالع تمديق أو تصوورى والفكر سوكه النفس في المفولات بخلاف كونها في الحسومات فانها تسمى تخيلا

برائحة المشموم يكتفي في الادراك وملاقة المدوق للعصبة المحيطة بسطح اللسان وملاقة البشرة للحموس وحصول الصوت في الاذن وفتح الحديقة لروية ما يمكن ابصاره كل ذلك يكتفي في الادراك ايضا وقوله كالمتفادى كالعالم الحاصل بالحواس الخمس الخ فيه اشارة الى أن ما يدرك بها يسمى علما وهو مذهب الشيخ أبي الحسن الاشعري رضي الله تعالى عنه وقال الجمهور الاحساس غير العلم لاننا اذا علمنا شيئا علما نأمنه ثم رأيناه وجدنا بين الحالتين فرقا وأجاب الشيخ عنه بأن هذا لا يمنع كونه نوعا من العلم مخالفا لساير انواعه العلم الحاصل بالتواتر وذلك كالعالم الحاصل بوجود النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكظهور المعجزات على يده ومعجز الخلق عن معارضته وبقى من العلم الضروري ما يدرك ببديهة العقل من أول وهلة كالعالم بأن السكل أعظم من الجزء والتقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وبقى غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وانما مثل المصنف بالحواس لأن فيه خلافا كما عرفت والثاني وهو العلم الحاصل بالاكتساب وقد ذكره بقوله ثم التالي ما كان موقوفا على استدلال يعني ان العلم المكتسب هو ما كان موقوفا على النظر والاستدلال خذف النظر لصيق النظم وذلك كالعالم بأن العالم وهو ما سوى الله تعالى من جواهر واعراض حادث فانه موقوف على النظر في العالم وما فيه من التغير فينتقل من تغيره الى حدوثه وانما انقسم العلم الى ضروري ومكتسب لأنه لو كان السكل ضروريا بالاحتجاج الى تحصيله ولو كان كسبيا الدار وتسلسل وكما ينقسم الى ما ذكر ينقسم الى تصور وتصديق فان تعلق بمفرد فمصور وان تعلق بنسبة تامة خبرية فتصديق وهذا وأما عمله تعالى فلا يتصف بكونه نظرا أو ضروريا ولا بكونه تصورا أو تصديقا لأن النظر في مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضي الحدوث لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وان كان معناه أعنى ما لم يحصل عن نظر واستدلال صحيحا في حقه تعالى لكن اطلاقه على عمله تعالى فيه إيهام بمقارنته للضرورة لاطلاق الضروري على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى ولأن كلاً من التصور والتصديق مفسر بالادراك وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام ففي وصف عمله تعالى بذلك إيهام انه تعالى جسم تطيع فيه صورة المعلومات ثم قال رحمه الله تعالى

بـ * وحده الاستدلال قل ما يحتجب * لناديلامرشد لما طلب * *

اعلم انه لما ذكر ان العلم المكتسب هو ما كان موقوفا على النظر والاستدلال وذكرنا في شرح ذلك انه خذف النظر لصيق النظم أراد ان يبين معنى الاستدلال وادرج فيه معنى الدليل فلتبين تعريف النظر والاستدلال والدليل فنقول حد النظر هو الفكر في حال المنظور فيه ليؤدي الى المطلوب والاستدلال طلب الدليل ليؤدي الى المطلوب والدليل هو المرشد الى المطلوب لأنه علامة عليه هذا حده عند المتكلمين واماعند الاصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فقله وحده الاستدلال أي تعريف الاستدلال هو ما أي الذي يحتجب بالبناء للفاعل أي يطلب لناديلامر فتعريف الاستدلال طلب الدليل كما علمت حالة كون الدليل مرشدا لما طلب البناء للجهول أي للمطلوب فتعريف الدليل هو المرشد الى المطلوب الى آخر ما تقدم فظهر ان مراد الناظم في هذا البيت تعريف الاستدلال والدليل كما تقدم وكان عليه ان يعرف النظر قبل الاستدلال كما عرفت كذلك صاحب الاصل واعلم لما يذكره لصيق النظم ترك تعريفه أو لانه استغنى بذكر الاستدلال وحده لأن مؤداه ومؤدى النظر واحد وهو علم المطلوب أو ظنه فأحدهما يغني عن الآخر اذا نظر الفكر في حال المنظور فيه ليؤدي الى المطلوب من علم أو ظن والاستدلال طلب الدليل ليؤدي الى المطلوب فجمع صاحب الاصل بينهما لئلا يكيد كما في شرح المحلى عليه ثم قال رحمه الله تعالى

(والاستدلال طلب

الدليل) ليؤدي الى المطلوب

تصديقي فالنظر أعم من

الاستدلال لانه يكون في

التصورات والتصديقات

والاستدلال خاص

بالتصديقات (والدليل

لغة) هو المرشد الى المطلوب

لانه علامة عليه) وأما

اصطلاحاً فهو ما يمكن

التوصل بصحيح النظر

فيه الى مطلوب جزئي

(والنحو مجوز أمرين أحدهما أظهر من الآخر) عند المجوز بكسر الواو وقول المفسر حقه ان الن هو التجوز فيه مسامحة
 فن الن ليس هو التجوز وأما الطرف الرابع من المجوزين يقع الواو الطرف الرجوح المقابل له وهم (والشك مجوز أمرين
 لأمزجة لاسم على الآخر) عند المجوز بكسر الواو فتعدد في ثبوت قيام ز بدونه على السواء شك ومع رجحان أحدهما ظن للطرف
 الرابع وروى فخر المبرج (و) علم (أصول الفقه) التي وضعت فيه هذه الوردات (طرقه) أي طرق الفقه الموصلة إليه (على
 سبيل الاجتلاب) كالكلام على مثل الامر (١٦) والنهي وقيل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع وانقياس

والنحو مجوز أمرين • مرجحاً لأحد الأمرين •
 • فالراجح المذكور ثلثا يسمى • والطرف الرجوح يسمى وحماً •
 • والشك مخير بين الرجحان • لو احدث استوى الأمران •

يعني ان الن هو مجوز أمرين أي شخص أمرين هما طرفا الممكن كوجود ز ب عدم وجوده
 مرجحاً لأحد الأمرين بأن يكون أحدهما أظهر من الآخر عنه سواء وافق لواقع أم لا وقوله فالراجح
 المذكور أي وهو ترجيح أحد الأمرين وظهوره دون الآخر عند المجوز ثلثا يسمى بكون السين
 للضرورة أي يسمى ثلثا وقوله والطرف الرجوح أي وإدراك الطرف الرجوح المقابل لظن عند
 المجوز يسمى بكون السين للضرورة أي يسمى وحماً وقوله والشك مخير بين الرجحان أي
 بغير مرجح لو احدث من الأمرين حيث استوى الأمران أي لأنه استوى الأمران فلا مزية لأحدهما
 على الآخر عند المجوز فتعدد في نزول المطروفيه على السواء شك والتردد مع رجحان الثبوت والافتقار
 ظن والاعتقاد هو التصديق الجازم ثم ان الناطم رحمه الله تعالى أراد أن يبين معنى أصول الفقه فعمد
 اللفظ وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة إليه فقال

• أما أصول الفقه معنى بالنظر • للفتن في نفسه قلته •
 • في ذلك طرق الفقه أعني الجملة • كالأمر أو كانهي لا المصلحة •
 • وكيف يستدل بالأصول • والعالم الذي هو الأصول •

اعلم ان هذا أعني قوله أما أصول الفقه معنى الخ هو مقابل قوله فيما تقدمت هاك أصول الفقه لفظاً الخ
 فكأنه قال قد ذكرنا لفظ أصول الفقه هناك من حيث معناه الإضافي وأما ذكرى له هنا فن حيث
 معناه التقني فقال أما أصول الفقه من جهة المعنى الحاصل بالنظر للفتن الذي يوضح هذه المطروفة فيه
 فالمعبر في نفسه باعتبار مدلوله اللفظي هو طرق الفقه أي أدلة الفقه الجملة أي غير المعينة ولذلك مثلها
 بقوله كالأمر الخ أي مطلق الأمر ومطلق النهي المبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة وعن ثانيها
 بأنه للحرمة كذلك أي كحديث المطلقين عن التقيد بأمر به معين ومنه عن معين وهكذا وقوله
 لا المصلحة أي أصول الفقه هو طرق الفقه الجملة لا طرق الفقه المعينة أي التفصيلية نحو أقيموا الصلاة وما شابه
 من الأمثلة كما يأتي في ليست من أصول الفقه لأن النظر فيها وظيفة الفقيه أما الأصول فانه يتكلم على
 مقتضى الأمر والنهي مثلاً من غير نظر الى مثال خاص هذا وفي هذين البيتين تعيد لا يعني فلو قال
 بدلهما يتا واحدا هو

أما أصول الفقه معنى طرقه • بمجلة كالامر يعني مطلقه

والاستصحاب والمعاد واللبين
 وغير ذلك المبحوث عن
 أولها به • وجوب حقيقة
 وعن الثاني بأنه للحرمة
 كذلك • وعن الثاني بأنها
 صحيح وغير ذلك مما يأتي
 بخلاف طرق الفقه الموصلة
 إليه على سبيل التبيين
 والتفصيل بحيث ان كل
 طريق توصل الى مسألة
 جزئية تدل على حكمها
 نصاً واستصحاباً أو قيموا
 الصلاة ولا تقر بها الزنا
 وصلاته صلى الله عليه وسلم
 في الكعبة كما أخرج
 الشيخان والاجماع على
 ان لبث الابن السدس مع
 بنت الصلب حيث لا عاصب
 لها وقياس الارز على البر
 في امتناع بيع بعضه بعض
 الامثلة بمثل ما يدعى كراهه
 مسلم واستصحاب العصة
 لمن شك في بقائها فان هذه
 الطرق ليست من أصول
 الفقه وان ذكر بعضها في
 كتبه يعني أصول الفقه

تميلاً (وكيفية الاستدلال بها) أي بطرق الفقه الاجالية من حيث تقاضيلها ورجحانها عند تعارضها
 من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق وغير ذلك وأما حاصل التعارض فيها لكونها ظنية اذ لا تمارض بين قاطعين وقوله
 وكيفية الزرع عطفاً على قوله طرق وكيفية الاستدلال بالطرق المذكورة تجر الى الكلام على صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه
 الثلاثة أعني طرق الفقه الاجالية وكيفية الاستدلال بها وصفات من يستدل بها في الفن المستحق بهذا التلقا أعني أصول الفقه الشرع
 بمسبب ابتناء الفقه عليه وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة إليه (و) قوله

ببناء يعني للجهول لكان أخصر بلاتريد وسلم من التعقيد وقوله وكيف يستدل بالبناء للجهول
وبالأصول متعلق به وهو معطوف على طرق الفقه والمعنى أصول الفقه هو طرق الفقه المجمل وكيفية
الاستدلال بها أي بطرق الفقه الاجالية لكن لامن حيث اجالها بل من حيث تفصيلها عند تعارضها
في افادة الاحكام لكونها ظنية من تقديم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل
وغير ذلك وكيفية الاستدلال بها تنجز الى صفات من يستدل بها وهو المجتهد فهذه الثلاثة هي الفن
المسمى بهذا القالب أعني أصول الفقه المشعر بمدحه بابتداء الفقه عليه وهو المعنى الثاني الذي تقدمت
الاشارة اليه كما علمت وقوله والعالم الذي هو الاصول أي والعالم العارف بطرق الفقه أي أدلته الاجالية
هو الذي يقال له الاصول أي المراد المنسوب الى الاصول أي التلبس به فانحصر بخدوف كما علمت من
الحل وأحسن منه لقال * وعالم بهذه الاصول * هذا وحاصل بيان ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى
في هذه الثلاثة الايات مع زيات وان كان فيه بعض تكرار لاقتضاء المقام لبسط الكلام فاقول
حدأصول الفقه باعتبار مدلوله اللقي على ما عرفه التاج السبكي في جمع الجوامع واختاره هو أدلة الفقه
الاجالية أي المسائل الكلية المبحوث فيها عن أحوال أدلة الفقه الاجالية فأدلة الفقه الاجالية
كطلق الأمر والنهي وفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاجاع والقياس موضوع هذا الفن
والمقتضيات التي يبحث فيها عن أحوال تلك الموضوعات نفس أصول الفقه كقولهم الأمر للوجوب
حقيقة والنهي للتحريم كذلك وفعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة وهكذا أماد أدلة الفقه التفصيلية
كقوله تعالى أقيموا الصلاة ولا تقر بوا الزنا وصلاته صلى الله تعالى عليه وسلم في الكعبة والاجاع على
ان لبنت الابن السدس حيث لا عاصب لها وقياس الارز على البر في منع بيعه متفاضلا واستصحاب
الطهارة لمن شك في بقائها فليست من أصول الفقه وإنما يذكر بعضها في كتيبه للتشثيل والنظر فيها
انما هو وظيفة الفقيه فانه يتكلم على ان الامر في نحو أقيموا الصلاة للوجوب والنهي في قوله تعالى
ولا تقر بوا الزنا للتحريم بخلاف الاصول فانه انما يتكلم على مقتضى الامر والنهي من غير نظر الى
مثال خاص وقيل أصول الفقه معرفة تلك المسائل أي ادراك وقوعها فهي في قولهم مثلا الامر للوجوب
ادراك وقوع ثبوت الوجوب حقيقة لمطلق الامر وعلى هذا القياس وذهب الى الاول من التعريفين
القاضي أبو بكر الباقلاني وامام الحرمين صاحب الاصل والامام الرازي واختاره ابن دقيق العيد
لان الأدلة اذا لم تعلم لم يخرج عن كونها أصولا ومشى على الثاني البيضاوي وابن الحاجب الا أنه عبر بالعلم
بدل المعرفة ولكل من التعريفين وجه لان الفقه كما هو متفرع عن أدلته هو متفرع عن العلم
بأدلته هذا تقر بما اقتصر عليه جمع الجوامع في التعريفين واعترض عليه بما أمر ذكره الخطيب
الشرييني رحمه الله تعالى في شرحه البدر الطالع على جمع الجوامع مثل شيخه شيخ الاسلام زكريا
الانصاري في مختصر الكتاب المذكور وقال والاولى في الحد أن قال أصول الفقه أدلة الفقه الاجالية
وطرق استفادة مزياتها وحال مستفيدها وقيل أصول الفقه معرفة مقتضاها وقال شارحه الجلال المحلى
مامعناه الصواب ان مسمى أصول الفقه ثلاثة أمور الاول المسائل الكلية السابق ذكرها الثاني طرق
استفادة أدلة الفقه التفصيلية عند تعارضها وهي المبرجحات كتقديم الخاص على العام والظاهر على
المؤول ونحو ذلك الثالث طرق مستفيدها وهي صفات المجتهد للمعبر عنها بشروط الاجتهاد والاصول
العارف بالثلاثة المذكورة ولما بين معنى أصول الفقه من حيث الاضافة ثم من حيثية العلمية أخذ في
عبأبوابه فقال

(أبواب أصول الفقه)

مبتدأ خبره

* أبواب أصول الفقه *

(أقسام الكلام والامر
والنهي والعام والخاص)
وبذكر فيه المطلق والتقييد
(والجمل والبيان والظاهر)
وفي بعض النسخ (والمول)
وساقي (والاعمال) أي
أفعال الرسول صلى الله
عليه وسلم (والناسخ
والمنسوخ والتعارض
والاجماع والأخبار) جمع
نسخ (والقياس والخطر
والإباحة وترتيب الأدلة
وصفة المقتضى والمستغنى
وأحكام المجتهدين) فلهذه
جلة الأبواب وسياقي
الكلام عليها مفصلا ان
شاء الله تعالى (فاما أقسام
الكلام) فلها حيثيات
فاللهامن حيثية ما يترك
منه (أقول ما يترك منه
الكلام اسمان) نحو الله
أحد (أو اسم وفعل) نحو
قام زيد (أو فعل وحرف)
نحو ما قام أمته بعضهم ولم
يعد الضمير في قام الراجع
إلى زيد مثلا كلمة لعدم
ظهوره والجمهور على
ع كلمة (أو اسم وحرف)
وذلك في النداء نحو يا زيد
وأكثر النحاة قالوا إنما
كان نحو يا زيد كلاما لان
تقديره ادعوز زيد أو
أدأى زيد ولكن غرض
المصنعه الله وعبره
من الاصوليين بيان أقسام
الجل ومعرفة المراد من
الركب ولذلك لم يأخذوا
فيه بالتعقيق الذي
يسلكه السويرون

﴿ أبوابها عشرون بابا تتردد • وفي الكتاب كلها ستورد ﴾
﴿ وتلك أقسام الكلام ثمانية • أمر ونهي ثم نعت وما ﴾
﴿ أو شخص أو مبيع أو مجمل • أو ظاهر معناه أو مؤول ﴾
﴿ ومطلق الأفعال ثم مانسوخ • حكما سواء ثم ما به انسخ ﴾
﴿ كذلك الاجماع والأخبار مع • حظر ومع الإباحة كل وقع ﴾
﴿ كذا القياس مطلق لدله • في الاصل والترتيب للأدلة ﴾
﴿ والوصف في مفت ومستغنى عهد • وهكذا أحكام كل مجتهد ﴾

يعني ان أبواب أصول الفقه عشرون بابا تتردد أي ساردها لك أي أتيتك بها متتابعة متوالية وقوله وفي
الكتاب كلها ستورد أي سأحضرها لك كلها في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله وتلك أقسام
الكلام أي أبوابها العشرون والمراد مضمون أبواب أصول الفقه أقسام الكلام الخ وقوله ثمانية ثم
وهو حرف عطف والألف للإطلاق وقوله أمر ونهي بالرفع هو ما بعده معطوف على أقسام أي والأمر
والنهي وقوله ثم لفظ عام يآلف الإطلاق أي ثم العام وقوله أو شخص بالبناء لقفاع ل أي والخاص وبذكر
فيه المطلق والتقييد وقوله أو مبيع الخ أي والبيان والجمل والظاهر والمؤول وقوله ومطلق الأفعال أي
وأفعال صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم ولفظ مطلق هنا نحو وقوله ثم مانسوخ الخ أي وهو
الناسخ وقوله ثم ما به انتسخ وهو المنسوخ وقوله كذلك الخ أي من أبواب أصول الفقه أيضا
الاجماع وكذلك الأخبار بفتح الهزعة مع حظر ومع إباحة أي مع الخطر والإباحة أي بيان ماهو
الاصل فيها بعد البعثة ويزاد استحباب الحال وقوله كل وقع تسكلمة وقوله كل كذا القياس الخ
أي من أبواب أصول الفقه أيضا القياس مطلقا أي سواء كان القياس لعلة في الاصل أو لدلالة
كذلك ولشبه كذلك وقوله والترتيب للأدلة أي وترتيب الأدلة أي بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره
وأيهما المقدم على غيره عند التعارض وقوله والوصف في مفت ومستغنى عهد أي ووصف المقتضى
والمستغنى المعهود أي بيان شرطيهما وقوله وهكذا أحكام الخ أي وهكذا بيان أحكام كل مفت
ومجتهد فالمجتهد والمفتي واحدهما والمراد في جميع المذكورات المسائل المبحوث فيها عنها هذا وما
ذكر أبواب أصول الفقه جملة أراد ان يذكرها مقتصلة فقال

﴿ باب أقسام الكلام ﴾

أي هذا مبحثها وأل في الكلام العهد الذي كرى أي أقسام الكلام الذي هو أحد الأبواب المتقدم
ذكرها وكذا يقال في أل في الكلمة المضافة إلى كل باب وإعلامه لما كان الكلام على الأقسام
يستدعي بيان نفس الكلام لأن معرفة أقسام الشيء باعتباراتها أقسامه فرع نفس معرفته بدأ
بيان الكلام قبل بيان أقسامه فقال

﴿ أقول ماسم الكلام ركبو • اسمان أو اسم وفعل كاركبو ﴾

﴿ كذا ك من فعل وحرف وجدا • وجاء من اسم وحرف في النداء ﴾

يعني أول ما أتى أقل لفظا أو قول ركبو أي ألفوا منه الكلام اسمان وله أربع صور مبتدأ وخبر كاتبة
واحد مبتدأ وفاعل سد مد خبر نحو قائم الزيدان مبتدأ وثاني فاعل سد مد خبر نحو مضروب
الاسمران واسم فاعل وفاعله نحو هيات العقيقتي وقوله أو اسم وفعل وله صورتان فعل وفاعل
كاركبو وجاء السعدويجي الخبر وقوله كذا ك من فعل وحرف وسد بالالف الإطلاق أي وجد
كذلك من فعل وحرف نحو ما قام ولم يقد زيد مثلا وهذا القسم أثبتت بعضهم في أفراد الكلام ولم

(والكلام) في الاصطلاح (ينقسم) من حيثة أخرى (إلى أمر) وهو ما يدل على طلب العمل (ونهي) وهو ما يدل على طلب الترك نحو لا تفعل (وخبر) وهو ما يحتمل الصدق والكذب نحو جاء زيد وما جاء زيد (واستخبار) وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا (وينقسم) الكلام أيضا (إلى ثمن) وهو طلب ما لطمع فيه أو ما فيه (١٩) عر فالاول ليت الشباب يعود يوما

والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ويمتنع الثمن في الواجب نحو ليت غدا ينجي مالا ان يكون المطلوب بعينه الآن فيدخل في القسم الاول والحاصل ان الثمن يكون في الممتنع والممكن الذي فيه عسر (وعرض) بسكون الراء هو الطلب برفق نحو لا تنزل عندنا ونحوه التحضيض الا انه طاب بحث (وقسم) بفتح القاف والسين وهو الخلف نحو والله لأفعلن كذا (ومن وجه آخر ينقسم)

الكلام أيضا (إلى حقيقة) وبجاء فالحقيقة في اللغة ما يجب حفظه وحمايته وفي الاصطلاح (ما بقى في الاستعمال على موضوعه) أي على معناه الذي وضع له في اللغة (وقيل ما استعمل فيما اصطلح عليه من الخطابية) التي وقع التخاطب بها وان لم يبق عيني موضوعه الذي وضع له في اللغة كالصلاة المستعملة في آسان أهمل الشرع للهية المخصوصة فانه لم

يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا كلمة لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة وقوله وجاء من اسم وسرف في النداء أي وجاء من اسم وحرف في النداء بمعنى المنادى نحو يا زيد فالكلام مجموع حرف النداء مع المنادى وقال أكثر النحاة انما كان يا زيد كلاما لان تقديره ادعوزيدا أو أنادي زيدا فالجمله مركبة من فعل واسم ولكن مقصود الناظم رحمه الله تعالى كغيره من الاصوليين بيان أقسام الجمل ومعرفة المفراد من المركب فذلك لما يأخذوا فيه بالتحقيق الذي يسلكه النحويون ثم شرع رحمه الله تعالى في أقسام الكلام فقال

وينقسم الكلام للاثبات والامر والنهي والاستخبار

يعني ان الكلام ينقسم الى خبر وهو كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته كقام زيد والى امر وهو كلام مشتمل على نحو افعل دال بالوضع على طلب فعل أو تركه نحو قم واركع والى نهى أي كلام مصدر بلا دال بالوضع على الترك كلاتعص والى استخبار وهو الاستفهام نحو هل قام زيد فيقال نعم أولا وأحسن منه تقسيم جمع الجوامع وهو ان الكلام ينقسم الى طلب وخبر وإنشاء فان أعاد اللفظ بالوضع طلب ذكر الماهية فاستفهام نحو ما هذا أو طلب تحصيلها فأمر نحو قم وتحصيل الكف عنها فنهي نحو لاتعص ولو كان ذلك من ملتمس وسائل وان لم يقصد بالوضع طلبا فان احتمل الصدق والكذب لذاته بصرف النظر عن الخبر سمي خبرا وان كان لا يحتمل الصدق والكذب سمي إنشاء بان لم يقد طلبا كانت طائفي أو أفاده باللازم كالثمن نحو ليت الشباب يعود والترجي نحو لمعلى أزل والنهي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال رحمه الله تعالى

ثم الكلام ثانيا فاقسم الى ثمن ولعرض وقسم

يعني ان الكلام كما انقسم أولا الى ما ذكر قد انقسم ثانيا الى ثمن وهو طلب ما لطمع فيه أو ما فيه عسر فالاول نحو ليت الشباب يعود يوما والثاني نحو قول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج منه وقوله ولعرض أي وانقسم أيضا الى عرض وهو كلام مصدر بلا دال بالوضع على الطلب برفق ولين نحو لا تنزل عندنا وقوله وقسم أي وانقسم أيضا الى قسم وهو كلام دال على القسم أي البين نحو والله لأفعلن كذا (تنبيه) انما أعاد الفعل بقوله ثم الكلام ثانيا فاقسم الى ثمن الخ مع ان ما قبله وما بعده تقسم واحد فكان ينبغي ان يقتصر على قوله والى ثمن الخ إشارة الى ان منهم من اقتصر الى قسميه الى ما تقدم وانه يزاد عليه انقسامه أيضا الى هذه المذكورات وهذا من دقائق هذه المنظومة ثم قال رحمه الله تعالى

وثالثا الى مجاز والى حقيقة وحدهما استعمالا

من ذاك في موضوعه وقيل ما يجري خطايا في اصطلاح قديما

أقسامها ثلاثة شرعي واللغوي الوضع والعرفي

يعني وانقسم الكلام انقسامات ثالثة أي مغايرا للوجه الذي انقسم باعتباريه الى ما تقدم فان انقسامه

يسبق على موضوعه اللغوي وهو الدعاء بخير وكالدابة الموضوع في العرف لتواتر الارباع كالجواز فانه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو كل ما يدب على الارض (والجواز) في اللغة مكان الجواز وفي الاصطلاح (ما تجوز) أي تعدي به (عن موضوعه) وهذا على القول الاول في تعريف الحقيقة وعلى القول الثاني هو ما يستعمل في غير ما اصطلح عليه من الخطابية (والحقيقة المأثورة) وهي التي وضعها واضع اللغة كالاسد للحيوان المفترس (واما شرعية) هي التي وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة (واما عرفية) وهي التي وضعها

أهل العرف العام كالأدب لغات الأربع وهي في اللغة كل ما يدب على وجه الأرض وأهل العرف الخاص كالفاعل للأسم المعروف عند النحاة وهذا التقسيم إنما يقتضي على القول الثاني في تعريف الحقيقة دون الأول فإنه مبني على نفي ما عدا الحقيقة لغوية فلا لفظ الشرعية كالصلاة والحج ونحوهما والعرفية كالأدب مجاز عنده وفي إثبات المصنف للحقيقة الشرعية والعرفية دليل على اختيار القول الثاني وهو الرابع وإن اقتضى تقديمه للقول الأول ترجيعه وجعل المصنف الحقيقة والمجاز من أقسام الكلام مع إسماعيل من أقسام المفردات إشارة إلى أن المفرد لا يظهر انصافاً بالحقيقة والمجاز إلا بعد الاستعمال لا قبله وإثباته أعلم (والمجاز ما إن يكون بزيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة فالمجاز بالزيادة (٢٠) مثل قوله تعالى ليس كشهشيخ) فالكاف زائدة ثلاثاً يلزم إثبات مثل له تعالى

لأنها إن لم تكن زائدة فهي بمعنى مثل فيقتضي ظاهر اللفظ نفي مثل مثل الباري وفي ذلك إثبات مثل له وهو محال عقلاً وضد المقصود من الآية فإن المقصود منها نفي المثل فالكاف مزبدة للتأكيد وقال جماعة ليست الكاف زائدة والمراد بالمثل الذات كما في قولهم مثلك لا يفعل كذا لقصد المبالغة في نفي ذلك الفعل عنه لأنه إذا اتقى عمن بمثاله ونسبها كان نفيه عنه أولى وقال الشيخ سعد الدين القول بأن الكاف زائدة أخذ بالظاهر والاحسن أن لا تكون زائدة وتكون نفيًا للمثل بطريق الكتابة التي هي أبغى لأن الله سبحانه موجود قطعاً فني مثل المثل مستلزم لنفي المثل

إلى ما تنقسم باعتبار مدلوله وإلى ما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره إلى مجاز وإلى حقيقة يعنى ينقسم إليهما لكنه لا ينحصر فيهما إذ هو قبل الاستعمال لا بوصف بواحد منهما فإن أريد المستعمل بالفعل انحصر فيهما وقوله وحدهما أي تعريفها وقوله ما أي لفظ استعماله باللفظ الإطلاق وقوله من ذلك أي من الكلام في موضوعه أي عما يستعمل فيها وضع له ابتداء والمراد لفظ نفي في الاستعمال على موضوعه وحاصل المعنى أن تعريف الحقيقة هو لفظ مستعمل فيها وضع له ابتداء فخرج للمستعمل ما لم يستعمل بموضوعه وبغيره وفيه الوضع اهتافاً للهمل والعلل كقولك خذ هذا القوس مشيراً إلى حمار وبقيد الابتداء للمجاز وقوله وقيل ما يجري خطابه إلى أي وقال بعضهم في تعريف الحقيقة هو ما أي لفظ يجري خطابه إلى استعمال في اصطلاح صادر من الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ وقوله في اصطلاح قدس أي في اصطلاح متقدم وحاصل المراد أنه قيل في تعريف الحقيقة أيضاً بأنها ما يستعمل فيها اصطلاح عليه من المخاطبة بكسر الطاء أي الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ بأن عينت على ذلك المعنى بنفسه وإن لم يبق على موضوعه لغوية كالصلاة في لسان الشرع للهيئة المخصوصة فإنه لم يبق على موضوعه لغوي وهو اللسان وغيره والادب الموضوع في العرف لغات الأربع كاللغة فإنه لم يبق على موضوعه وهو كل ما يدب على الأرض ثم إن الحقيقة تنقسم باعتبار الواضع إلى ثلاثة أقسام وقد ذكرها الناظم بقوله أقسامها ثلاثة شرعي الخ أي فهي تنقسم إلى حقيقة شرعية ولغوية وعرفية فالحقيقة الشرعية هي ما وضعها الشارع كالصلاة لعبادة المخصوصة واللغوية وهي ما وضعها واضع اللغة كالأسد للحيوان المفترس والعرفية وهي ما وضعها أهل العرف فنقلت من معناها لغوي إلى غيره بحيث هجر الأول وهي إما أن لا تكون من قوم مخصوصين أو تكون فالأولى تسمى العرفية العامة وغلبت العرفية عند الإطلاق عليها كالأدب لغات الأربع بعد أن كانت في اللغة لكل ما يدب على الأرض كما مر لأنها مشتقة من الديدب فخصها بالعرف ببعضها والثانية التي من قوم مخصوصين تسمى العرفية الخاصة كالجواهر والعرض عند المتكلمين والرفع والنصب والجبر للنحاة فإن لكل واحد منها معنى خاصاً في اللغة وقيل أهل العرف الخاص إلى معنى مصطلح عليه عندهم ولما أنهى الكلام على الحقيقة وحدها وأقسامها نمرع يشكم على المجاز فقال

ضرورة أنه لو وجد له مثل لكان هو مثلاً مثله فلا يصح نفي مثل المثل فهو من باب نفي الشيء بنفي

لأزمه كما يقال ليس لأخي زيد فأخي زيد مأزوم والآخر لازم لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد فنقيت اللازم وهو أخو أخني زيد والمراد نفي مزومه وهو أخو زيد إذ لو كان له أخ لكان كذلك الآخر وهو زيد (والمجاز بالنقصان مثل قوله تعالى واسئل القرية) أي أهل القرية ويسمى هذا النوع مجاز الاضمار وشرطه أن يكون في المظهر دليل على المحذوف كالقرينة العقلية هذه الدالة على أن الآية لا تستل لكونها جاداً فإن قيل هذا مجاز لا يصدق على المجاز بالزيادة والنقصان لأنه لم يستعمل اللفظ في غير موضوعه فالجواب أنه منه حيث استعمل نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها فنجدو في اللفظ وتدبى به عن معناه إلى معنى آخر وقال صاحب التلخيص أنه مجاز من حيث أن الكلمة قلت عن إعرابها الأصل إلى نوع آخر من الإعراب فالحكم الأصلي للمثل النصب لأنه

خبر ليس وقصد تغيير
 بالجر بسبب زيادة الكاف
 والحكم الاصلى للقريية
 الجبر وقد تغير الى النصب
 بسبب حذف المضانف
 (والجواز بالنقل) أى ينقل
 اللفظ عن معناه الى معنى
 آخر للناسبة بين المعنى
 المنقول عنه والمنقول اليه
 كالفاظ فيها يخرج من
 الانسان) فانه نقل اليه
 عن معناه الحقيقي وهو
 المكان المطنن من
 الارض لان الذى يقضى
 الحاجة به صد ذلك المسكان
 طلبا لستر فسموا الفضلة
 الخارجة من الانسان باسم
 المسكان الذى يلازم ذلك
 واشتر ذلك حتى صار
 لا يتبادر فى العرف من
 اللفظ الا ذلك المعنى وهو
 حقيقة عريفية مجاز بالنسبة
 الى معناه الغوى فقول
 من قال ان تسميته مجازا
 مبني على قول من أنكر
 الحقيقة العريفية ليس
 بظاهر اذ لامنافة بين
 كونه حقيقة عريفية ومجازا
 لغويا كما عرفت (والجواز
 بالاستعارة كقوله تعالى
 جدرا يريد ان ينقص)
 أى يسقط تشبه ميله الى
 السقوط بارادة السقوط
 التى هي من صفات الحي
 دون الجاد فان الارادة
 منه بمنتهى عادة (والجواز
 المبني على التشبيه يستلزم

ثم المجاز ما به تجوزا * فى اللفظ عن موضوعه تجوزا *
 * ينقص أو يزيد أو نقل * أو استعارة كنقص أهل *
 * وهو المراد فى سؤال القريية * كما أتى فى الذكر دون مريه *
 * وكازيد الكاف فى كثره * والفاظ المنقول عن محله *
 * رابعها كقوله تعالى * يريد ان ينقص يعنى مالا *
 يعنى ان المجاز على ما اختار من التعريف الاول للحقيقة هو ما أى لفظ تجوز بألف الاطلاق والبناء
 للأفعال أو الفاعل أى تعدى به المتجوز فى اللفظ المستعمل والمراد تعدى فى الاستعمال عن موضوعه
 أى كل موضوع له لغوى تعدى به ليحيا بان يكون لعلاقة بينه وبين موضوعه للغوى وان شئت قلت
 هو اللفظ المستعمل فى اوضاعه لفة أو شعرا أو عرفا بوضع ثان لعلاقة بين الموضوع لهما فخرج بقيد
 الثانوى الحقيقة فانها بوضع أول وبالعلاقة العلم المنقول كفضل وزاد البيانيون ومن وافقهم فى
 تعريفه مقرر بنية صارفة عن ارادة ما وضع له أولا وعلى التعريف الثانى للحقيقة يقال فى تعريف
 المجاز هو ما استعمل فى غير ما اصطلاح عليه من الجاعة لمخاطبة بذلك اللفظ وهو واضح بما تقدم
 فلذا لم يذكره والمجاز مشتق من الجواز من مكان الى آخر فكان اللفظ الذى له حقيقة ومجاز
 تعدى من الحقيقة الى المجاز وقوله تجوزا أى تجوز تجوزا على وزن تفعل المضاعف فعلا فهو
 بفتح المثناة فوق وضم الواو مصدر زاده تكملة للتأكيد وقوله ينقص متعلق بالمصدر أى وتجوز
 المجاز أى الذى يطلق عليه هذا اللفظ اصطلاحا ما ان يكون ينقص أى بسبب نقص لفظ على العبارة
 لاداء ذلك المعنى أو معها أو زيادة كقَالَ أو زيادة أى بسبب زيادة لفظ على العبارة أو
 نقل كقَالَ أو نقل أى أو بسبب أو مع نقل اللفظ عن معناه الاصلى الى معنى آخر للناسبة بين
 المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول اليه أو استعارة كقَالَ أو استعارة أى أو بسبب أو مع استعارة
 وهي ما كانت علاقته مشابهة بمعناه بما وضعه فالاستعارة مجاز علاقته المشابهة وكثيرا ما يطلق
 على المعنى المصدرى الذى هو استعمال اسم المشبه به فى النسبة للمشابهة وهذا هو المناسب هنا فان
 كانت العلاقة غير المشابهة سمي مجازا مرسلًا وقوله كنقص أهل هذا شروع فى تمثيل ما يطلق
 عليه اسم المجاز اصطلاحا على اللفظ والنشر المرتب فكانه قال فالمجاز بالنقص كنقص أهل من نحو
 قوله تعالى واسئل القريية كقَالَ وهو المراد فى سؤال القريية كما أتى فى الذكر وهو القرآن من قوله
 تعالى واسئل القريية وقوله دون مريه أى بغير شرك تكملة والمراد واسئل أهل القريية ضرورة ان
 المقصود سؤال أهل القريية لا سؤال نفسها وان كان الله قادرا على انطق الجدران أضافه مجاز
 بالنقص حيث أطلق واسئل القريية ولما يد سؤال أهلها فيكون استعمال اللفظ فى غير موضوعه
 مجازا ويسمى هذا النوع مجاز الاضمار وشرطه ان يكون فى المظهر دليل على المحذوف كالقريية
 العقلية هنا الدالة على ان الابنية لا تنسل لكونها جادا كجعلت وقديقال يحتمل ان المراد بالقريية
 أهلها من باب اطلاق المثل على الحال فلا يكون فيه نقص وقوله وكازيد الكاف فى كثره من قوله
 تعالى ليس كثره شئ وهذا امثال للمجاز بالزيادة وذلك كجعل مثل قوله تعالى ليس كثره شئ أى موجود
 لان الشئ مرادف له عندنا ويلزم فى ما عده بالطريق الاولى والمراد ليس مثله شئ ولا يلزم اثبات
 المثل وهو محال فبغير زيادة الكاف حيث أطلق مثل المثل وأر يدمثه فهو يرمق على موضوعه لانه
 نقل عن معنى مثل المثل الى المثل فيكون مجازا (فان قيل) حده المجاز لا يصلح على المجاز بالنقص
 وازيد لانه لم يستعمل اللفظ فى غير موضوعه (فالجواب) انه من حيث استعمال سؤال القريية

استعارة وتضارة توهم ان النقل قسم من المجاز ومقابل للاقسام وليس كذلك فان النقل يم جميع أنواع المجاز فان معناه نحو قول
اللفظ من معناه الموضوع له الى معنى آخر فقول له ليس بكلمة منقول من الدلالة على نفي مثل المثل الى نفي المثل وقوله واسئل القرية
منقول من الدلالة على سؤال القرية الى سؤال أهل القرية ولفظ الغائط منقول من الدلالة على المكان المظلم الى فضلة الانسان وقوله
جدار اريد ان ينقل منقول من الدلالة على الارادة الحقيقية التي هي ارادة الخ الى صورة تشبيه صورة الارادة بالمجاز كله نقل اللفظ
من موضعه الاول الى معنى آخر لكنه قد يكون مع بقاء اللفظ على صورته من غير تغيير وهذا المجاز العارض في الألفاظ المفردة كقول
لفظ الأسمن الحيوان المنقرض الى (٢٢) الرجل الشجاع ونقل لفظ الغائط من المكان المظلم الى فضلة الانسان وقد

في سؤال أهلها ونفي مثل المثل في نفي المثل فقد تجاوز في اللفظ وتعدى به عن معناه الى معنى آخر وقد
جاءه التحقيق ان الكاف ليست زائدة ولا يزم تحذورها به اما ان يجعل مثل بمعنى الذات كما في قولهم
مثلك لا يقلل كذا القصد المبالغة في نفي ذلك الفعل عنه لانه اذا اتى من معناه ونسبته كان تشبيهه
أولى أو بمعنى الصفة فيكون المعنى ليس كذا تشبيه أي ذات أو ليس كذا تشبيه أي صفة أو غير ذلك
مما هو مذكور في المطولات وقوله والغائط المنقول عن محله هذا اشارة الى المجاز بالنقل فقوله والغائط
الح أي وكالغائط الخارج من الانسان من الفضلة المخصوصة المنقول عن محله فانه نقل اليه عن معناه
الحقيقي وهو المكان المظلم من الارض لان الذي يقضى الحاجة بقصد ذلك المكان طلبا للستر
فسموا الفضلة الخارجة من الانسان باسم المكان الذي يلازم ذلك واشتهر حتى صار لا يتبادر في العرف
من اللفظ الا ذلك المعنى وهو حقيقة عرفية مجاز بالنسبة الى معناه اللغوي فقول من قال ان تشبته
مجاز امي على قول من أكرر الحقيقة العرفية ليس بظاهر ادلائم فانه بين كونه حقيقة عرفية ومجازا
لعمري كما عرفت وقوله رابع ما يطلق عليه المجاز اصطلاحا وهو المجاز بالاستعارة كقوله
تعالى يريدين قوله تعالى جدار اريد ان ينقل منقول من الدلالة على الارادة الحقيقية
غير مرادة اذ الارادة لجاد فوجب الصرف للجواز تشبيهه الى السقوط بأرادة السقوط التي هي من
صفات الخي دون الجاد بجماع القرب من الفعل في كل واطلق اسم التشبيه وهو الارادة على التشبيه
وهو ميله الى السقوط واشتق من لفظ الارادة يرد فالاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية
لجرياها فيه بتبعية جرياها في المصدر فظهر ان قوله يريدين مجاز مبنى على التشبيه يسمى استعارة ولما
انقضى كلامه على أقسام الكلام اتبع ذلك بالكلام على الأمر فقال

باب الأمر

أي هذا مبعثه واعلم أن لفظ امر المنتظم من هذه الاحرف السبعة بالمعنى واه حقيقة في القول
المخصوص الدال على اقتضاء فعل مبعثه بلفظ فعل نحو قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة أي قل لهم
صلاوا ومجاز في الفعل نحو قوله تعالى وشاورهم في الأمر أي الفعل الذي تعزم عليه لتبادر القول دون
الفعل من لفظ الامر الى التهن والتبادر علامة للحقيقة قال الناطم رحمه الله تعالى

وحده استدعاء فعل واجب * بالقول عن كان دون الطالب *

بصفة أفضل فالوجوب حقا * حيث القرينة اتفقت وأطلقا *

يكون مع تشبيه يمرض
لفظ بزيادة أو نقصان
وهو المجاز الذي يعرض
للالفاظ المركبة ويسمى
المجاز الواقع في الألفاظ
المفردة مجاز الفو أو المجاز
الواقع في التركيب مجازا
عقليا وهو اسناد الفعل الى
غيره من حوله في الظاهر
وانه أعلم ولما قضى كلامه
على أقسام الكلام اتبع
ذلك بالكلام على الأمر
فقال (والأمر استدعاء
الفعل بالقول عن هودونه
على سبيل الوجوب) بان
لا يجوز له الترك فقول
استدعاء الفعل يخرج به
النهي لأنه استدعاء الترك
وقوله بالقول يخرج به الطلب
بالاشارة والكتابة والقرآن
المفهومة وقوله عن هودونه
يخرج به الطلب من المساءر
والاعلى فلا يسمى ذلك
أمر بل يسمى الأول
التماسا والثاني دعاء وسؤالا

وهذا قول جماعة من الأصوليين والمختار انه لا يعتبر في الأمر العلو وهو أن يكون الطلب على سبيل

التعاطف والفرق بين العلو والاستعلاء ان العلو كون الأمر في نفسه أعلى درجة من المأمور والاستعلاء أن يجعل نفسه عاليا بتكبر أو
غيره وقد لا يكون في نفس الأمر كذلك فالعلو من صفات الأمر والاستعلاء من صفات كلامه وقوله على سبيل الوجوب خرج
للامر على سبيل التذنب ان يجوز الترك واقتضى كلام المصنف ان المتدوب ليس مأمورا بغيره بخلاف معنى على ان لفظ الأمر حقيقة
في الوجوب أو في التذنب للترك بين الإيجاب والتذنب وهو طلب الفعل وقيل انه حقيقة في التذنب وقيل غير ذلك (وصيفته) أي
صفة الأمر الدالة عليه (أفعل) وليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دال على الأمر بهيئة نحو اضرب واكرم واصفرج

﴿ لأمع دليل دلنا شرعا على ﴾ الإباحة في الفعل أو نذب فلا
﴿ بل صرفه عن الوجوب حتما ﴾ بحمله على المراد منهما *

يعني أن تعريف الأمر استدعاء فعل واجب أي طلب فعل محتم والمراد طلب فعل مقتضى للوجوب بالقول الدال عليه بالوضع ممن كان أي ممن وجد دون الطالب في الرتبة فقوله فعل أخرج النهي لأنه طلب للترك وقوله واجب أخرج ما لم يكن واجبا بأن جوز الترك فإنه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون المندوب على هذا ليس بمأمور به به قال أبو بكر الرازي والكرخي وبعض الفقهاء وقال المحققون ومنهم القاضي أبو بكر الباقلاني على أن المندوب مأمور به لأنه طاعة إجماعا والطاعة فعل للمأمور به فسمى الأمر لفظا وهو صيغة أفعال وصيغة أفعال تدل على الوجوب فلفظ أمر معناه القول الطالب سواء كان على سبيل الحتم أم لا كما عرفت فيشمل الوجوب والتدب وصيغته بنحو صل تدل على الوجوب لكن قال الشيخ سعد الدين إن ما يتم هذا الدليل أعني الطاعة فعل للمأمور به على رأي من جعل أمر الطالب لجازم والراجح إمامنا يخصه بالجازم يعني كالناظم تبع الصاحب الأصل فكيف يسلم أن كل طاعة فعل للمأمور به بل الطاعة عنده فعل للمأمور به أو للمندوب إليه أعني ما تعلق به صيغة أفعال للإيجاب أو التذنب وقوله بالقول أخرج الطالب بالإشارة والقرائن المقهمة فلا يكون أمرا حقيقيا وقوله ممن كان دون الطالب أخرج الطالب من المساوي فيسمى التماسا وطلب الأعلى من الأدنى فيسمى دعاء كقولك اللهم اغفر لي وظاهر كلام الناظم رحمه الله تعالى أنه لا يشترط في الأمر الاستعلاء به به قال الرازي والآمدي وابن الحالج والاستعلاء هو أن يكون الطالب مظهر التعظيم على المطلوب منه وإن خالف الواقع كما قال سيدنا عمر بن العاص رضي الله تعالى عنه لسيدنا معاوية ابن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما

أمرتك أمرا جازما فعصيتني * وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

والمراد بابن هاشم عبد الله بن هاشم بن عتبة بن مالك بن أبي وقاص كان أبوه هاشم بن عتبة من الفرسان ويلقب بالمرقال وهذا البيت أحد أبيات أربعة والقصة في الكامل للبرد وذكر حاصلها في شرح جمع الجوامع وإنما يعتبر بها الناظم العلو بأن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب منه كما علمت به قال أبو اسحق الشيرازي وابن الصباغ والسمعاني واشترطهما العنبري واختار البيضاوي عدم اشتراطهما لقوله تعالى حكاية عن فرعون خطابه لقومه ماذا أنا فرعون فاطلق الأمر على ما يقولونه عند المشاورة ومن المعلوم اتقاء العلو والاستعلاء أما العلو فواضح لأن من المعلوم أنه لم يكن لهم علو على فرعون وأما الاستعلاء فلو قوعه في حال المشاورة ولاعتقادهم الألوية في فرعون فلم يكن لهم استعلاء عليه وكيف وهم كانوا يعبدونه والعبادة أقصى غاية الخضوع وقول الناظم رحمه الله تعالى بصيغة أفعال المراد كل ما يدل عليه من صيغته فليس المراد هذا الوزن بخصوصه بل كون اللفظ دال على الأمر بهيته بنحو ضرب أو كرم واستخسج فيدخل أفعلي وأفعلا وأفعلا وغير ذلك قال الآسنوي ويقوم مقامها اسم الفعل كصه والمضارع المقرر باللام نحو لتكرم ولينق وليطوفوا وهي حقيقة في الوجوب كما قال للوجوب حقا حيث القرينة اتفت وأطلقا أي حققن الوجوب بصيغة أفعال إذا اتفت القرينة الصارفة عن موضوعه فصيغة أفعال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة تحمل على الوجوب كما عرفت نحو قوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله وأطلقا لأمع دليل إلخ أي وأطلقن صيغة أفعال على الوجوب عند عدم دليل يدلنا شرعا على الإباحة أو التذنب فتحمل صيغة أفعال حيث تدل على الإطلاق للوجوب عند التجرد من القرينة وهو عدم الدليل الذي يصرفه عن الوجوب بأن لم

ولينق وليقتضوا نفهم
وليوفوا نذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق
(وهي) أي صيغة الأمر
(عند الإطلاق والتجرد
عن القرينة) الصارفة عن
الوجوب (تحمل عليه)
أي على الوجوب بنحو أقيموا
الصلاة (الاماديل الدليل
على أن المراد منه التذنب)
نحو فكانوا بهم إن علمتم
فيهم خيرا لأن المقام يقتضي
عدم الوجوب فإن المكتوبة
من المعاملات (أو الإباحة)
نحو وإذا حللتم فاصطادوا
فإن الاصطياد أحد وجوه
التكسب وهو مباح وقد
أجمعوا على عدم وجوب
المكتوبة والاصطياد وظاهر
كلامه أن الاستثناء في قوله
الاماديل الدليل منقطع
لأن الدليل هو القرينة
ويمكن أن يكون متصلا
وتختص القرينة بما كان
متصلا بالصيغة والدليل
بما كان منفصلا عنها لأن
ما كانت القرينة فيه
منفصلة داخل في التجرد
عن القرينة مثال القرينة
التصلة قوله تعالى فالآن
باشروهن بعد قوله أحل
لكن لية الصيام الرفث إلى
نساكنكم ومثال القرينة
المنفصلة قوله تعالى وأشهدوا
إذا تبايعتم والقرينة أن

النبى صلى الله عليه وسلم باع ولم يشهد فعلم ان الامر للندب (ولا تقتضى) صيغة الامر العارية عما يدل على التقييد بالتكرار او بالمرة (التكرار على الصحيح) والامارة (٣٤) لكن المرة ضرورية لان ما قلص من تحصيل الأمور به لا يتحقق الإيهام بالاصل

توجد قرينة تصرفه فان وجدنا دلائل دللتنا على إباحة الفعل أو نذبه فلا نطلقه على الوجوب بل يجعل على النذب والإباحة كما قال بل صرف عن الوجوب حتماً يجعله على المراد منها أى الإباحة أو النذب مثال الإباحة قوله تعالى كلوا من الطيبات ومثال النذب قوله تعالى فكتبوهن ان علمتم فيهن خيراً فالقائم في هذين المثالين يقتضى عدم الوجوب فان الاكل من الطيبات مباح والمكاتبه من العائلات مندوب اذ قد اجمعوا على عدم وجوب الاكل من الطيبات وعدم وجوب الكتابة وترد لغير ذلك عما يأتى ان شاء الله تعالى ثم قال رحمه الله تعالى

﴿ولم يفسد فوراً ولا تكرر﴾ ان لم يرد ما يقتضى التكرار

يعنى ان الامر المطلق لا يقتضى الفور أى المبادرة بفعل المأمور به عقب وروده ولا التراخي بل يشمل كلاهما لان الغرض منه إيجاد الفعل المأمور به من غير اختصاص للفعل بالزمان الاول أى ما عقب الامر دون الزمان الثانى وهو ماعدها وقديماً فى الفور كالواجب المضي وقديماً فى التراخي كالخروج وقوله ولا تكرر ايبنى ولا يقتضى الامر المطلق أى العارى عن التقييد بالمرة وبالتكرار أو بالصفة أو بالشرط التكرار على الصحيح بل انما يفيد طلب فعل المأمور به من غير اشعار بالمرة والمرات لكن المرة الواحدة لا بد منها فى الاستتال فهى من ضرورى بات الاتيان بالمأمور به الامداد دليل على قصد التكرار فيحمل على التكرار كالامر بالصلاة الجلس والامر بصوم رمضان والامر بالزكاة وقيل يقتضى التكرار أى عند الاستناد إلى اسحق الاسفرائينى وموافقه فيقتضى التكرار حيث لا يبان لامره فيستوعب ما يمكن استيعابه من زمان العمر لا تنفاه مرجح بعضه على بعض وقوله ان لم يرد ما يقتضى التكرار يعنى ان الامر لا يقتضى التكرار ان لم يرد ما يقتضيه فان ورد ما يقتضيه بان عاق على شرط أو صفة اقتضى التكرار بحسب تكرار المعلق عليه مثل قوله تعالى فان كنتم جنبا فاطهروا والزانية والرائى فاجلسوا كل واحد منهما ما تجدد فكرر الطهارة بتكرار الجنابة وبكرر الجلب بتكرار الزنا وان كان مطلقاً لم يعلق على شرط أو صفة لم يقتض التكرار ويحمل المعلق المذكور على المرة أيضاً بقراءة كقوله تعالى وثقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً قضية الآية الشريفة على هذا القول وجوب تكرار الحج بتكرار الاستطاعة لكن قامت القرينة الدالة على المرة وهى الحديث للأمانهاذا أم لا بد قال بل لا بد ثم قال لناظم رحمه الله تعالى

﴿والامر بالفعل المأمور به بالشيء به يستم﴾

﴿كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء﴾ وكل شئ للصلاة يفرض

﴿وحينما ان جىء بالملابوب﴾ يخرج به عن عهدة الوجوب

يعنى ان الامر بالفعل أمر به وبما لا يتم ذلك الفعل الا به فقول المأمور بتكملة لان الكلام فى الامر الواجب وقولنا وبما لا يتم ذلك الفعل الا به هو معنى قوله بالشيء به يتم سواء كان ذلك سبباً شرعياً كالصيغة بالسبب الملتقى أو عقلياً كالنظر المحصل للعلل أو عادياً كحز الرقية بالنسبة الى القتل الواجب وأشرطاً شرعياً كالامر بالصلاة أمر بالطهارة المؤدية اليها كما قال كالأمر بالصلاة أمر بالوضوء فان الطهارة شرط شرعى للصلاة لا تصح الصلاة الا به فهى متوقفة عليها أو عادياً كغسل جزء من الرأس لغسل الوجه اذ استيعاب الوجه بالغسل لا يمكن عادة بدون ذلك وقوله وكل شرط للصلاة يفرض أى كتمت العمرة

براءة النسمة بما زاد عليها (الامداد دليل على قصد التكرار) فيعمل به كالأمر بالصلاة الجلس وضوم رمضان ومقابل الصحيح انه يقتضى التكرار فيستوعب المأمور بالفعل المطلوب ما يمكنه من إجمعه حيث لا يبان لأمد المأمور به لا تنفاه مرجح بعضه على بعض وقيل يقتضى المرة وقيل بالوقف واتفق الفاتلون بأنه لا يقتضى التكرار على انه اذا علق على علة محققة نحو ان زنى فاجلدوه انه يقتضى التكرار (ولا تقتضى) صيغة الامر (الفور) ير بدو ولا تراخي الابد ليس فيها لأن الغرض إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمان الاول والثانى وقيل يقتضى الفور وكل من قال ماها تقتضى التكرار قال انها تقتضى الفور (والامر بإيجاد الفعل أمر به وبما لا يتم ذلك (الفعل الا به كالأمر بالصلاة) فانه (أمر بالطهارة) فان الصلاة لا تصح الا بالطهارة (المؤدية اليها) اذا فعل (بالسنة) للقول والخبر بالمأمور به

(يخرج المأمور عن العهدة) أى عهدة الامر ويتعطف الفعل بالأجزاء وفى بعض النسخ (واذا فعله المأمور يخرج عن العهدة والمعنى ان المكلف اذا أمر بفعل شئ ففعل ذلك الفعل المأمور به كما أمر به فانه يحكم بخبر وجهه من

واستقبال القبلية وما أشبهها وقوله وحيث إن جى بالمطلوب * يخرج به عن عهدة الوجوب يعني إذا جىء
بالبناء للفعول بمعنى إذا فعل المأمور به المطلوب يخرج الشخص المأمور عن عهدة الوجوب أى عن
عهدة الأمر وصار ذلك الفعل مجزئاً وسقط عنه ذلك الأمر وحاصل المعنى توضيحاً أن المكلف إذا
أمر بفعل شئ ففعل ذلك الفعل المأمور به على الوجه المطلوب منه حين الفعل كما أمر به فإنه يحكم بخروجه
عن عهدة ذلك الأمر ويتصف بالأجزاء ويصير كافياً في سقوط الطلب

﴿باب النهي﴾

- ﴿تعريفه استدعاء ترك قد وجب﴾ بالقول ممن كان دون من طلب
- ﴿وأمرنا بالشئ نهى مانع﴾ من ضده والعكس أيضاً واقع
- ﴿وصيغة الأمر التي مضت ترد﴾ والقصد منها أن يباح ما وجد
- ﴿كأنك والقصد منها التدويه﴾ كذا التهديد وتكون هي

عهدة ذلك الأمر ويتصف
الفعل بالأجزاء وهذا هو
الختار وقال قوم أنه يحكم
بالأجزاء بخطاب متجدد
(الذي يدخل في الأمر
والنهي وما لا يدخل) هذه
ترجمة معناها بيان من
يتناول خطاب التكليف
بالأمر والنهي ومن لا
يتناول وقال ما لا يدخل
تنبيه على أن من لم يدخل
في خطاب التكليف ليس
في حكم ذوي العقول

يعني أن تعريف الهى هو استدعاء أى طلب الترك أى الكف عن الفعل بصيغة لا تفعل لا ينحو اترك
وكف ودع فاتها وأمر وهذا معنى قوله استدعاء ترك بالمتع من الفعل بناء على أن الندب ليس بأمر كما
هو رأى من جوح ويجوز أن يكون المراد بالوجوب غير الحتم وقوله بالقول ممن كان دون من طلب أى
ممن وجد دون الطالب في الرتبة خرج بقوله ترك بالتثنية الفعل وقوله وجب بأن لا يجوز له الفعل
النهي على سبيل الكراهة بأن يجوز له الفعل ويقوله بالقول وهو اللفظ الدال عليه بالوضع من صيغة
لا تفعل كما علمت الطالب بالاشارة ونحوها كقوله في الأمر وما هناك يأتي هنا بما يناسبه من مثل
عدم اعتبار العلو والاستعلاء لأن الهى المطلق مقتض للقول والترك فيجب الاتهام في الحال
واستمرار الكف في جميع الأزمان لأن الترك المطلق إنما يصدق بذلك وقوله وأمرنا بالشئ
نهى مانع الخ يعني أن الأمر النفسى بالشئ المعين نهى مانع عن ضده على الأصح بمعنى أن تعلق
الأمر بالشئ هو عين تعلقه بالكف عن ضده واحداً كان الضد كضد السكون الذى هو التحرك
أو أكثر كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء فالطالب له تعلق واحد بأمر من هما
فعل الشئ والكف عن ضده فباعتبار الأول هو أمر وباعتبار الثانى هو نهى وهذا ما ذهب
إليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه وهناك أقوال ينعنسون وقها عن الاختصار وأما مفهوم الأمر
والنهي فلا نزاع في تغايرهما وكذا لا نزاع في أن الأمر اللفظى ليس عين النهى اللفظى والأصح أنه
لا يتضمنه وقيل يتضمنه فإذا قال اسكن فكأنه قال لا تتحرك لانه لا يتحقق السكون إلا بالكف عن
التحرك وقوله والعكس أى وهو النهى النفسى عن الشئ أمر بضده كما قيل فإن كان واحداً فواضح
وإن كان أكثر كان أمراً بواحد من غير تعيين وقيل إن الهى النفسى ليس أمراً بالضد قطعاً وأما
النهى اللفظى فليس عين الأمر اللفظى قطعاً ولا يتضمنه على الأصح وقيل يتضمنه فإذا قيل لا تتحرك
فكأنه قال اسكن لانه لا يتحقق ترك التحرك إلا بالسكون ﴿قته﴾ أسقط الناظم رجه الله تعالى
هنا من قول الأصل مسئلة وهى وبدل النهى على فساد النهى عنه فلم ينظمها فلند كر هاجع شرعاً لها
تنبيهاً للفائدة فنقول وبدل النهى المطلق على فساد الهى عنه شرعاً على الأصح عند الشافعية والمالكية
وسواء كان النهى عنه من العبادات أو من المعاملات فالهى في العبادات سوى نهى عنها فعلها كصلاة
الحائض وصومها أو لأمرها كصوم يوم النحر للأعراض به عن ضيافة الله تعالى والصلاة في
الأوقات المكروهة وإن قلنا الكراهة للتنزيه إذ يستحيل كون الشئ الواحد مأموراً به ومنهياً عنه لأن
الآتى بالفعل النهى عنه لا يكون آتياً بالمأمور به لأن النهى يطلب الترك والأمر يطلب الفعل وفى

(يدخل في خطاب الله تعالى المؤمنين) المكثرون وهم المأقون بالالفون غير الساهين ويدخل الاثنا في خطاب الذكور وعكم التبع (و اما الساهي والصبي والمجنون) فهم (غير داخلين في الخطاب) لانتفاء التكليف عنهم لان شرط الخطاب الفهم وهم غير فاهمين للخطاب ويؤمر الساهي بمذهاب السهو بجبر ذلك السهو بقضاء ما فاته من الصلاة وضمان ما تلفه من المال لوجود سبب ذلك وهو الاثلاف ودخول الوقت (والكفار) (٢٦) مخاطبون بفروع الشريعة على الصحيح (وبما لا يتبع الابوه وهو الاسلام)

اشفاقا وقوله (لعله تعالى ما سلكتكم في سقر) قالوا لم ملك من المعلمين حجة لقول الصحيح وقيل انهم غير مخاطبين بفروع الشريعة لعدم فهمها منهم قبل الاسلام وعدم مؤاخذتهم بها بعده وأجيب بان فائدة خطابهم بها عقابهم عليها وعدم محبتها في حال الكفر لتوقفها على النية المتوقفة على الاسلام وأما عدم المؤاخذة بها بعد الاسلام فترغيبا لهم في الاسلام (والامر) النفسى (بالشيء نهى عن ضده) بمعنى ان لعننى الامر بالشيء هو عين لعنه بالكف عن ضده واحدا كان الضد كضد السكون الذى هو التحرك أو أكثر كضد القيام الذى هو التسعود والانعكاس والاستلقاء فالطاب له تعالى واحد باصرين هما فعل الشيء والكف عن ضده فباعتبار الاول هو امر و باعتبار الثانى هو نهى وقيل ان الامر بالشيء ليس عين النهى عن ضده ولكن يتضمنه وقيل ليس عينه ولا يتضمنه

للعاملات وسو امرج النهى فيها الى نفس العقد كحديث مسلم في الهى عن بيع الحصة وهو جعل الاصابة بالخصى بقاءا لمقام الصيغة وهو أحد التأويلات في الحديث وأرجع الهى الى أمر داخل في العقد كالتهى عن بيع المايقح كما رواه البراقر في مسنده وهو بيع ما يبطون الامهات فالهى راجع الى نفس المبيع والمبيع ركن من أركان العقد والركن داخل في الماهية أو يرجع الهى الى أمر خارج لازم كالتهى عن بيع درهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة اللازمة بالشرط واحترازنا بالمطابق عما اذا اقترن به ما يقتضى عدم الفساد كأن كان مطلقا النهى خارج عن النهى عنه غير لازم له كوضوء بماء مفقود لا تلافى مال الغير الحاصل بغير الوضوء وكالمبيع وقت بداء اباحة لتفويت الحاصل بغير البيع وكالملافة للمكان المكروه أو المفضوب كما قرأه لم يغدا الفساد عند الاكثرين لان النهى عنه في الحقيقة ذلك الخادج وظهر كلام امام الحرمين صاحب الاصل أن النهى يقتضى الفساد مطلقا وبه قال الامام أحمد رضى الله تعالى عنه وقوله وصيغة الامر التى مضت الخ يعنى ان صيغة الامر التى مضت في باب الامر والكلام عليه تردى توجده والقصد منها أى من تلك الصيغ ان يباح البناء للفعول أى للباح أى ترد والمراد بها الاباحة كما تقدم بحو قوله تعالى كلوا من الثمرات والعلاقة هى الاذن وهى مشابهة معنوية وقوله ما وجد بالبناء للفعول تكمل وقوله كأنتم الخ أى كأنتم صيغة افعال للاباحة فبا تقدم عند قوله لا مع دليل دللنا شرعا على اباحة الخ كذلك أنت والقصد منها التسوية نحو قوله تعالى اصروا ولا تتصروا وسوء عليكم وقوله كذا لتهدى أى أنت صيغة افعال للنهى بدأ ايضا بحو قوله تعالى اعملوا ما شئتم فانه فهم بالقرينة انها صيغة مذكورة فيه في معرض التهديد والعلاقة هنا العبادة فان المهدد عليه سرام ومكروه وقوله وتكون أى وأنت صيغة الامر أيضا لتكوين وهو الابتعاد عن عدم سرعة مثل قوله تعالى كن فيكون والعلاقة هنا المشابهة المعنوية وهى تحتم الوقوع كتحتم فعل الواجب وترد ايضا لتفسير ذلك مما هو مذكور في البسوطات وقوله هيه الاصل هى وزيدت الجاء الاحبة للسكت (تنبيه) لم يذكر المصنف ورود صيغة الامر للتبذ ككفافة بما تقدم من الاشارة اليه فبا تقدم عند قوله أو تذب فلا الخ هذا ولما بين الامر والهى أراد أن يبين من يدخل فيها ومن لا يدخل فقال

﴿فصل﴾ أى في بيان من يتناول خطاب التكليف ومن لا يتناول ومن المكف قال الناظم وجه الله تعالى

﴿والمؤمنون في خطاب الله﴾ قد دخلوا الا الصبي والساهي
 ﴿وذا الجنون كلهم لم يدخلوا﴾ والكافرون في الخطاب دخلوا
 ﴿في سائر المروع للشريعة﴾ وفى التى بدونه ممنوعه

وعزاء صاحب الجوامع للمصنف وامامه هو الامر والهى فلا تراعى في تقاريرهما وكذا النزاع في ان الامر اللفظى ليس عين الهى المعطى والاصح انه لا يتضمنه وقيل يتضمنه فاذا قال لا يمكن فكأنه قال لا تحرك لانه لا يتحقق السكون الا بالكف عن التحرك (و اما (النهى) (عن الشيء) فقيل انه (أمر بضره) فان كان واحدا فواضح وأن كان أكثر كان أمرا بواحد من غير تعيين وقيل ان النهى النفسى ليس أمرا بالضد قطعا وأما الهى اللفظى فليس عين الامر اللفظى قطعا ولا يتضمنه على الاصح وقيل يتضمنه فاذا قال

لا تتحرك فكما نقال اسكن لانه لا يتحقق ترك التحرك الا بالسكون (والنهي استدعاء الترك بالقول من هو ذنبه على سبيل الوجوب) على وزن ما تقدم في الامر الا انه يقال هنا قوله استدعاء الترك مخرج للامر وقوله هذا على سبيل الوجوب أى بان لا يجوز له الفعل مخرج للنهي على سبيل الكراهة بان يجوز له الفعل ولا يعتبر فيه أيضا قوله ولا استدعاء لان النهي المطلق مقتضى الفور والترك التكرار فيجب الانتهاء في الحال واستقرار الكف في جميع الازمان لان الترك المطلق (٢٧) انما يصدق بذلك (وبدل) النهي المطلق (على فساد المنهى عنه)

وذلك الاسلام فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوع *

يعني ان المؤمنين المكلفين منهم وهم البالغون العاقلون ومثلهم المؤمنين قد دخلوا جميعا في خطاب الله تعالى الا الصبي والعبدية والساهي حال سهوه ومثله الساهية وذال الجنون أى صاحبه أى والا المجنون أى والمجنونة فانهم كلهم لم يدخلوا في الخطاب لا لتفتاه لتكليف عنهم اذ شرط التكليف فهم الخطاب والصبي والساهي والمجنون غير فاهمين لعم يؤمر الساهي بعد ذهاب السهو عنه حال تكليفه بتعبير خلل السهو وقضاء ما فاتته من نحو الصلاة وضمان ما أتلفه من المال والخطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولى الصبي والمجنون مخاطب باداء ما وجب في ما لم يمتنع كالزكاة وضمان التلطف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما أتلفته حيث شرط في حفظها النزول فعملها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي كصلاة وصومه المثاب عايمها ليس لأنه ما أمور بهما كافي البالغ بل ليعتادها فلا يرتكبها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى * واعلم انه لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرط الشرعي لصحة ذلك لفعل كالاسلام للطاعات والطهارة للصلاة بل يجوز التكليف بالفعل وان لم يحصل شرطه شرعا على الاصح واليه أشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله والكافرون في الخطاب دخلوا وقوله في سائر الفروع للسرعة متعلق بالخطاب وفي معنى الباء والمعنى ان الكفار دخلوا في الخطاب بجميع فروع الشريعة فهم مخاطبون بهامع اتقاء شرطها وهو الاسلام حتى يعدون بترك الفروع كما يعدون بترك الاسلام واليه أشار بقوله وفي الذي بدونه ممنوعه يعني ودخل الكفار في الخطاب بالاسلام الذي بدونه فروع الشريعة ممنوعة لا تصح ولهذا فروع رحمه الله تعالى على ذلك فقال فالفروع * تصحيحها بدونه ممنوع * يعني اذا علمت ان الكفار دخلوا في الخطاب بفروع الشريعة وبما لا تصح الا به وهو الاسلام فاعلم ان فروع الشريعة لا تصح بدون الاسلام وانما كلف الكفار بفروع الشريعة لانهم لو لم يكونوا مكلفين بها لما وعدتهم الله على تركها لكن الآيات الموعدة بالعذاب على ترك الفروع كثيرة كقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين الآية وقوله تعالى ويل للشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقوله تعالى ومن يفعل ذلك بلى اثمنا وهو عام للعقلاء فصرح بتعديهم بترك الزكاة والصلاة وقائدة خطابهم عقابهم عليها لما يأتى في قربان شاء الله تعالى وامثال الكافر حال كفره ممكن في نفسه بان يسلم ويصلى ويفعل ما أمر به وليس ما أمر بايقاع الفعل حال كفره لعدم محتملهم لتوقفها على النية المتوقفة على الاسلام ولا يؤخذون بها بعد الاسلام ترغيبا فيه وتخفيفا عنهم وقيل ليسوا مكلفين بالفروع وقيل كافوا بالنواحي دون الاوامر والله اعلم ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

باب العام

* وحده لفظ يم أكثر * من واحد من غير محصر يرى *

* من قوطم عممتهم بجمعي * وتلتخصر ألفاظه في أربع *

شرعا على الاصح عند المالكية والشافعية وسواء كان المنهى عنه عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كالبيع المنهى عنها واحترار بالطلاق عما اذا اقتصر به ما يقتضي عدم الفساد كجاني بعض صور البيوع المنهى عنها سقطت هذه المسئلة من نسخة المحلى (وزد صيغة الأمر والمراد به) أى بالامر (الاباحة) كما تقدم (أو التهديد) نحو اعملوا ما شئتم (أو لتسوية) نحو اصبروا (أو لاتصبروا) (أو التكوين) نحو كونوا قردة (وأما العام فهو ما عمم شيئين فصاعدا) أى من غير حصر وهو ما أخذ (من قوله) عمت زيدا وعمر بالاعطاء وعمت جميع الناس بالاعطاء أى شملتهم في العام شمول وفي بعض النسخ مثل عمت زيدا وعمر ولا يصح ذلك لان عمت زيدا وعمر ليس من العام الذي يراد به

ما عم شيئين فصاعدا جنس يشتمل على المشي كرجلين وأسماء العدد كثلاثة وأربعة ونحو ذلك وقولنا من غير حصر فصل مخرج للشي ولا أسماء العدد فانتناول شيئين فصاعدا لانها انتهت الى غاية محصورة (وألفاظه) أى صيغ العموم الموضوعه له (أربعة) أى أربعة أنواع النوع الاول الاسم الواضح المعروف بالالف واللام التي ليست للعهد ولا للحقيقة فانه يقيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو ان الانسان لبي خسر الذين آمنوا

- ﴿الجمع والفرد المصرقان﴾ باللام كالـكافر والـانسان
 ﴿وكل مبهم من الاسماء﴾ من ذلك ما لشرط من جزاء
 ﴿ولفظ من في عاقل ولفظ ما﴾ في غيره ولفظ أى فيهما
 ﴿ولفظ أين وهو للكان﴾ كذا في الموضوع للزمان
 ﴿ولفظ لا في النكرات تمها﴾ في لفظ من أى بهامسة فيهما
 ﴿ثم العموم أبطلت دعواه﴾ في الفصل بل وما جرى مجراه

يعني ان تعريف العام هو لفظ يتم أى يتناول دفعة أكثر من واحد من غير دلالة على حصر أى ضبط
 وتعيين لعدد المدلول وهذا معنى قوله وحده لفظ يتم أكثر اليت فأنبأ كثيرا لإطلاق ولفظ ما
 كلامه زائد ويرى بالبناء للجهول تكملة كما علمت من الحل وخرج بقوله أكثر من واحد النكرة في
 الانبات بقوله من غير حصر أسماء الأعداد مثل الثلاثة والعشرة والاثبات والنكرة المثناة من حيث
 الأحاد كرجلين فانهما يتناولان أكثر من واحد ولكن الى غاية محصورة ولفظ من غير حصر يتناول كل
 ما يمكن الارتفاع اليه من الأعداد وزاد بعضهم في الحد من جهة واحدة ليخرج تناول العدد بغير
 العطف في قولك قام زيد وعمر و بكر وخالد فان هذا اللفظ يتناول أكثر من اثنين بجهة العطف وهي
 مختلفة فان المعطوف غير المعطوف عليه بخلاف قولك جاء الفقهاء فانه يدل على جماعة دلالة واحدة
 وقوله من قولهم علمتهم الخ أى لفظ العام مأخوذ من مادة قولهم علمتهم بمسمى من العطاء أى شملهم به
 بأن أعطيت كل واحد منهم في العام شمول وقوله وتنتصر ألفاظه في أربع بمعنى احصر مجموع صيغ
 ألفاظ العموم المفهوم من العام الموضوعه في أربعة أنواع كل أكثر وانما قيد بهامراعاة للتبدي فان
 الضبط أسهل عليه وامنع لا تتشابه كره المشقش ﴿النوع الأول والثاني﴾ ذكرهما بقوله الجمع
 والفرد المعروف باللام كالـكافر والـانسان فقوله الجمع أى النوع الأول من الأربعة الأنواع الجمع بالمضى
 القلوي المعروف باللام وهو اللفظ الدال على جماعة فمثل الجمع واسم الجنس الجمع نحو قوله تعالى قد أفعل
 المؤمنين ونحورب العالمين ونحو الخمر قوت وقوله والفرد أى النوع الثاني من الأربعة الأنواع الاسم
 الواحد المقدر المعروف باللام فانه يفيد العموم بدليل جواز الاستفهام منه نحو قوله تعالى ان الانسان أى
 كل انسان لى خسرة الا لتبين آمنوا ما لم يتحقق عهد لتبادره الى التهن حينئذ ﴿النوع الثالث﴾
 الاسماء المبهمة وقد ذكره بقوله وكل مبهم من الاسماء أى الاسماء المبهمة فهو معطوف على قوله الجمع
 والفرد المعروفان فهو ثالث الأنواع كما علمت وقوله من ذلك ما كان حقه التثنية بقاء والتقدير في
 الاسماء المبهمة لفظ ماحالة كونه عاما ومستعملا في افراد ما لا يعقل كما يصح به في قوله ولفظ ما
 غيره شرطا كان كقائل للشرط والجزاء أو موصولا أو استفهاما مثال ذلك ما جاء في منك رضى به
 فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية ما عندك وخرج بالشرطية وما بعدها النكرة
 الموصوفة نحو مرت بماء مجربك أى بشئ مجرب لك والتجسية نحو ما أحسن زيدا فانها لا يعان
 ﴿تنبيه﴾ انما ذكرت الاستفهامية هنا وان كانت سيدة كرها للناظم بعد النوع الرابع بقوله ثمها
 ﴿في لفظ من أى بهامسة فيهما﴾ لان هنا محل ذكرها حيث انها من الاسماء المبهمة قد ذكرها طائفة
 غير مناسب كما سنبه عليه وقوله ولفظ من في عاقل أى ومن الاسماء المبهمة أى لفظ من غير الموصوفة
 عاما ومستعملا في افراد من يعقل شرطا كان أو موصولا أو استفهاما مثله من دخل دارى فهو آمن
 فهذه تحتل الشرطية والموصولة ومثال الاستفهامية من عندك ولولا فيمن يعلم لكان أحسن
 يشمل البارى تعالى وقدس نحو قوله تعالى ومن لستم به برازقين اما الموصوفة فانها لاتم نحو مرت

(اسم الجمع) أى دال على
 جماعة (المصرف باللام)
 التي ليست تعدد نحو اتوا

المشركين (د) النوع الثالث

(الاسماء المبهمة) كمن فعين

يمثل (عموم من دخل

دارى فهو آمن (وما فيها

لا يمثل) نحو ما جاء في

قبته (أى في الجمع)

أى من يعقل ومن لا يعقل

نحو أى عبيدى جاءك

فاسن اليه وأى الاشياء

أرده أعطيتك (وأين في

المكان) نحو أين تجلس

أجلس (ومنى في الزمان)

نحو متى تقوم أقم (وما فى

الاستفهام) نحو ما عندك

(د) في (الجزء) أى

الجازات نحو ما تغفل تجزبه

وفي نسخة واختر بدل

الجزء نحو قولك علمت

ما علمت ببناء التكلم في

الاول وناه الخطاب في الثاني

بوجوالن قال لك ما علمت

(وبغيره) أى غير ما ذكر

كالشبه على النسخة الاولى

والجزاء على النسخة الثانية

(د) النوع الرابع (لاى)

النكرات) أى الساخنة

على النكرات فان بيت

النكرة معها على الفتح

نحو لارجل في الدار فهي

نص في العموم وان لم تكن

فهي ظاهرة في العموم

نحو لارجل في الدار

(والعموم من صفات

النطق) أى اللفظ والنطق

عن معجب لك بحر معجب أى رجل معجب وقوله ولفظ ما فى غيره أى ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ ما
 علما أو مستعملا فى أفرادها لا يعقل شرطا كان أو موصولا واستفهاما كما مر الكلام على ذلك مستوفى
 وما ذكره من كون ملأ لا يعقل قال فى التلويح هو قول بعض أئمة اللغة والاكثر ون على انهاء العقلاء
 وغيرهم **ننبيه** لا تكرر فى قوله هنا لفظ ما فى غيره مع قوله المار من ذلك ما لـخ وقوله الآتى ثم
 ما لـخ لان المقصود هنا الاشارة لبيان كونها لغير العاقل وفيما تقدم الاشارة الى كونها تستعمل شرطية
 كما تستعمل موصولة وفيما بآى الاشارة الى انها تستعمل استفهامية كما تستعمل شرطية وموصولة لكن
 فيه اشتيت لا يخفى وقوله ولفظ أى فيها أى فى من يعقل وما لا يعقل والمعنى ومن الاسماء المبهمة
 أيضا لفظ أى علما أو مستعملا فى أفراد من يعقل وما لا يعقل شرطا كان أو موصولا واستفهاما
 نحو أى عبيدى دخل الدار فهو حر وتم لسنزعين من كل شيعة أبهم أشد وأى عبيدى جاءك ونحو
 أى الاشياء أردت أعطيتك وأى شئ تابى التجأت الى الله واركب أى الاشياء أردت ونحو
 بالشرطية والموصولة والاستفهامية الصفة نحو مررت برجل أى رجل بمعنى رجل كامل والحال نحو
 مررت برجل أى رجل بمعنى كامل أيضا أو منادى بها نحو بأىها الرجل فانها لا تفيد العموم ومثل أى
 العامة كل وجميع وقوله ولفظ أين وهو للكان أى ومن الاسماء المبهمة أيضا لفظ أين شرطا واستفهاما
 علما أو مستعملا فى أفراد المكان خاصة نحو أين تجلس اجلس وأين تكون وقوله كذا متى الموضوع
 لزمان أى وكذا من الاسماء المبهمة أيضا متى شرطا كان أو استفهاما اتصل بمأول الحال كونه علما أو
 مستعملا فى أفراد الزمان المهم كقوله بذلك ابن الحاجب قال الاسنوى ولم أر هذا الشرط فى الكتب
 المعتمدة نحو متى شئت جئتكم ومتى تحبى بخلاف المعين فلا تقول متى زالت الشمس **النوع الرابع**
 لفظ لافى التكررات وقد ذكرها بقوله ولفظ لافى التكررات أى لافى النافية حال كونهما داخل على
 التكررات وأحال كونها معاملة فيها عملان مع بناء التكررة نحو لارجل فى الدار يثاء رجل على
 الفتح أو مع اعرابها نحو لا غلام سفر حاضر أو عاملة فيها عمل ليس وأغير عاملة نحو لارجل فى الدار برفع
 رجل على الاعمال أو لاهمال مباشرة للتكررات كاذكرأ ولعلمها كلابيع حو ومثل لاهما سواء بآشر
 التكررة التى نحو ما أحد قائم أو بآشر علمها نحو ما قام أحد وقوله **ثما** فى لفظ من أى هما مستفهما
 قد علمت مما تقدم ان ما الاستفهامية ليس هذا لموضعها فكان يجب على الناظم أن يذكرها قبال
 لافى التكررات كما لا يخفى اذ هى من الاسماء المبهمة التى هى من القسم الثالث فذكرها هنا غير مناسب
 كما نراها عليه فى كلامه رحمه الله قصور فوالق

وكل مبهم من الاسماء كما * ومن وأى حيث كل عما

فلفظ من فى عاقل ولفظ ما * فى غيره ولفظ أى فيها

ولفظ أين وهو للكان * كذا متى الموضوع للزمان

ورابع الانواع اذا تعمل * فى التكررات اذا عملها تدخل

للكان أولى وأسبق ثم اعلم ان العموم من صفات النطق ولا يجوز دعوى العموم فى غيره من الفعل
 وما يجرى مجراه وهذا معنى قول الناظم رحمه الله تعالى

ثم العموم أبطل دعواه * فى الفعل بل وما جرى مجراه

يعنى ان العموم قد أبطل الدعواه فى غير النطق من الفعل الذى هو بمعنى الفعل الحاصل
 بالصدر وما جرى مجراه مثال الاول وهو الفعل حدث أنس كان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم يجمع
 بين الصلاتين فى السفر رواه البخارى فلا تصح دعوى العموم فى هذا الجمع فانه لا يلىم السفر الطويل

مصدر بمعنى منطوق به
 (ولا يجوز دعوى العموم
 فى غيره) أى فى غير اللفظ
 (من الفعل وما جرى
 مجراه) أى مجرى الفعل
 فالفعل كجمعه عليه الصلاة
 والسلام بين الصلاتين فى
 السفر كما رواه البخارى
 فلا بدل على عموم الجمع فى
 السنة الطويل والقصر فانه
 اما وقع فى واحد منهما
 والذى يجرى مجرى الفعل
 كاقضيا المعينة مثل قضاءه
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة
 للجار رواه النسائى عن
 الحسن مرسلا فلا يلىم كل
 جار لاحتمال خصوصية فى

ذلك الجار (والخاص يقابل العام) فيقال في تعريفه هو ما لا يتناول شيئين فصاعدا من غير حصر بل انما يتناول شيئا محصورا اما واحدا او اثنين او ثلاثة أو أكثر من ذلك نحو رجل ورجلين وثلاثة رجال (والتخصيص تمييز بعض الجلة) أى اخراج بعض الجلة اثنى يتناولها اللفظ العام كخراج (٣٠) المعاهدين من قوله اقتلوا المشركين (وهو) أى الشخص بكسر الصاد المفهوم

وهو ما يبلغ مرتلتين والصير وهو ما دونهما فانه انما يقع في واحد منهما وهو السفر الطويل ومثال الثاني وهو الجارى مجرى العمل قضاءه صلى الله تعالى عليه وسلم بالشفعة للجار فانه لا يملك كل جار لاحتمال خصوصية في ذلك الجار

باب الخاص

وهو يقابل العام فيؤخذ منه من حد العام فيقال في تعريفه ما لا يتناول دفعة شيئين فصاعدا من غير حصر كقَالَ الناظم رحمه الله تعالى

والخاص لفظ لا يملك أكثر من واحد أو مع أكثر من واحد مع الحصر فدخل يعنى ان الخاص لفظ لا يملك أى لا يتناول دفعة أكثر من واحد أو مع أكثر من واحد مع الحصر فدخل فيه ما لا يتناول أكثر من واحد نحو رجل وما يتناول شيئين فقط نحو رجلين وما يتناول أكثر من اثنين نحو ثلاثة رجال فأنشأ كثيرا لاطلاق ولفظ جرى كاعلم من الحل تكملة ثم قال رحمه الله تعالى

والقصد بالتخصيص حيثما حصل • تمييز بعض جلة فيها دخل يعنى أن المراد بالتخصيص حيثما حصل أى اذا حصل التخصيص فهو تمييز بعض الجلة اذا دخل فيها لخراج وهذا معنى قول الاصل والتخصيص تمييز بعض الجلة أى اخراج بعض الجلة التى يتناولها اللفظ العام كخراج أهل التمة المعاهدين من حكم المشركين في قوله تعالى فاقتلوا المشركين فقد ميز أهل التمة عن جلة المشركين وقوله بعض احتراز عن الكل فانه نسخ وقوله جلة دخل فيه العام وغيره كالاستثناء من العدد فبأنى ايه من التخصيصات وكذلك بدل البعض من الكل كاصرح به ابن الحاجب نحو أكرم الناس قرىنا وستكلم عليه وخرج الاستثناء المنقطع فانه لا يخصص وقيل يخصص ويأتى ان شاء الله تعالى ثم قال رحمه الله تعالى

وبابه التخصيص اما متصل • كاسيأتى آتفا أو منفصل • كذاك الاستثناء وغيرها انفصل •

يعنى أن لى يحصل به التخصيص ينقسم الى قسمين متصل ومنفصل كاسيأتى آتفا أى قرىنا فهو اما متصل وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكورا مع العام أو منفصل وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكورا مع العام بل يكون مفردا وقوله فالشرط والتقييد بالوصف اتصل كذلك الاستثناء أى فالتصل أنواع منها الشرط والتقييد بالوصف ومثلها الاستثناء فعلم أن التخصيص المتصل ثلاثة أنواع على ما ذكره الناظم تبعا لالامل أحدها الشرط نحو أكرم الفقراء ان زهدا واثنائها التقييد بالصفة نحو أكرم العلماء الفقهاء وثالثها الاستثناء نحو جاء الفقهاء الا زيدا واربعا هو الغاية وناسا هو بدل البعض من الكل وسأذكرها كما ستراها ان شاء الله تعالى وقوله وغيرها انفصل أى وغير هذه الثلاثة انفصل يعنى المنفصل هذا ولما ذكر الاستثناء أراد أن يبين حده وشرطه وجوازه فقال

وحد الاستثناء ما به خرج • من الكلام بعض ما فيه اندرج •

من التخصيص (ينقسم الى متصل وهو ما لا يستقل بنفسه بل يكون مذكورا مع العام (ومنفصل) وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكورا مع العام بل يكون مفردا (فالتصل ثلاثة أنواع على ما ذكر المصنف أحدها) (الاستثناء) نحو قام القوم الا زيدا (و) ثانيها (التقييد بالشرط) نحو أكرم من يقيم ان جاؤك أى الجانبين مهم (و) ثالثها (التقييد بالصفة) نحو أكرم من يقيم الفقهاء (والاستثناء) الحقيقى أى المتصل هو (خراج ما لواه) أى لولا الاستثناء (لدخل فى الكلام) نحو المثال السابق فالاستثناء المتصل هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترزا به عن المفصل وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه عو قام القوم الاحبارا فليس من التخصيصات وان كان المصنف سيذكره على سبيل الاستطراد ولا بد من الاستثناء المنقطع أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه

ملازمة كما نلاحظ لا يقال قام القوم الا زيدا (و انما يصح) الاستثناء بشرط ان يبقى من المستثنى منه شرطه شئ ولو واحد فلا يستغرق المستثنى منه لم يصح وكان لقوا فلا قال الله على عشرة الانسجة صح ولزمه واحد ولو قال الا عشرة لم يصح وزمنه العشرة (ومن شرطه) أى الاستثناء (أن يكون متصلا بالكلام) بالطلاق أى فى حكم المتصل فلا يضر قطعه بسعال وتنفس

* وشرطه ان لا يرى منفصلا * ولم يكن مستغرقا لما خلا
 * والتعلق مع اسماع من بقر به * وقصده من قبل نطقه به *
 * والأصل فيه ان مستثناءه * من جنسه وجاز من سواه *
 * وجاز ان يقدم للمستثنى * والشرط أيضا لظهور المعنى *

يعني ان نعرف الاستثناء هو الاخراج من متعدد ولو محصورا بالواحد أى أخواتها المولادة لدخل في الكلام المخرج منه حالة كرن الاخراج والمخرج منه صادر بن من متكلم واحد كارجح الصبي الهندي وهذا امر اد قوله ما به خرج من الكلام بعض ما فيه اندرج أى فهو ما خرج بالواحد أى أخواتها من الكلام السابق بعض ما اندرج في حكمه ولولا الاخراج لدخل في الكلام السابق وهو المستثنى منه نحو قولك جاء القوم الا زيدا وهذا يسمى الاستثناء المتصل فالولا اخراج زيدا من القوم لدخل في محبتهم فخرج بالاجزاء بالا نحو استثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الاصطلاح وان كان مثله هنا فالاستثناء المتصل نحو المثال السابق هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترزنا به عن المنقطع وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الاجارا فليس من الخصص وان كان الناطق ذكره على سبيل الاستطراد بقوله وجاز من سواه ونقل ابن قاسم ان المنقطع من الخصص ايضا وسأني ان شاء الله تعالى وقوله وشرطه ان لا يرى منفصلا أى وشرط صحة الاستثناء ان لا يرى منفصلا عن الكلام المستثنى منه بل بشرطه أن يكون متصلا به فيشترط اتصاله به حسا وما هو في حكم الاتصال فلا يضرب اتصاله بنحو سكتة تنفس أو سعال أو تعب أو طول الكلام المستثنى منه ونحو ذلك مما لا يعد فصلا عادة وعرفا فالواصل عنه كذلك كما قال قام القوم ثم قال بعد ان مضى ما بعد فاصلا في العرف الا زيدا لم يصح وعن ابن عباس رضي الله عنهما يصح الاستثناء المتصل بشهر وقيل بسنة وقيل أبدا (ويجوز تقديم الاستثناء) أى المستثنى (على المستثنى منه) نحو مقام الا زيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس) وهو المتصل المعدود في الخصص كالتقدم (ومن غيره) وهو المنقطع كالتقدم (والشرط) وهو الثاني من الخصص المتصلة يجوز أن يتأخر عن الشروط في اللفظ كالتقدم (ويجوز أن يتقدم عن الشروط) في اللفظ نحو ان جاؤك بنو نهم فأكرمهم وأما في الوجود الخارجي فيجب أن يتقدم الشرط على الشروط أو يقارنه

يعني ان نعرف الاستثناء هو الاخراج من متعدد ولو محصورا بالواحد أى أخواتها المولادة لدخل في الكلام المخرج منه حالة كرن الاخراج والمخرج منه صادر بن من متكلم واحد كارجح الصبي الهندي وهذا امر اد قوله ما به خرج من الكلام بعض ما فيه اندرج أى فهو ما خرج بالواحد أى أخواتها من الكلام السابق بعض ما اندرج في حكمه ولولا الاخراج لدخل في الكلام السابق وهو المستثنى منه نحو قولك جاء القوم الا زيدا وهذا يسمى الاستثناء المتصل فالولا اخراج زيدا من القوم لدخل في محبتهم فخرج بالاجزاء بالا نحو استثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الاصطلاح وان كان مثله هنا فالاستثناء المتصل نحو المثال السابق هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترزنا به عن المنقطع وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الاجارا فليس من الخصص وان كان الناطق ذكره على سبيل الاستطراد بقوله وجاز من سواه ونقل ابن قاسم ان المنقطع من الخصص ايضا وسأني ان شاء الله تعالى وقوله وشرطه ان لا يرى منفصلا أى وشرط صحة الاستثناء ان لا يرى منفصلا عن الكلام المستثنى منه بل بشرطه أن يكون متصلا به فيشترط اتصاله به حسا وما هو في حكم الاتصال فلا يضرب اتصاله بنحو سكتة تنفس أو سعال أو تعب أو طول الكلام المستثنى منه ونحو ذلك مما لا يعد فصلا عادة وعرفا فالواصل عنه كذلك كما قال قام القوم ثم قال بعد ان مضى ما بعد فاصلا في العرف الا زيدا لم يصح وعن ابن عباس رضي الله عنهما يصح الاستثناء المتصل بشهر وقيل بسنة وقيل أبدا (ويجوز تقديم الاستثناء) أى المستثنى (على المستثنى منه) نحو مقام الا زيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس) وهو المتصل المعدود في الخصص كالتقدم (ومن غيره) وهو المنقطع كالتقدم (والشرط) وهو الثاني من الخصص المتصلة يجوز أن يتأخر عن الشروط في اللفظ كالتقدم (ويجوز أن يتقدم عن الشروط) في اللفظ نحو ان جاؤك بنو نهم فأكرمهم وأما في الوجود الخارجي فيجب أن يتقدم الشرط على الشروط أو يقارنه

يعني ان نعرف الاستثناء هو الاخراج من متعدد ولو محصورا بالواحد أى أخواتها المولادة لدخل في الكلام المخرج منه حالة كرن الاخراج والمخرج منه صادر بن من متكلم واحد كارجح الصبي الهندي وهذا امر اد قوله ما به خرج من الكلام بعض ما فيه اندرج أى فهو ما خرج بالواحد أى أخواتها من الكلام السابق بعض ما اندرج في حكمه ولولا الاخراج لدخل في الكلام السابق وهو المستثنى منه نحو قولك جاء القوم الا زيدا وهذا يسمى الاستثناء المتصل فالولا اخراج زيدا من القوم لدخل في محبتهم فخرج بالاجزاء بالا نحو استثنى زيدا فلا يسمى استثناء في الاصطلاح وان كان مثله هنا فالاستثناء المتصل نحو المثال السابق هو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه واحترزنا به عن المنقطع وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه نحو قام القوم الاجارا فليس من الخصص وان كان الناطق ذكره على سبيل الاستطراد بقوله وجاز من سواه ونقل ابن قاسم ان المنقطع من الخصص ايضا وسأني ان شاء الله تعالى وقوله وشرطه ان لا يرى منفصلا أى وشرط صحة الاستثناء ان لا يرى منفصلا عن الكلام المستثنى منه بل بشرطه أن يكون متصلا به فيشترط اتصاله به حسا وما هو في حكم الاتصال فلا يضرب اتصاله بنحو سكتة تنفس أو سعال أو تعب أو طول الكلام المستثنى منه ونحو ذلك مما لا يعد فصلا عادة وعرفا فالواصل عنه كذلك كما قال قام القوم ثم قال بعد ان مضى ما بعد فاصلا في العرف الا زيدا لم يصح وعن ابن عباس رضي الله عنهما يصح الاستثناء المتصل بشهر وقيل بسنة وقيل أبدا (ويجوز تقديم الاستثناء) أى المستثنى (على المستثنى منه) نحو مقام الا زيدا أحد (ويجوز الاستثناء من الجنس) وهو المتصل المعدود في الخصص كالتقدم (ومن غيره) وهو المنقطع كالتقدم (والشرط) وهو الثاني من الخصص المتصلة يجوز أن يتأخر عن الشروط في اللفظ كالتقدم (ويجوز أن يتقدم عن الشروط) في اللفظ نحو ان جاؤك بنو نهم فأكرمهم وأما في الوجود الخارجي فيجب أن يتقدم الشرط على الشروط أو يقارنه

ما يتعلق بهم أيضا لا الجبر وعلى هذا يتحقق به التخصيص بلا شبهة كذا نقله ابن قاسم عن البر بن مالك ونحوه على أن قدرهم الاثر بأوليه ألت ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته اليه وقوله وجز أن يقدم المستنى أى ويجوز تقديم لفظ المستنى مع أداة الاستثناء كما هو ظاهر على لفظ المستنى منه كقوله

ومالى الا آل أحد شيعة * ومالى الا مذهب الحنفى مذهب

وقوله والشرط أيضا للظهور والمعنى أى كما يجوز تقديم المستنى على المستنى منه كذلك يجوز أن يقدم فى اللفظ الشرط التخصيص وهو الصفة على الشرط به وذلك للظهور والمعنى نحو أن جازك بنو نعيم فأكرمهم ويجوز أن يتأخر نحو أن طالق ان دخلت الدار وهو الاصل لما للشرط الوجودى فيجب أن يقدم على الشرط كما إذا قال طالق ان دخلت الدار فانت طالق فلا بد من وجود دخول الدار حتى يقع الطلاق هنا **وبالقسم الرابع** من أقسام التخصيص للتصل الذى لم يذكره الناظم رحمه الله تعالى الغاية وهى طرف الشئ ومتناه وحكم ما بعدها محتال قبلها قاله الشافعى والجمهور مثال ذلك وأتوا الصيام الى الليل اذا ما بعد الحرف ليس داخل فى الحكم فيقبله بل يحكموا عليه بنقيض حكمه واختار الاموى أن التقيد بالغاية لا يدل على تنجى ولعل صاحب الاصل يرى ذلك اتركه فتنبه الناظم رحمه الله تعالى **وبالقسم الخامس** من أقسام التخصيص للتصل الذى لم يذكره الناظم ايضا بدليل البعض من الكل نحو أكرم الناس قرى شاذ كره ابن الحاسب ويتعلق بهذه الاقسام خمسة فوائد مذكورة فى الطولات هذا ولما كان المطلق علما محمو ما بدلىا القيد أخص منه كان تعارضهما من باب تعارض الخاص والعام فشا بهما كما هو ظاهر فلذا جمعهما معهما فى محتمل ما ذكرهما أثناء الكلام عليهما حيث قال **وبحمل المطلق مع ما وجدا * على الذى بالوصف منه قيدا * وبخلق التحرير فى الايمان * مقيد فى القتل بالايمان * وبحمل المطلق فى التحرير * على الذى قيس فى التكفير ***

يعنى انه يحتمل المطلق على المقيد بالصفة مهما وجد المطلق فى صورة يمكن حله فيها على المقيد كآتى الظاهر والقتل وقولنا على المقيد بالصفة هو مراد الناظم بقوله على الذى بالوصف منه قيدا فالألف للإطلاق كاف وجد قبله ولفظ منه فى كلامه تسكلم وقوله مطلق التحرير فى الايمان الينين أى ان مطلق عتق الرقة فى كفارة الايمان بفتح الهمزة جمع بين وهو الحلف مقيد فى كفارة القتل بالايمان بكسر الهمزة وهو لفظ مؤمنة كاسيا فى مثال كفارة الايمان قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارانه اطعام عشرة مساكين الى أ وتحرير رقة فالرقة هنا مطلقة مثل كفارة الظهار المذكورة فى قوله تعالى فتحرير رقة ومثال كفارة القتل المقيدة بمؤمنة قوله تعالى فتحرير رقة مؤمنة اذا علمت ذلك فيحمل المطلق فى عتق الرقة على المقيد بمؤمنة فى التكفير ولتوضح ما يتعلق بالمطلق والمقيد فتقول اعلم انه اذا ورد لفظ مطلق ولفظ مقيد نظر فان اتحد حكمهما وسبهما وكامتا مبتتين كما لو قيل فى الظهار اعتق رقة وقيل فيه أيضا اعتق رقة مؤمنة فان تأخر المقيد عن وقت العمل بالمطلق فهو ناسخ وان تقدم عليه أو تأخر عنه لاعتق رقة والعمل فالراجع حل المطلق عليه جميعا بين الدليلين ويكون المقيد ديا ما لمطلق أى دالا على انه المراد منه وان اتحد احكاما وسببا وكاما منفيين يعنى غير متبئين متعينين أو متبئين نحو لا يجزئ عتق مكاتب لا يجزئ عتق مكاتب كافر لان عتق مكاتب لا ينعق مكاتب كافر فالتباين بحجة مفهوم المخالفة وهو الرجوع بقيد النهى بالكافر ومن لا يقول بحجة المفهوم يعمل بالإطلاق والمسئلة حينئذ من

(د) التقيد بالصفة وهو الثالث من المحصنات المتصلة يكون فيه (للقيد بالصفة) أصلا (ويحمل عليه المطلق) فقيده ببقية (كلا رقة قيد بالايمان فى بعض المواضع) كما فى كفارة القتل (وأطلقت فى بعض المواضع) كما فى كفارة الظهار (فيحمل المطلق على المقيد) احتياطا ثم شرع بتكامل على القسم الثانى من التخصيص أى المنفصل فقال (ويجوز تخصيص المكاتب بالمكاتب) على الاصح نحو والمطلقات يتر بصلن بانفسن ثلاثة قروء الشامل لاوالات الاجال نقص نفسه ولاوالات الاجال أجلهن أن يضعن جلهن ويحوفوه ولا تنكحو الاشركان حتى يؤمن الشامل للكتابات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله لا اله الا هو سبحانه عما يشركون خص بقوله تعالى والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم والمراد هنا بالمحصنات الخرائر

باب الخاص والعام لكونه نكرة في سياق النفي لامن المطلق والمقيد كانوا هم فلذا لم يذكر الناظم هذا القسم وان اتحد حكمهما وسببهما وكان أحدهما أمرا والآخر نهيا كأن يقال اعتق رقية لا تعتق رقية كافرة اعتق رقية مؤمنة لا تعتق رقية فيقيد المطلق بضد الصفة في المقيد ليضمعا فالمطلق في المثال الأول مقيد بالايان وفي الثاني مقيد بالكفر وليس من جل المطلق على المقيد ولذا لم يذكر الناظم أيضا وان اختلف السبب واتحد الحكم وهو الذي ذكره الناظم كما علم فيه ثلاثة مذاهب فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يحمل المطلق على المقيد في ذلك لاختلاف السبب فيبقى المطلق على إطلاقه وقيل يحمل عليه من جهة اللفظ بمجرد ورود اللفظ المقيد من غير حاجة الى جامع ونقله الروياني تبعاً لما وردى عن ظاهر مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه يحمل عليه من جهة القياس فلا بد من جامع بينهما كما في آتي الظهار والقتل وهو حرمته سببهما وبجزمه البيضاوي تبعاً لامام الرازي والأمدى ونقله الآدبى وغيره عن الشافعي وان اختلف الحكم واتحد السبب كما في قوله تعالى في التيمم فامسحوا بوجوهكم وأيديكم وفي الوضوء فامسحوا بوجوهكم وأيديكم الى المرافق فإنه أطلق في آية التيمم مسح اليدين وقيد في آية الوضوء غسل اليدين الى المرفقين وسببهما واحد وهو الحدث فهي كالتي قبلها في الخلاف ذكره الباجي وابن العربي وحكي القرافي عن أكثر الشافعية حل المطلق هنا على المقيد وهذا ويتعلق بهندما هو مذكور في المطولات مع أن قد أظلت الكلام في هذا المقام وان كان هذا المختصر لا يحتمل ذلك لما في أطراف هذه المسئلة من الفوائد ثم نرجع الله تعالى لما أنهى الكلام على أقسام التخصصات المنفصلة أخذ يتكلم على أقسام التخصصات المنفصلة فقال

﴿ثم الكتاب بالكتاب خصصوا﴾ وسنة بسنة تخصص

﴿وخصصوا بالسنة الكتاب﴾ وعكسه استعمل يكن صواباً

﴿والد كى بالاجماع خصوص كما﴾ فخصص بالقياس كل منهما

اعلم أولاً أن التخصصات المنفصلة ثلاثة الحسي والعقلي والدليل السمي فالاول الحسي فيجوز التخصص به كما في قوله تعالى اخباراً عن الریح المرسلة على عاد تدمير كل شئ فانا ندرك بالحس أى المشاهدة ما لا تدبر فيه كالسموات والجلال والثاني العقلي والتخصص به على قسمين أحدهما ان يكون بالضرورة كقوله تعالى الله تعالى كل شئ فانا ندرك بالعقل ضرورة انه تعالى ليس خالفاً لنفسه ثانيهما ان يكون بالنظر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت فان العقل قاض نظر بالخراج الصبي والجنون للدليل الدال على امتناع تكليف الغافل والثالث الدليل السمي وفيه عشر مسائل ذكرها في جمع الجوامع ذكر منها الناظم ستا وستذكر الاربع تمام العشر في التبعة (فالاولى) ذكرها بقوله ثم الكتاب بالكتاب خصصوا الخ أقول الكتاب هو القرآن الكريم غلب عليه اسم الكتاب في عرف الشرع والمراد ان الاصح جواز تخصيص بعض الكتاب ببعض الكتاب لو وقوعه كقوله تعالى وأولاد الاجال أجلهن ان يضعن حملهن فانه مخصص لمعوم قوله تعالى وللطالقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء فتكون عدة الحامل بوضع الحمل (والثانية) ذكرها بقوله وسنة بسنة تخصص أى وجوز وتخصيص السنة بالسنة لوقوعه كذلك والسنة هي أقواله صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله ونظر برأيه وهمه وأشار أنه مثاله تخصيص بأسبق السباء الشامل لمادون خمسة أسبق في حديث صحيحين فياسقت السباء العشر بمحدثيها ليس فيادون خمسة أسبق صدقة (والثالثة) ذكرها بقوله وخصصوا بالسنة الكتابيا باللفظ الاطلاق أى وجوزوا

(د) يجوز (تخصيص الكتاب بالسنة) سواء كانت متواترة أو خبر آحاد وفقاً للجمهور كتخصيص قوله تعالى يوحيكم الله في أولادكم الآية الشامل للولود الكافر بحديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (و) يجوز (تخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحاكم إذا أحدث حتى يتوضأ بقوله وان كنتم مرضى الى قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا وان وزدت السنة بالتيمم أيضا بعد نزول الآية (د) يجوز (تخصيص السنة بالسنة) كتخصيص حديث الصحيحين فياسقت السباء العشر بمحدثيها ليس فيما دون خمسة أسبق صدقة (و) يجوز (تخصيص النطق بالقياس ونعني بالذاتي قول الله سبحانه وتعالى وقول الرسول صلى الله عليه وسلم) لان القياس يستند الى نص من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك هو المخصص مثال تخصيص الكتاب بالقياس قوله تعالى

تخصيص بعض الكتاب ببعض السنة المتواترة القولية إجماعاً وكذا الفعلية والآحاد على الصحيح
مثال تخصيص الكتاب بالسنة القولية المتواترة كمثل البيضاوي قوله تعالى يوحىكم الله في أولادكم
الآية فانه مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث ورواه مالك والنسائي والترمذي وابن
ماجه وفيه نظر فانه غير متواتر اتفاقاً بل قال الترمذي انه لم يصح لكن قال البيهقي له شواهد
تقويه وأجاب القرافي بان زمن التخصيص هو زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم وقد كان
الحديث اذ ذاك متواتراً قال وكم من قضية كانت متواترة في الزمن الماضي ثم صارت آحاداً بل
وعيانيت بالكلية ومثال تخصيص الكتاب بالآحاد هو هذا الحديث مع الآية بالنسبة اليها ومثال
تخصيصه بخبر الواحد قوله تعالى يوحىكم الله في أولادكم الذكر مثل حظ الانثيين الشامل للولد
الكافر حديث الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم واما تخصيص الكتاب بالسنة
الفعلية فلا ريب ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم المحسن فكان فعله مخصوصاً لعموم قوله تعالى الرأفة
والراقي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (والرابعة) ذكرها بقوله وبكس استعمل يكن صواباً
أى وعكس تخصيص الكتاب بالسنة وهو تخصيص السنة بالكتاب استعمله يكن استعمله ماله لما ذكر
صواباً مثال تخصيص السنة بالكتاب حديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث
حتى يتوضأ فانه مخصوص بآية التيمم ولا يضربنا في هذا المثال ورود السنة بالتيمم لأنه كان بعد
زول الآية فالتخصيص الآية وكسبت ابن ماجه ما بين من سجد فهو ميت فانه مخصوص بقوله تعالى
ومن أصواتها وأولها الآية (الخامسة) ذكرها بقوله والذكر بالاجماع مخصوص أى ويجوز
تخصيص الذكر وهو القرآن العظيم بالاجماع فهو مخصوص به مثاله كفى في الاسنوي على مساج
البيضاوي تصنيف حديثه في البعد فانه ثابت بالاجماع فكان مخصوصاً للعموم قوله تعالى والذين
يرمون المحسنات ثم ليأتوا برهة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (فان قيل) الكتاب والسنة
المتواترة موجودان في عصره عليه الصلاة والسلام مشهوران وانقضاء الاجماع بعد ذلك على
خلافهما خطأ وفي عصره لا ينعقد (قلت) لانسلم ان التخصيص بالاجماع بل ذلك إجماع على
التخصيص ومعناه ان العلماء لم يخصوا العام بنفس الاجماع وانما أجمعوا على تخصيصه بدليل
آخر ثم ان الآتي بعدهم يلزم متابعتهم وان لم يعرف التخصيص انتهى وهذا أعني تخصيص القرآن
بالاجماع من زيادة النظم على الأصل (السادسة) ذكرها بقوله كذا يخص بالقياس كل منهما
يعنى كما انهم خصصوا السنة بالكتاب كمكة كذلك خصصوا بالقياس الكتاب والسنة فمميز المنزني
في مسماه عائد على الكتاب والسنة وليس عائد الأقرب مدكور وهو الذكر والاجماع كما هو متبادر
الى السمع لأنه لم يقل أحد بتخصيص الاجماع بالقياس اذ لم أره لاي هناية السؤل شرح منهاج
الاصول ولا في تحبير شرح التحرير ولا في جمع الجوامع وشرحه فلو قال بدل هذا البيت
دفعاً لا لتباس

الرابعة والراقي فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة
خص عمومها الشامل للامة
بقوله تعالى فليبين نصف
ماعلى المحسنات من العذاب
وخص عمومها أيضاً بالميد
القياس على الامة

والذكر بالاجماع عندنا هو وذلك والسنة بالقياس

لكان أحسن من غير باس ويجوز تخصيص الكتاب والسنة بالقياس المستند الى نص خاص هو
الاصح الذي قاله الامة الاربعة والاشعري لوقوع مثال تخصيص الكتاب بالقياس قياس العبد
على الامة في نصف الجلد المأليه قوله تعالى الزانية والراقي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
الشامل للامة التخصيص بقوله تعالى فإذا أحسن فإن اثنين بفاحشة فليبين نصف ماعلى المحسنات
من العذاب بجماع اشرا كما في قص الرق فالعبدية اس على الامة في النصف أيضاً ومثال تخصيص

(والجمل) في اللغة من

أجملت الشيء إذا جمعت

وضدته المفصل وفي

الاصطلاح هو (ما افتقر

الى البيان) أي هو اللفظ

الذي يتوقف فهم المقصود

منه على أمر خارج عنه

أما قرينة حال وألفظ آخر

أوديل منفصل فاللفظ

المشترك مجمل لأنه مفتقر

الى ما يبين المراد من

معنييه وأمعانيه نحو قوله

تعالى ثلاثة قروء فإنه

يحمل الاطهار والحيطات

لاشتراك القرء بين الطهر

والحيض (والبيان) يطلق

على التبيين الذي هو فعل

المبين وهو الدليل وعلى

متعلق التبيين ونحوه وهو

المدلول والمستصف عرفة

بالنظر الى المعنى الأول بقوله

(إخراج الشيء من حيز

الاشكال الى حيز التجلي)

أي الظهور والوضوح

وأورد عليه أمران

أحدهما أنه لا يشمل

التبيين ابتداء قبل تقرير

الاشكال لأنه ليس فيه

إخراج من حيز الاشكال

والثاني أن التبيين أمر

معنوي والمعنى لا يوصف

بالاستقرار في الحيز فقد كرر

الحيزية فيه تجوز وهو

مجتنب في الرسم وأوجب

أن المراد بقوله إخراج الشيء

السنة بالقياس تخصيص قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الى الواجد أي مطلقه محل عرضه وعقوبته
بغير الوالد مع ولده إما هو فليد لا يحمل عرضه الخ قياسا على عدم خلافه الثابت بقوله تعالى فلا تقل
لهما أف بالاولى ثم يوزن تخصيص المتطوق بالمفهوم سواء كان مفهوما الموافقة بقسميه
الاولى والمساوي كأن يقال في مثال الاول من أساء اليك فعاقبه ثم يقال ان أساء اليك زيد
فلا تقل له أف ولا تضر به من باب اولى وهذا المفهوم يخص العموم فيمن أساء اليك فعاقبه أو
يقال في مثال المساوي من أساء اليك فعاقبه ثم يقال ان أساء اليك زيد فلا تحرق ماله وهذا المفهوم
يخص العموم فيمن أساء اليك فعاقبه أو مفهوما مخالفة كتخصيص قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم خافى الله الماء طهورا لا يشجسه شي الا ما غير طعمه أولونه أو ربحه بمفهوم قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثا ويجوز التخصيص بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم
وتقريره بكلاو قال الوصال سواء على كل مسلم ثم فعله أو أقر من فعله فهذه أربع مسائل تمام
المعنى والله أعلم

باب الجمل والمبين

أي والظاهر والمؤول ثم ان الجمل مشتق من اجل بفتح الجيم وسكون الميم وهو الاختلاط والمبين
مشتق من التبيين وهو التوضيح لفظة فالعين بكسر الباء هو الموضح لفظة وفي الاصطلاح الكاشف
عن المراد من الخطاب وبالفصح الموضح بفتح الضاد قال الناطم رحمه الله تعالى

ما كان محتجا الى بيان * فجمل وضابط البيان *

* إخرجه من حالة الاشكال * الى التجلي واتضح الحال *

* كالقرء وهو واحد الاقراء * في الحيض والطهر من النساء *

يعني ان تعريف الجمل هو ما احتاج واقتصر الى البيان من قرينة حاله أو دليل منفصل لمسه
ايضاح دلالاته فشمع القول والفعل ونزج المصطلح اذلا دلالة والمبين لاتضاح دلالاته وان
تعريف البيان من التبيين هو استخراج الشيء كالجمل من حال اشكاله وعدم فهم معناه الى حال التجلي
وهو حال اتضاح معناه وفهمه بنفس يدل عليه من حال أو قال اذا علمت ذلك فالاجال مثل القرء
بفتح القاف في قول الناطم وهو واحد الاقراء أو القرء فيجاء عليهما فالقرء واحد قروء من
قوله ثلاثة قروء يحمل لأنه متردد في المعنى بين الحيض والطهر لاشتراكهما في حمله الشافعي على
الطهر وأبو حنيفة على الحيض وكل منهما موافق لجمع من الصحابة والتابعين وفي مثل النور
اضاحيته لا يقتل ونور الشمس لتشابههما من حيث الاحتواء بكل منهما في الجملة وفي الجسم
اضاحيته السماء والارض وغيرهما لتشابهها وفي قوله تعالى أو يقول الذي بيده عقدة النكاح
لترده بين الزوج والولى وعلى الاول الشافعي وأبو حنيفة لما قام عندهما وعلى الثاني مالك
لأنك وفي غير ذلك مما هو مذكور في المطولات وقوله من النساء بيان لما قبله وهو لبيان الواقع
وتكملة تنبيهنا انما احتجنا الى تقدير الاجال الذي هو معنى الجمل قبل تمثيل الناطم بقوله
كالقرء مخافة فهم أنه تمثيل للبيان وان كان لا ينبغي على ذوى العرقان فلو قال

فجمل ما احتاج للتبيين * كالقرء ثم ضابط البيان

إخرجه من حالة الاشكال * الى التجلي واتضح الحال

ليكان اولى وأحسن وأخبر وأقن ثم قال الناطم رحمه الله تعالى

من حيز الاشكال ذكره وجعله واضحا والمراد بالحيز مظنة الاشكال وعمله والله اعلم (والنص مالا يحتمل الاعمى واحدا) كريدنا في رأيت زيدا (وقيل) (٣٦) في تعريف النص هو (مأثاؤه تنزيه) أى يفهم معناه بمجرد نزوله ولا

يتوقف فهمه على تأويل (وهو) أى النص (مشتق من منعمة العروس وهو الكرسي) الذى يجلس عليه لتظهر للناس بن وى قوله مشتق من منعمة العروس ماسحة لأن المصدر لا يشتق من غيره على الصحيح بل يشتق غيره منه فالمنعمة مشتقة من النص فالنص لغة الرفع فاذا ظهرت دلالة اللفظ على معناه كان ذلك فى معنى رفعه على غيره فقولته مشتق من منعمة العروس لم يرد به الاشتقاق الاصطلاحي وانما أراد اثرا كهماء المادة والنص عند الفقهاء يطلق على معنى آخر وهو ما دل على حكم شرعى من كتاب أو سنة سواء كانت دلالة نصا أو ظاهرا (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالأسد فى نحو رأيت اليوم أسدا فإنه ظاهر فى الحيوان المفترس لأنه المعنى الحقيقي ويحتمل للرجل الشجاع والظاهر فى الحقيقة هو الاحتمال الراجح فان حل اللفظ على الاحتمال المرجوح

والنص عرفا كل لفظ وارد * لم يحتمل الاعمى واحد * كقدر رأيت جعفرأ وقيل ما * تأويله تنزيهه فليعلمنا *

اعلم ان البيان كما تقدم مأخوذ من التبيين الذى هو فصل المبين بكسر التحتية وهو الموضح ويفتحها المبين الذى هو الموضح وهو النص وله معان منها ما قاله الناظم والنص عرفا كل لفظ لم يحتمل معين بل لا يحتمل الاعمى واحدا كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة فهذا لا يحتمل ما راد على العشرة فخرج الجمل والظاهر والمؤول وهو قول الناظم كقدر رأيت جعفرأ وقوله وقيل مأثاؤه تنزيهه أى وقيل فى تعريف النص لفظ تأويله أى حمله على معناه وفهمه منه تنزيهه أى يحصل بمجرد نزوله وسماحه فهو لسكونه مع التنزيل كأنه هو ونحو الآية السابقة وحاصل المعنى أنه هو الذى لا يتوقف فهمه تنزيهه على تأويل كاسمى الآية فإنه بمجرد ما ينزل يفهم معناه ولا يتوقف فهمه على تأويل ثم ان النص مأخوذ من منعمة العروس وهو الكرسي الذى تنص عليه العروس أى ترفع لتظهر للناس بن لا ارتفاعه على غيره فى فهم معناه من غير توقف * تنبيه * لطفه وادراكه الكلمة واللام من لحنى زائدة وقوله فليعلمنا كلمة أيضا ولولا قال

والنص مالا غير معنى احقل * وقيل مأثاؤه لما نزل لكان أحسن وأخصر ولما انتهى الكلام على الجمل والمبين أخذ يتكلم على الظاهر والمؤول فقال رحمه الله تعالى

* والظاهر الذى يفيد ماسمع * معنى سوى المعنى الذى له وضع *
* كالاسد اسم واحد السباع * وقد يرى للرجل الشجاع *
* والظاهر المذكور حيث أشكلا * مفهومه قبيل الدليل أولا *
* وصار بعد ذلك التأويل * مقيدا فى الاسم بالدليل *

يعنى ان الظاهر فى اصطلاح الأصوليين كافى لاصل لفظ احتمل أمرين أحدهما المراد منه أظهر من الآخر وأخصر منه ان تقول هو لفظ دل على معنى دلالة طنية أى رابحة فيه مرجوحة فى غيره وهذا مراد قول الناظم والظاهر الذى يفيد ماسمع معنى أى يفيد الذى سمع من جهة المعنى الراجح بان وضع وضعه حقيقيا له سوى المعنى الذى له وضع وضعه مجازيا وهو المعنى المرجوح سواء كانت تلك الدلالة لغوية كالاسد فإنه راجع فى الحيوان المفترس لأنه المعنى الحقيقي له ولا صار له عنه ومرجوح فى الرجل الشجاع لأنه معنى مجازى له ولا صار له إليه وهذا مراد قوله كالاسد أى من قولك رأيت اليوم أسدا فإنه يحتمل ان يراد به اسم أحد السباع وهو الحيوان المفترس والرجل الشجاع كما قال الناظم وقد يرى للرجل الشجاع لكنه ظاهر فى الحيوان المفترس وهو المعنى الحقيقي له كما علمت فالظاهر فى الحقيقة هو الاحتمال الراجح وقد مر مثله فى الطن أو عريفة كالعاطف فإنه راجع فى الخارج المستقدر مرجوح فى المكان المطلق الموضوع له لغة أولا وأشرعية كالصلاة فإنها رابحة فى ذات الركوع والسجود مرجوحة فى الدعاء نخرج بالطنية القطعية وهى دلالة النص

سمى اللفظ مؤولا وانما يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل) أى يعمل على الاحتمال المرجوح (ويسمى) حينئذ (الظاهر بالدليل) أى كما يسمى مؤولا كافى قوله تعالى والسما بيتناها بأيد فان ظاهره جمع يد وهو محال فى حق الله تعالى فصرف عنه الى معنى القوة بالدليل العقلى القاطع

(الأفعال) هذه ترجمة والمراد بها بيان حكم أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ولهذا قال المصنف (فعل صاحب الشريعة) يعني النبي صلى الله عليه وسلم (لا يتخلو ما لم يكن على وجه القربة والطاعة أو غير ذلك) والقربة بمعنى واحد فان كان على وجه القربة والطاعة (فان دل دليل على الاختصاص به يعمل على (٣٧) الاختصاص) كالوصال في الصوم فان

الصحابة لما أرادوا الوصال نهامهم صلى الله عليه وسلم عنه وقال لست كهيتكم متفق عليه (وان لم يدل) دليل على الاختصاص به كالتعبد (لا يخص به لان الله تعالى يقول لقد كن لكم في رسول الله أسوة حسنة) أي قدوة صالحة والاسوة بكسر الهمزة وضمة الفتان قرئ بهما في السبعة وهو اسم وضع موضع المصدر أي اقتداء حسن والظرفية هنا مجازية مثل قوله تعالى لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين وأذا لم يخص ذلك الفعل به صلى الله عليه وسلم فمع الامة جميعها ثم ان علم حكم ذلك الفعل من وجوب وأندب فواضح وان لم يعلم حكمه (فيحمل على الوجوب عند بعض أئمتنا) في حقه صلى الله عليه وسلم وفي حقه لانه الأخوط وبه قال مالك رضي الله عنه وأكثر أصحابه (ومن أئمتنا من قال يحمل على الندب) لانه المتحقق (ومنهم من قال يتوقف عنه) لتعارض الأدلة في

كن بد فان دلالاته على معناه قطعية والمحمل لكون دلالاته مساوية والمؤول لكون دلالاته مرجوحة وان المؤول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه والتأويل جل الظاهر على المحتمل المرجوح واعلم ان اللفظ الذي يحتمل وجوهان للمعنى وبعضها أرجح من بعض لا يقال له ظاهر الا اذا استعمل في الطرف الراجح فان استعمل في الاحتمال المرجوح كان مؤولا فان اطلق عليه اسم الظاهر كان مجازا كما قالوا الظاهر المذكور حيث اشكلا * مفهومه الى آخره أي والظاهر اذا اشكل مفهومه بان جعل اللفظ على الاحتمال المرجوح فيؤول بالدليل وينسب حيث شذ ظاهرا بالدليل كما يسمى مؤولا أي يعمل عليه ويصير اليه مجازا فان الغالب ان الحمل على الطرف الراجح وجعله على المرجوح نادر قسميته ظاهرا من باب تسمية الشيء باسم ما يلزمه مثاله قوله تعالى والسماء ببنيناها بأيدظاهرة جمع يد ويد الجارحة محال في حق الله تعالى فيصرف الى معنى القوة بالبرهان العقلي القاطع فائول في اصطلاحهم لفظ دل على معنى دلالة مرجوحة فيه والتأويل جل الظاهر على المحتمل المرجوح كما علم * تنبيه * هذه الآيات الاربعة التي الكلام فيها يغني عنها لو قال بيتا واحدا بدلتها وهو

والظاهر المدال برمتان وان * يحتمل المرجوح وتأويل ذكر

والخطب سهل ولما قدم مباحث القول وهو شامل لدول الله تعالى ولقول رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عقب ذلك بفعله صلى الله تعالى عليه وسلم ويدخل فيه التقرير لانه كلف عن الانكار والكف عن الانكار فعل فقال

* باب الأفعال *

أي باب حكم أفعاله صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الباب معقود بالسنة وهي لغة الطريقة واصطلاحا قول الله تعالى صلى الله تعالى عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وقد عانت سبق مباحث الأفعال قال الناظم رحمه الله تعالى

* أفعال طه صاحب الشريعة * جميعها مرضية بديعة *
* وكلها اما تسمى قربة * فطاعة وألا ففعل القربة *
* من الخصوصيات حيث قاما * دليلها كوصله الصياما *
* وحيث لم يتم دليلها وجب * وقيل موقوف وقيل مستحب *
* في حقه وحققنا وأما * ما لم يكن بقربة يسمى *
* فانه في حقه مباح * وفعله أيضا لنا يباح *

اعلم أولاً رحك الله تعالى ان الانبياء عليهم الصلوة والسلام معصومون لا يصدر عنهم ذنب أصلا لا صغيرة ولا كبيرة ولا عمد ولا سهوا فاقا للاستاذ في اسحق الاسرافيني وأبي القتح الشهرستاني والقاضي عياض والقي السبكي وهو الاصح عند القاضي حسين وحكاية ابن برهان عن اتفاق المحققين وتبعه النووي في زوائد الروضة وهذا المذهب أن ما لا يذهب حيث تقررت العصمة لهم فلا يقول سيدهم نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم باطلا ولا يفعله ولا يقرأ أحد على أمر باطل من عبادة أو غيرها وسكوته عليه

ذلك (فان كان) فعل صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم (على وجه غير القربة والطاعة) كالقيام والقعود والاكل والشرب والنوم (فيحمل على الاباحة في حقه وحققنا) وهذا في أصل الفعل وأما في صفة الفعل فقال بعض المالكية يحمل على الندب ويؤيده ما ورد عن كثير من السلف من الاقتداء به في ذلك وقال بعضهم يحمل على الاباحة أيضا وعلم ما ذكره المصنف انحصار أفعاله صلى الله عليه وسلم في

الصلاة والسلام على فعل ولومن غير استئثار به دليل على جواز مطلقا للفاعل وكذا الفهره لان التفرير
يجري مجرى الخطاب وقد عرفت سبق الكلام على مباحث القول وأما الفعل فهو كما قال الناطم رحمه الله
تعالى أفعاله وهو سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم صاحب الشريعة جميعها مرسومة عند الله تعالى
أما واجبة وأما مندوبة وقد تكون مباحة فليس فيها محرم لعصمته من ذلك ولا مكروه ولا خلاف الأولى
لثبوت وقوعها من اتقياء أمته فكيف يقعان منه مع عظمة منصبه الشريف على كل منصب ولان
التأسي به مطلوب فالو قع الطلب التأسي به واللازم باطل وما فعله لبيان الجوار لا يكون مكرها في حقه
ولا خلاف الأولى بل هو أفضل في حقه لأنه أمور يبين المشرع كاحكام النورى عن العلماء في
وضوئه صلى الله تعالى عليه وسلم مرة ومرتين ثم إنه أفضل في حقه من التثليث لبيان وقوله
بديعة أى عجيبة ليس لها مثار في موافقة الصواب وحسن الحال ثم ان مطلق أفعاله صلى الله تعالى عليه
وسلم أقسامها كن جليا محضا كقيامه وقعوده وأكله وشربه فواضح ان السامع متعبد به وقيل
يندب اتباعه ويحرم به الزكشى وما كان بيان النص يحمل كماله المينة لقوله تعالى أفعوال الصلاة
أولئس لم يرد طاهره كقطع يده السارق من الكوع المبين محل القطع في آية السرقة فهو دليل في حقا
واجب في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لم وجوب التبليغ عليه وان كان مخبرا في التبليغ بين
القول والفعل إذ الواجب التحريم بوصف كل من خصاه بالواجب وما كان مخصصا به عليه الصلاة
والسلام كمر يادته في التكاح على أربع نسوة وجوب الضحى عليه والمشاورة فلا ملامة لدلال به ولا تعبد
وما كان مترددا بين الجبلى والشرعى كحججه كجاءه بعبر كفى الفجر فيه تردد قليل يحمل
على الجبلى لأن الأصل عدم التشريع فلا يسن لنا وقال يعمل على الشرعى لأنه صلى الله تعالى عليه
وسلم ببيان الشرعيات فيسن لنا وهذا هو الراجح وعليه الأكثرون هذا ثم ان فعله صلى الله تعالى
عليه وسلم امان يكون على وجه القرية والطاعة فان كان على وجه القرية والطاعة فلا يخلو اما أن يدل دليل
على الاختصاص به أولا فان دل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم فيحمل على
الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل الوصال في الصوم فان الصحابة رضى الله تعالى عنهم لما
أرادوا الوصال هاهم صلى الله تعالى عليه وسلم عنه وقال لست كهيئتكم متفق عليه وذكر يادته في التكاح
بربع نسوة فان السليل دل على اختصاص ذلك به وغير ذلك مما تقدم وهذا معنى قوله أولا ففعل
القرية من الخصوصيات حيث قاما دليلا أى القرية كوصله صلى الله تعالى عليه وسلم الصياما وان لم
يدل دليل على الاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم مثل تهنجده صلى الله تعالى عليه وسلم فلا يخلو اما أن
لا تعلم صفته من وجوب أو نداء وتعلم فان لم تعلم فيه ولا يختص به بل تشاركه فيه أمته لقوله تعالى لقد
كأن لك في رسول الله أسوة حسنة أى قدوة سالحة فاقتضى التشريع في حقا اذ قيل في معنى أسوة
أي خاضعة حسنة من حقها ان يتأذى بها وهو صلى الله تعالى عليه وسلم في نفسه قدوة يحسن التأسي به اذ
مدح على التأسي به وذلك يستضى كونه مطاوا شرعيا فلا اختصاص لمناقاة طلب الأسى به واذا لم
يختص به فيحمل ذلك الفعل أى حكمه على الوجوب له عند بعض أصحابنا في حقه صلى الله تعالى عليه
وسلم وحققنا لقوله تعالى واتبعوا أوامر الأمر للوجوب ولأنه الأحوط ورجه في جمع الجوامع وهذا امر اده من
قوله وحيث لم يبق دليلا أى دليل القرية بالاختصاص به صلى الله تعالى عليه وسلم وجب ومن أصحابنا
من قال يحمل على التلب كقالب الناطم بعد وقيل مستحب لانه المتحقق بعد الطلب الثابت في حقه
وحققنا الآية للتقدمة ومنهم من قال يتوقف فيه كقالب الناطم وقيل موقوف في حقه وحققنا التعارض

الوجوب والتدب والاباحة
فلا يقع منه صلى الله
عليه وسلم محرم لانه معصوم
ولا مكروه ولا خلاف
الأولى لقلة وقوع ذلك
من المتق من أمته فكيف
منه صلى الله عليه وسلم
(واقرار صاحب الشريعة)
صلى الله عليه وسلم (على
القول الصادر من أحد)
بحضرة (هو) أى ذلك
القول (قول صاحب
الشريعة) أى كقوله كافراره
صلى الله عليه وسلم أما بكر
الصديق رضى الله عنه
على قوله بإعطاء سلب
القتيل لقائه متفق عليه

صاحب الشريعة كافراره
 صلى الله عليه وسلم خالد
 ابن الوليد على كل
 الضب متفق عليه وذلك
 لانه صلى الله عليه وسلم
 معصوم عن ان يقر على
 منكر (وما فعل في وقته)
 أي زمنه صلى الله عليه
 وسلم (في غير مجلسه وعلم
 به ولم ينكره حكمه حكم
 ما فعل في مجلسه) كعلمه
 صلى الله عليه وسلم بحلف
 أي بكر رضى الله عنه
 أنه لا يأكل الطعام في وقت
 غيظه ثم كل لما رأى
 ذلك خيرا كما يؤخذ من
 حديث مسلم في الاطعمة
 (واما النسخ فعند اللفظ
 الازالة) يقال نسخت
 الشمس الظل اذا أزالته
 ورفعته بانسباط ضوئها
 والازالة والرفع بمعنى
 واحد (وقيل معناه النقل
 من قولهم نسخت ما في
 هذا الكتاب أي نقلته)
 وفي الاستدلال بهذا على
 ان النسخ بمعنى النقل
 نظر لأن نسخ الكتاب
 ليس هو نقله لما في الاصل
 في الحقيقة وإنما هو إيجاد
 مثل ما كان في الاصل في
 مكان آخر فتأمله وليس
 هذا باختلاف قول وإنما
 هو بيان لما يطلق عليه

الأدلة في ذلك وقوله في حقه وحقنا هذا تنازع فيه كل من قوله وجب وموقوف ومستحب كافتقار وان
 كان على وجه غير القرينة والطاعة بان كان جبليا كما تقدم كالقيام والقعود والكل والشرب فيحمل
 على الاباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم وحقنا وهذا مراد الناظم بقوله وأما ما لم يكن يقر به فيسمى
 أي وأما الذي لم يكن قرينة فانه في حقه مباح أي فانه مباح في حقه أيضا أي كانه مباح له صلى الله تعالى
 عليه وسلم لتباح أي يباح لنا وقيل نذب اتباعه كما تقدم أيضا وإنما جاز الذي لم يكن قرينة على
 الاباحة في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقع منه محرم لما تقدم من عصيته
 ولا مكروه ولا خلاف الأولى لما تقدم من قلة وقوعه مما من اتقياء أمته فكيف يقعان منه صلى الله
 تعالى عليه وسلم والأصل عدم الوجوب والتدب فتبقى الاباحة قطع عما ذكره الناظم انحصار أفعاله صلى
 الله تعالى عليه وسلم في الوجوب والتدب والاباحة هذا ولما أسهل الكلام على أقواله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وأفعاله أراد ان يبين نقر رآته صلى الله تعالى عليه وسلم قتل

❦ وان أقر قول غيره جعل ❦ كقوله كذاك فعل قد فعل ❦

❦ وما جرى في عصره ثم اطاع ❦ عليه ان أقره فليتبع ❦

يعني وان أقر صلى الله تعالى عليه وسلم القول من واحد غيره جعل كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في
 الدلالة على جواز من الفاعل وغيره لأنه معصوم عن أن يقر أحدا على منكر مثاله اقراره صلى الله
 تعالى عليه وسلم أب بكر رضى الله تعالى عنه وكرم وجهه على قوله باعطاء سلب القتل لقائه متفق عليه
 وقوله كذاك فعل قد فعل أي كما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم ان أقر القول من أحد فهو كقوله كذاك
 ان أقر صلى الله تعالى عليه وسلم القول من أحد فهو كقوله كذاك الشيء في الدلالة على جواز من الفاعل
 وغيره أيضا لما تقدم من انه معصوم عن أن يقر على منكر مثاله اقراره صلى الله تعالى عليه وسلم خالد بن
 الوليد على كل الضب متفق عليه فيدل على جواز كل الضب له وغيره اذ حكمه على الواحد حكم على
 الجماعة ومحل هذا كله ما إذا لم يكن ذلك الفعل معاملة منه منكر لم يستمر على انكاره لسبق الانكار
 وثبوت التحريم قبل ذلك كشي كافر إلى كنيته فتركه انكاره صلى الله تعالى عليه وسلم في الحال
 لعلمه به علم منه انكاره وبأنه لا ينفع في الحال فلا أثر لافرا حث ولا دالة على الجواز اتفاقا كما قال
 ابن الحبيب ولو كان ذلك الفعل مما سبى تحريره ثم قرر صلى الله تعالى عليه وسلم شخصاعلى فعله
 فيكون هذا التقرير نسختا تحريره ان كان خاصا به فالنسخ خاص وان كان عاما بان ثبت الحكم
 على الجماعة فالنسخ أيضا عام وقول الناظم وما جرى في عصره أي والفعل الذي فعل أو القول الذي قيل
 في وقته وزمان حياته صلى الله تعالى عليه وسلم في غير مجلسه بحيث لا يشاهده ثم اطاع عليه علم به ان
 اقره ولم ينكره فليتبع لأنه حكمه حكم ما فعل أو قيل في مجلسه وعلم به ولم ينكره في دلالته على جواز ذلك
 الفعل للفاعل وغيره وعلى حقية ذلك القول كذاك وما في هذين البيتين من قول الناظم يشمله
 ما تقدم ولكن صرح به للايضاح ودفع توهم الاختصاص بمافي مجلسه فيستثنى ههنا ما تقدم استثناءه
 وعلمه بمافي غير مجلسه ولم ينكره مثاله علمه صلى الله تعالى عليه وسلم بحلف أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنه
 لا يأكل الطعام في وقت غيظه ثم كل لما رأى الأكل منه خيرا من تركه كما يؤخذ من حديث مسلم في
 الاطعمة فيستفاد منه جواز الحث بل يذهب بعد الحلف اذا كان خيرا والله أعلم

❦ باب النسخ ❦

❦ النسخ قبل أو ازالة كما ❦ يحكو عن أهل اللسان فيهما ❦

النسخ في اللغة قد كراهه يطلق على معنيين على الازالة وعلى النقل وذكر بعض من انه يطلق على معنى ثالث وهو التغيير كما في قولهم
 نسخت الرمح آثاره أي غيرته وأول الظاهر انه يرجع إلى المعنى الاول وهو الإزالة لأنها أهم واختلفت في استعماله في المعنيين اللذين

ذكر هذا المصنف فقيل انه حقيقة فهما فيكون مشتركا بينهما قيل انه حقيقة في الازالة عجزا في النقل وذكر بعضهم قولنا ثالثة حقيقة في النقل عجزا في الازالة وهو بعيد (وحده) أي معناه الاصطلاحى الشرعى (هو الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه) أي لولا الخطاب (٤٠) الثانى (لكان) الحكم (ثابتا مع تراخيه) أي الخطاب الثانى (عنه) أي الخطاب

المتقدم وهذا الذى ذكره رحمه الله حدا للناسخ ولكنه يؤخذ منه حد النسخ وأنه رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب آخر لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه ولغنى يرفع الحكم رفع تعلقه بفعل المكف فقولنا رفع الحكم جنس يشمل النسخ وغيره كما سيأتى بيانه وقولنا الثابت بخطاب فصل يخرج به رفع الحكم الثابت بالبراءة الاصلية أى عدم التكليف شئ فانه ليس بنسخ اذ لو كان نسخا كانت الشريعة كلها نسحا فان الفرائض كلها كالصلاة والزكاة والصوم والحج رفع للبراءة الاصلية وقولنا بخطاب آخر فصل ثان يخرج به رفع الحكم بالجنون والموت وقولا على وجه لولاه لكان ثابتا فصل ثالث يخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بعبارة أو معلا بمعنى وصريح الخطاب الثانى

• وحده رفع الخطاب اللاحق • ثبوت حكم بالخطاب السابق • • رفعه على وجه آتى الولاء • لكان ذلك ثابتا كما هو • • اذا تراخى عنه في الزمان • ما بعده من الخطاب الثانى •
يعنى أن النسخ معناه لعل النقل مأخوذ من قولهم نسخت ما فى هذا الكتاب أى نقلته بأشكال كتباته وقيل معناه الازالة يقال نسخت الشمس الطل اذا زالت ورفعت ما بساط ضوئها والازالة والرفع بمعنى واحد وتفسير النسخ بهذين المعنيين لعمدة هو معنى قوله النسخ نقل أو إزالة كما • أى مثل ما حكوه أى النسخ بهذين المعنيين عن أهل اللسان وهم أهل اللغة فهما أى في النقل والازالة وقوله وحده رفع الخطاب اللاحق • أى أى معنى النسخ بمعنى النسخ الاصطلاحى الشرعى الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه عنه وهذا معنى قول الناظم وحده أى تعريفه الشرعى ورفع الخطاب اللاحق أى الخطاب الثانى المتأخر ثبوت تعلق حكم بفعل المكف تعلقا تنجيح بالخطاب السابق أى الاول المتقدم متعلق بثبوت رفعه على وجه آتى لولاه أى لولا الخطاب اللاحق الثانى لكان ذلك أى الخطاب السابق الاول ثابتا كما هو اذا تراخى أى الخطاب اللاحق الثانى عنه أى عن السابق المتقدم في الزمان ما بعده أى الذى بعده الخطاب الاول السابق من الخطاب اللاحق الثانى قوله الخطاب ولم يقل النص ليشمل القبط والفحوى والمفهوم وكل دليل اذ يجوز النسخ بجميع ذلك والمراد بالحكم هنا الاثر الثابت بالخطاب المتعلق بالمكف تعلقا تنجيح كما علمت فانه ليس قديما فيحوز رفعه وتأخذه عن غيره وخرج قوله ثبوت حكم بالخطاب السابق الثالث بالبراءة الاصلية وهو عدم التكليف بشئ فان رفعه بدليل شرعى ليس بنسخ وخرج بالخطاب الرفع بالموت والجنون والعقلاء والعجز وانما قال برفع ثبوت الحكم ليقاوم الأمر والهوى والخبر وقال على وجه لولاه لكان ثامنا لان حقيقة النسخ الرفع وهو انما يكون رافعا لو كان المتقدم بحيث لولا طرأ به لبقى وخرج به ما لو كان الخطاب الاول مغيا بعبارة أو معلا بمعنى وصرح الخطاب الثانى بمؤدى الاول فلا يسمى نسخا لان الحكم الاول غير ثابت لبوغيته وزوال معناه مثاله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذنوا دى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فحرم البيع معيا بالقضاء الجملة فليس قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله فانتشروا في البيع بل عين غاية التحريم وقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لم ينسخه قوله تعالى فاذا حللتم فاصطادوا لأن التحريم لا حرام وقد زال وخرج قوله اذا تراخى عنه في الزمان البيان بالمتصل كالاستثناء والعفة والشروط والمنفصل كالوقال لا تقتلوا أهل النمة عقب قوله اقتلوا المشركين واشترط في النسخ أن يكون متراخيا لولم يكن كذلك لكان الكلام متناقضا وأنت خير بان ما ذكره الناظم تدرى بالنسخ كما أشرفنا عليه ويؤخذ منه تدرى بالنسخ بأن يقال هو رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم أى والنسخ جازع عقلا لأن حكمه تعالى ان تبع المصلحة فيغيره لا يقطع بأن المصلحة تختلف باختلاف

بيلوغ الغاية أو رد اللفظ فان ذلك لا يكون نسخا لانه لم يرد الخطاب الثانى الدال على ذلك لم يكن الحكم ثابتا لبوغيته وروى العلة مثاله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذنوا دى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع فحرم البيع معيا بالقضاء الجملة فلا يقال ان قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله فانتشروا في البيع بل عين غاية التحريم وكذا قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما لا يقال انه منسوخ بقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا

الارقات

لان التعريم لاجل الاحرام وقد قال وقولنا مع تراخي فصل رابع مخرج به ما كان متصلا بالخطاب من مسافة أو شرط أو استثناء فأن ذلك تخميص كما تقدم وليس ذلك نسخا (و يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم) أي يجوز نسخ رسم الآية في المصحف وتلاوتها على أنها قرآن مع بقاء حكمها والتكليف به نحو آية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما البتة قال عمر رضي الله عنه اياكم ان تهلكوا عن آية الرجم وذكراهم قال فان قد قرأنا هارواه مالك في الموطأ قال (٤١) مالك الشيخ والشيخة التيب واللبة ورواه مالك غير

بلفظ الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما البتة نکالا من الله والله عز يز حكيم وأصل الحديث متفق عليه من غير ذكر لفظها والمراد بالتيب المحسن وضده البكر والله أعلم (و يجوز نسخ الحكم وبقاء الرسم) نحو قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويدرؤن أزواجاً وصية لازواجهم متاعا الى الحول نسخت بالآية التي قبلها أعني قوله تعالى يتر بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهو كثير ويجوز نسخ الحكم والرسم معا نحو حديث مسلم كان فيها أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن أربعة أشهر وعشرا فأخف نسخت معلومات فنسخن بخمس تلاوة ذلك وبقى حكمه كآية الشيخ والشيخة قاله الشافعي وغيره وقال المالكية وغيرهم نحزم لمصة الواحدة ولا تحقة في حديث عائشة رضي الله عنها لان ظاهره متروك

الاقوات كشر ب دواء في وقت دون وقت فقد تكون المصلحة في وقت تقتضي شرع ذلك الحكم وفي وقت رفعه فتتغير بتغير الصالح وان لم يتغير حكمه تعالى المصلحة فله تعالى بحكم المالكية أن يفعل ما يشاء والنسخ واقع كسبأ في ان شاء الله تعالى حيث قال الناظم رحمه الله تعالى

* وجاز نسخ الرسم دون الحكم * كذلك نسخ الحكم دون الرسم *
 * ونسخ كل منهما الى بدل * ودونه وذلك تخفيف حصل *
 * وجاز أيضا كون ذلك البديل * أخف أو أشد مما قد بطل *

يعني أنه يجوز نسخ رسم الآية من القرآن العظيم أي رفع وجوب قرائته وخاصة قرائته كرامة من المصحف وقراءة الجنب وبقاء الحكم والتكليف به وقد وقع نسخ الرسم وبقاء الحكم نحو آية الرجم وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجوهما البتة الحديث حقه رواه البيهقي وغيره فانه كان قرأنا قال عمر رضي الله تعالى عنه قد قرأنا هارواه الشافعي وغيره وأصله في الصحيحين ثم نسخ كونه قرأنا بقي حكمه وذلك قدرهم صلى الله تعالى عليه وسلم المحضين متقى عليه وهذا معنى قوله وجزاء نسخ الرسم الشرط وقوله كذلك نسخ الحكم أي كيجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم كذلك يجوز نسخ الحكم دون الرسم الدال على ذلك الحكم فتبقى القرآنية وخاصتها وقد وقع ذلك نحو قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية نسخ حكمه وهو جواز القطر مع اعطاء الفدية وبقى رسمه وتلاوته ويجوز نسخ الرسم والحكم معا مثاله حديث مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها وأرضاها قالت كان فيها أنزل الله عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخن تلاوة وحكمنا بخمس معلومات ثم نسخت الخمس أيضا لكن تلاوة لاحكاما وقول الناظم رحمه الله تعالى ونسخ كل منهما أي من الرسم والحكم الى بدل ودونه أي الى غير بدل مثال الأول نسخ استقبال بيت المقدس الثابت في السنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام وقوله تعالى يتر بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فانه نسخ قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويدرؤن أزواجاً وصية لازواجهم متاعا الى الحول ومثال الثاني وجوب تقديم صدقة النجوى بقوله تعالى اذا جاءك الرسول فقد مساو بين يدي نحوكم صدقة فانه نسخ بلا بدل وقول الناظم * وجاز أيضا كون ذلك البديل * أخف أو أشد أي كيجاز نسخ الحكم والرسم الى بدل يجوز كذلك كون ذلك البديل أخف أو أشد مثال النسخ الى ما هو أخف نسخ مصادرة العشرة من الكفار في القتال الى مصادرة اثنين في قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ومثال النسخ الى ما هو أشد وأغلظ نسخ التخيير بين صوم رمضان والغدبة كالحرم الى تعيين الصوم ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

* ثم الكتاب بالكتاب ينسخ * كسنة بسنة فتنسخ *

(٦ - لطائف الاشارات) لان فيه تنويف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وذلك يقتضي وقوع النسخ بعدموته صلى الله عليه وسلم فلا يثبت كونه قرأنا ولا يحتاج بانه خبر واحد لان خبر الواحد اذا توجه اليه قادم توقف عن العمل به وهذا المالحجج الابالاحاد مع أن العادة تقتضي بحججه متواترا كان ريبه فيه وقادحا ولانه لا يحتاج بالقراءة الشاذة على الصحيح لانها ليست بقرآن ونقلها لم ينقلها على أنها حديث بل على انها قرآن وذلك خطأ والخبر اذا وقع فيه الخطأ لم يحتاج به والله أعلم (و يجوز) (النسخ الى بدل) كافي نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة (والى غير بدل) كافي نسخ قوله تعالى اذا جاءك

الرسول فقدموا بين يدي لجواكم صدقة (و) يجوز النسخ (الى ما هو أغلط) كافي نسخ التخيير بين صوم رمضان والقدية بالعلم
الى تعيين الصوم (و) النسخ (الى ما هو أخف) كافي قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ثم قال فان يكن منكم
مائة صابرة يغلبوا مائتين (ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب) كافي آيتي العدة وآيتي المصاهرة (ونسخ السنة بالكتاب) كافي نسخ
استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة الفعلية في حديث الصحيحين بقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام (ونسخ السنة بالسنة)
كافي حديث مسلم كنت نهيتمكم (٤٢) عن زيارة القبور فزورها ومراد المصنف بذلك ما عدا انسخ السنة

﴿وليجز أن ينسخ الكتاب * بسنة بل عكسه صواب﴾
﴿وذو نواتر بمثله نسخ * وبغيره بغيره فليتنسخ﴾
﴿واختار قوم نسخ ما تواتر * بغيره وعكسه حنا يرى﴾

يعني أنه يجوز نسخ حكم الكتاب بالكتاب كما عرفت من آيتي العدة وآيتي المصاهرة وقوله كسنة بسنة
فتنسخ أي ويجوز نسخ حكم السنة بالسنة وقد وقع مثله حديث مسلم كنت نهيتمكم عن زيارة القبور
فزورها وقوله وليجز أن ينسخ الكتاب * بسنة أي بالسنة أحيادا أو متواترة كما نقل عن الشافعي
رضي الله تعالى عنه الحزم به ونقل البيضاوي عن الاكثرين جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة
ومثله بنسخ الجلد في حق الحصن برج، صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه نظر من وجوه ذكرها الاستوى
وبالجملة ان نسخ الكتاب بالسنة قد اختلفوا فيه فقليل بمنه مطاوعا لقوله تعالى قل ما يكون لي أن
أبدله من تلقاء نفسي والنسخ بالسنة تبديل منه وقيل يجوز مطلقا وصححه في جمع الجوامع لقوله
تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيين للناس ما نزل اليهم وليس ذلك تبديلا من تلقاء نفسه قال تعالى
وما ينطق عن الهوى وقوله بل عكسه صواب أي بل عكس نسخ الكتاب بالسنة وهو نسخ حكم السنة
بالكتاب كما مر من استقبال الكعبة هو الصواب وقوله وذو نواتر بمثله نسخ يعني أنه يجوز نسخ حكم
المتواتر من كتاب أو سنة بالمتواتر وقوله وبغيره بغيره فليتنسخ أي ويجوز نسخ حكم غير المتواتر وهو الأحاد
بالأحاد ثم ان بعضهم قال لا يجوز نسخ المتواتر بالأحاد لأنه دونه في القوة اذا لاول قطعي والثاني مظنون
فلا يرتفع به واختار قوم جواز ذلك كما قالوا واختار قوم نسخ ما تواتر * بغيره أي واختار قوم جواز
نسخ المتواتر بالأحاد وهذا هو الأرجح وصححه في جمع الجوامع لان محل النسخ هو الحكم والدلالة
عليه بالمتواترة ظنية كالأحاد وقوله وعكسه حنا يرى أي وعكس جواز نسخ المتواتر بالأحاد وهو جواز
نسخ الأحاد بالمتواتر من باب أولى فقوله حنا يرى وجوبه باعقليا يرى جوازا ما ذكر وهو مبني للجهول
والتمسدير على كلامه واذا جاز نسخ المتواتر بالأحاد فلا يجوز نسخ الأحاد بالمتواتر من باب أولى
فيجب ذلك وجوبه باعقليا فهذا مع كونه لا يبره به حذفيه تكلف لا ينبغي فلو قال بدل حنا يرى أولى يرى
فيصير التقدير من باب أولى يرى ذلك لكان أولى واخطب سهل

﴿باب في بيان ما يفتل في (التعارض)﴾

بين الأدلة والتراجع والتعارض تفاعل من عرض يعرض وهو التوارد بين معنيين مختلفين على
معنى واحد قال الناظم رجه الله تعالى

للمتواترة بالأحاد فانه
مصرح بعدم جوازه
ويأتي أن الصحيح جوازه
وسكت عن التصريح
ببيان حكم نسخ الكتاب
بالسنة لكن كلامه الآن
يقضي أنه يجوز بالسنة
للمتواترة ولا يجوز بالأحاد
وقد اختلف في جواز ذلك
ورفعه وقال في جمع
الجوامع الصحيح أنه يجوز
نسخ القرآن بالسنة أي
سواء كانت متواترة أو أحيادا
ثم قال والحق أنه لم يقع
الا بالمتواترة قال الشارح في
شرحه بجمع الجوامع وقيل
وقع بالأحاد كحديث الترمذي
وبغيره لأوصية لوارث فانه
نسخ لقوله تعالى كتب
عليكم اذا حضر أحدكم
الموت ان ترك خيرا الوصية
لوالدين والاقربى بين قلت
لأنسلم عدم تواتر ذلك
ونحوه للجهلدين الحاكمين
بالنسخ لقرهم من زمان
النبي صلى الله عليه وسلم
اتهى ويوجد في بعض

نسخ الخرافات ولا يجوز نسخ الكتاب بالتقوير يد غير المتواترة بدليل ماسي أي واختار القول بالمنع
وتقدم أنه يجوز تخصيص الكتاب بالسنة فكانه رأى أن التخصص أهون من النسخ (ويجوز نسخ المتواتر) من كتاب أو سنة
(المتواتر منها) نسخ الأحاد بالأحاد والمتواتر ولا يجوز نسخ المتواتر (كالقرآن والسنة المتواترة) (بالأحاد) لأنه دونه في القوة وقد
تقدم أن الصحيح الجواز لان محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالمتواترة ظنية فهو كالأحاد والله أعلم (فصل) في بيان ما يفتل
(في التعارض) بين الأدلة وهو تفاعل من عرض الشيء يعرض كان كلاما من النصين عرض الاسترحاب خالنه

(أذا تعارض لفظان) أي نصاب من قول الله سبحانه وتعالى وأمن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا يتخلوا ما أن يكونا) (٤٣) عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاص من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما جمع) وذلك بأن يحمل كل منهما على حال إذا لا يمكن الجمع بينهما مع أجواء كل منهما على عومه لأن ذلك محال لأنه يفضي إلى الجمع بين النقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثله حديث مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا وخم ادول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما إذا كان عالمًا وحل بعضهم الاول على ما كان في حق الله كالطلاق والعقاق والثاني على غير ذلك (وان لم يمكن الجمع بينهما) أي بين النصين (يتوقف فيهما) عن العمل بهما (ان لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح لأحدهما مثله قوله تعالى أو أبادلكم بآياتكم وقوله تعالى وان تجمعوا

أعلم انه اذا تعارض نصاب من قول الله سبحانه وتعالى وأمن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا يتخلوا ما أن يكونا) (٤٣) عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاص من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما جمع) وذلك بأن يحمل كل منهما على حال إذا لا يمكن الجمع بينهما مع أجواء كل منهما على عومه لأن ذلك محال لأنه يفضي إلى الجمع بين النقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثله حديث مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا وخم ادول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما إذا كان عالمًا وحل بعضهم الاول على ما كان في حق الله كالطلاق والعقاق والثاني على غير ذلك (وان لم يمكن الجمع بينهما) أي بين النصين (يتوقف فيهما) عن العمل بهما (ان لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح لأحدهما مثله قوله تعالى أو أبادلكم بآياتكم وقوله تعالى وان تجمعوا

تعارض النطقين في الاحكام * يأتي على أربعة أقسام *
 * اعموم أو خصوص فيهما * أو كل نطق فيه وصف منهما *
 * أو فيه كل منهما ويعتبر * كل من الوصفين في وجه ظهر *
 * فالجمع بين ما تعارضا هنا * في الاولين واجب ان أمكننا *
 اعلم انه اذا تعارض نصاب من قول الله سبحانه وتعالى وأمن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا يتخلوا ما أن يكونا) (٤٣) عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاص من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما جمع) وذلك بأن يحمل كل منهما على حال مغاير لما حل عليه الآخر فقولنا اما ان يكونا عامين أو خاصين هومعنى قوله اعموم أو خصوص فيهما ولفظ فيها تنازع كل من عموم وخصوص اذ المعنى اما ان يكونا عامين متساويين في العموم أو يكونا خاصين متساويين في الخصوص وقولنا أو أحدهما عاما والآخر خاصا هو معنى قوله أو كل نطق أي نص فيه وصف منهما أي العموم والخصوص وذلك بأن يكون أحدهما خاصا والآخر عاما وقولنا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاص من وجه هو مراد قوله أو فيه كل منهما البيت اذ المراد أو يكون فيه كل منهما أي العموم والخصوص ويعتبر كل من الوصفين أي العموم والخصوص في وجه بأن يكون كل واحد منهما عاما من وجه وخاص من وجه كما علمت ولفظ ظهر تركبته وقولنا فان كانا عامين الخ هو مراد قوله فالجمع بين ما تعارضا الخ اذ معناه فالجمع بين النصين الذين تعارضوا تنافيا الاولين في الذكر الكائن فيهما بأن يكونا عامين واجب ان أمكن فاللفظ للاطلاق وذلك بأن يحمل كل منهما على حال مغاير لما حل عليه الآخر كما علمت اذ لا يمكن الجمع بينهما مع أجواء كل منهما على حال لأنه يفضي إلى الجمع بين النقيضين فاطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال مثله حديث مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها وحديث الصحيحين خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل ان يستشهدوا فان الموصل في الاول ولفظ قوم في الثاني عامان في كل شهادة بدون استشهدا وقد حكم في أحدهما بخيرية وفي الآخر بالشرية ومما تنافيان لكن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حال قبل الاول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها والثاني على ما إذا كان عالمًا وحل بعضهم الاول على ما كان في حق الله كالطلاق والعقاق والثاني على حقا وان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيهما على ان يعلم التاريخ كما قال الناظم رحمه الله تعالى

وحيث لا إمكان فالتوقف * مالم يكن تاريخ كل يعرف *
 * فان علمنا وقت كل منهما * فالثاني ناسخ لما تقدم *
 يعني انه اذا لم يمكن الجمع بين النصين العامين كذا كر يتوقف وجوب فهمما عن العمل بواحد منهما ان لم يعلم التاريخ ويشتد التوقف الى ان يظهر ترجيح أحدهما على الآخر فيعمل به مثاله أو أبادلكم

بين الاختين فالاول يجوز جمع الاختين بملك الميمن والثاني يحرم ذلك فتوقف فهمما عنان رضى الله عنه لما سئل عنهما وقال أحلتهما آية وسرهما آية ثم حكم النكاح بالتحريم لدليل آخر وهو ان الاصل بالابضاع التحريم (فان علم التاريخ فيمنع المتقدم بالمتأخر)

كانت آتية عدة الوفاة وثبتت المأبزة والمراد بالتأخر المتأخر في النزول لاني الثلاثة واثمة اعلم (وكذا اذا كانا) أي النصف (خاصين) أي
 فان أمكن الجمع بينهما جمع كافى (٤٤) حديث أنه صلى الله عليه وسلم توطأ وغسل رجليه وهذا مشهور

الصحيحين وغيرهما
 وحديث أنه توطأ ورش
 الماء على قدميه وهما في
 النعلين رواه النسائي والبيهقي
 وغيرهما جمع بينهما بأن
 الرش في حال التجدد لما
 في بعض الطرق أن هذا
 وضوء من لم يحدث وقيل
 المراد بالوضوء في حديث
 الفصل الوضوء للشرعي
 وفي حديث الرش اللغوي
 وهو النظافة وقيل المراد أنه
 غسلهما في التعلين وسمى
 ذلك رشاً مجازاً وإن لم يكن
 الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ
 توقف فيهما إلى ظهور
 مرجح لاحدهما مثله
 ما جاءه صلى الله عليه وسلم
 مثل عمارييل للرجل من
 امرأته وهي حائض فقال
 ما فوق الأزار رواه أبو
 داود وجاء أنه قال اصنوا
 كل شيء إلا النكاح أي الوطء
 رواه مسلم ومن جهة ذلك
 الاستمتاع بما تحت الأزار
 فتعارض فيه الحديثان
 فربح بعضهم التحريم
 احتياطاً وبعضهم الحل لأنه
 الأصل في المنكحة
 والأول هو المشهور عندنا
 وعند الشافعية وقال به
 أبو حنيفة وجماعة من

أيمانكم وقوله تعالى وإن يجتمعا بين الاثنين فالأول يجوز الجمع بين الاثنين في الاستمتاع
 بذلك العين لشموله لها والثاني يحرم ذلك فتوقف فيه ما سيناغيان بن عفان رضي الله تعالى عنهما
 لمسئل عنهما وقال أحتهما آية بمعنى الأولى وحرمتهما آية بمعنى الثانية ثم رجح الفقهاء التحريم
 فحكموا به بدليل منفصل وهو أن الأصل في الإباحة التحريم فهو أحوط فإن علم التاريخ فيمنع
 المتقدم بالتأخر كما في آتية عدة الوفاة والمأبزة وهذا مراد الناظم بقوله فإن علمنا أي التاريخ
 بأن عرفنا وقت ورود كل منهما فالتأخر منهما وروداً ما نسخ لما تقدم ما بأن الأطلاق سواء كانا
 من الكتاب والسنة أو أحدهما من الكتاب والآخرة السنة **فتتم** قال في الأصل بعد ما ذكر
 وكذلك إذا كانا خاصين وقد أهل الناظم هذه المسئلة فلم ينظمها وقد نظمها تقيماً للمأبزة ولما في
 في عدم ذكرها من قصور لا ينبغي فقلت

كذلك في خصوص كل منهما * يفعل فيه مثل ما قد قدما
 أي يفعل في كل من النصفين أن كانا خاصين مثل ما قل في النصفين الأولين العالمين فهاجر رفيهما فإن
 أمكن الجمع بينهما يحمل كل منهما على حال كما تقدم جمع وجوباً بينهما كذلك مثله حديث أنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم توطأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرهما
 جمع بينهما بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق أن هذا وضوء من لم يحدث وقيل المراد
 بالوضوء في حديث الفصل الوضوء الشرعي وفي حديث الرش اللغوي وهو النظافة وقيل المراد أنه
 غسلهما في التعلين وسمى ذلك رشاً مجازاً وإن لم يكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ فتوقف فيهما إلى
 ظهور مرجح لاحدهما مثله ما جاءه صلى الله تعالى عليه وسلم مثل عمارييل للرجل من امرأته
 وهي حائض فقال ما فوق الأزار رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنوا كل شيء إلا النكاح أي الوطء
 رواه مسلم ومن جهة ذلك الاستمتاع بما تحت الأزار فتعارض فيه الحديثان فربح بعضهم
 التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المنكحة والأول هو المشهور وعندنا وعند المالكية
 وقال به أبو حنيفة وجماعة من العلماء وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث
 زياره القبور ومن نسخ النهي عن زيارتها يطلبها للتأخر عن النهي وإن كان أحدهما عاماً والآخر
 خاصاً فيخص العام بالخاص كما قال الناظم رحمه الله تعالى

وخصموا في الثالث المعلوم * بذى الخصوص لفظ ذي العموم
 يعني أنهم خصموا في القسم الثالث للمعلوم بأنه إن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص بذى
 الخصوص أي صاحب الخصوص وهو الخاص لفظ ذي العموم أي صاحب العموم وهو العام والمراد
 أنه إن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص كما بينا مثله حديث الصحيحين فيها
 ست الساء العشر وحديثهما ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فيخص الأول بالتأخر سواء وردا
 معاً أم تقدم أحدهما على الآخر أم جهل التاريخ وإن كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه
 فيخص كل واحد منهما بخصوص الآخر كما قال الناظم رحمه الله تعالى

العلماء ووقع في كلام الشرح بعد ذكر الحديث الثاني ومن جهة ذلك الوطء فيما فوق الأزار
 فيتعارض فيه الحديثان والطاهر أنهما وقان ما فوق الأزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء وقال النووي في شرح مسلم بل سمي
 جماعاً كثيرة الإجماع عليه وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زياره القبور (وإن كان أحدهما عاماً والآخر

خاصا فيخص العام بالخاص (حديث الصحيحين) فيما سقت السماء العشر وحديثهم ليس فيأدون حجة أو سبق صدقه فيخص
الاول بالثاني سواء وردا معا أو تقدم أحدهما على الآخر أو جهل التاريخ (وان كان أحد هما عاما من وجه وخصا من وجه فيخص عموم كل
التاريخ بمثلها يمكن فيه التخصيص
حديث أبي داود وغيره
واحد منهما بخصوص الآخر) ان أمكن ذلك والا احتج الى

(٤٥)

وفي الأخير شعار كل نطق * من كل شق حكم ذلك النطق *

* فانخص عموم كل نطق منهما * بالقصد من قسميه وأعرفهما *

يعني ان في الأخير وهو القسم الرابع شطر كل نطق أي نص من كل شق أي حكم ذلك النطق أي
النص ومراده كما مر انه ان كان كل واحد منهما عاما من وجه وخصا من وجه فيخص كل واحد
منهما بخصوص الآخر كما قال فانخص عموم كل نطق منهما أي كل نص منهما بالقصد وهو الخصوص
من قسميه وأعرفهما تسكلا ومراده ما علمت آتقا من انه يخص كل واحد بما كان عاما من وجه
وخصا من وجه بنحوه وص الآخر وانما يخص كل واحد بما ذكر بخصوص الآخر ان أمكن ذلك والا
فيطلب الترجيح فيما تعارضا فيه مثال ما يمكن فيه ذلك حديث أبي داود وغيره اذا بلغ الماء قلتين
فانه لا ينحس مع حديث ابن ماجه وغيره الماء لا ينحس شي الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه
فالاول خاص بالقلتين عام في التفسير وغيره والثاني خاص عام في القلتين ودونهما فاذا جعلنا بينهما
نخص عموم الأول بخصوص الثاني وهو التفسير فنحكم بنجاسة القلتين بالتغير وبصير تقديره اذا
بلغ الماء القلتين لم ينحس الا بالتغير ونخص عموم الثاني بخصوص الأول وهو كونه قلتين فنحكم بان
مادون القلتين ينحس وان لم يتغير فيصير تقديره الماء طهور ولا ينحس شي الا ما غلب لونه أو طعمه
أوربحة اذا كان قلتين ومثالا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخاري
من بدل دينه فاوقدوه وحديث الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء
فالاول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام في الحريرات والمردات
فتارضا في المرتدة هل تقتل أم لا فيطلب الترجيح وقد رجح بقاء عموم الأول وتخصيص الثاني
بالحريرات بحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم

* باب الاجماع *

هو ثالث الأدلة الشرعية الاربعة أعني الكتاب والسنة والاجماع والقياس قال الناظم
رحمه الله تعالى

* هو اتفاق كل أهل العصر * أي علماء الفقه دون نكير *

* على اعتبار حكم أمر قد حدث * شرعا كحرمة الصلاة بالحديث *

اعلم ان الاجماع في اللغة يطلق لعنيين أحدهما العزم كما في قوله تعالى فاجعوا أمركم ثانیهما الاتفاق
ويصح على الاول اطلاق اسم الاجماع على الواحد بخلاف الثاني وفي الاصطلاح اتفاق خاص وهو
اتفاق كل مجتهد علماء الفقه أهل العصر من أمة سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بعد وفاة نبيه
صلى الله تعالى عليه وسلم على حكم الحادثة فالاتفاق كالجنس والمراد به الاشتراك في اعتقاد أو قول
أو فعل أو سكوت أو تقرير وبغض من قبيحنا في التعريف بكل مجتهد علماء الفقه ان المراد
بقول الناظم أي علماء الفقه المجتهدون منهم وقول الناظم أيضا دون نكير أي من غير تكبر وفيه إشارة

فأقتلوه وحديث الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم نهى
عن قتل النساء فالاول عام
في الرجال والنساء خاص
بأهل الردة والثاني خاص
في النساء عام في الحريرات
والمردات فيتعارضان في
المرتدة هل تقتل أم لا فيطلب
الترجيح وقد رجح بقاء
عموم الأول وتخصيص الثاني

بالحريرات بحديث ورد في قتل المرتدة والله أعلم (وأما الاجماع) فهو ثالث الأدلة الشرعية الاربعة أعني الكتاب والسنة والاجماع
والقياس وهو لغة العزم كما في قوله تعالى فاجعوا أمركم (وأما في الاصطلاح) فهو اتفاق علماء العصر (من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
على حكم الحادثة) فلا يعتبر وفاق العوام معهم على المعروف والعصر الزمان (ونعني بالعلماء الفقهاء) يعني المجتهدين فلا
يعتبر موافقة الامويين معهم (ونعني بالحادثة الحادثة الشرعية) لانها محل نظر الفقهاء بخلاف غير الشرعية كاللعن بمثلا فانها

الى ان ذلك متفق عليه وهو كذلك فلا يعتبر وفاق غير المجتهدين من الفقهاء دونهم اتفاقا ولا وفاق
 الاصولين على الاصح ولا وفاق العوام وهم من عدا العلماء قائلين لا عبرة بقولهم من وفاق ولا خلاف
 ولا وفاق القويين ولا وفاق بعض المجتهدين والمراد بالعصر من قوله أهل كل العصر عصر من كان من
 أهل الاجتهاد في العصر الذي حدثت فيه المسئلة ثم يصير حجة عليهم وعلى من بعدهم والمراد بامتناعنا
 محمد صلى الله عليه وسلم أمة الأجيال وهم المسلمون فخرج بهم اتفاق الامم السابقة ككاسياتي وخرج
 بالمسلمين غيرهم لان الاسلام قيد في المجتهدين لا يجوز في تعريفه فلا اعتبار بقول الكافر في علم من
 المعلوم ولو بلغ رتبة الاجتهاد فيه سواء في ذلك المعتقد بالكفر ومن تكفروا بدينه كالمجسدة وخرج
 بقولنا بدوامة نبيها صلى الله عليه وسلم الاجماع الواقع في حياته صلى الله عليه وسلم فالاجماع فيه ليس
 بحجة بل لا يتعدى فدخل الاجماع زمن الصحابة رضي الله عنهم فمن التابعين في عصر الصحابة لانهم
 معتبرون فيه معهم وزمن من بعد التابعين أيضا لانهم من مجتهدى الامة في عصر فلا يختص الاجماع
 بالصحابة رضي الله عنهم فدخل منه اختصاصه بالعدل وان كانت العدالة ركنا في الاجتهاد وعدم
 الاختصاص بهم ان لم تكن ركنا وهو الاصح وعلم منه انه لا يشترط في المجمعين عدد التواتر لصدق
 المجتهدين بما دون ذلك وهو الاصح وعلم منه انه اذا لم يكن في العصر الاجتهاد واحدا لم يحتج به اذ
 أقل ما يصدق به اتفاق المجتهدين اثنان وهو ما اختاره في جمع الجوامع كاسيصرح به وقولنا على
 حكم الحادثة الحكم يشمل الاثبات والنفي والمراد بالحادثة الحادثة الشرعية كما يؤخذ من قوله قد
 حدث شرعا وذلك كقائل كحرمة الصلاة بالحديث ومثله حل البيع وعدم حل الربا مثلا وخرج بحكم
 الحادثة الشرعية الاحكام القولية ككون الفاء للتعقيب والعقوبة كعدو العلم والديوية كالاراء
 والحروب وتدوير الرعية والتحقيق في هذه الأمور أعني القولية والعقوبة والديوية انه ان تعلق بها
 عمل او اعتقاد فهو حادثة شرعية فتدخل في كلامه والا فلا تتصور حجة الاجماع في غير الدين ثم قال
 الساطم رحمه الله تعالى

❖ واحتج بالاجماع من ذى الامة ❖ لا غيرها اذ خصصت بالعمم ❖

يعنى انه اجتمع أهل السنة والجماعة بالاجماع من هذه الامة لا غيرها فالاجماع هذه الامة حجة فيجب
 الاخذ به دون اجماع غيرها من الامم السابقة عليها كما تقدم فليس حجة في حق واحد من هذه الامة كما
 قاله في شرح جمع الجوامع ثم قال وقيل حجة بناء على ان شرعهم شرع لنا وانما قلنا ان اجماع هذه
 الامة حجة دون غيرها لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تجتمع أمتي على ضلالة وراه الترمذى
 وغيره والشرع ورد بصحة هذه الامة كما قال اذ خصصت بالصحة لهذا الحديث واقوله تعالى وكذلك
 جعلناكم امة وسطا أي عدولا ولا تحذون ذلك من الكتاب والسنة ثم قال الساطم رحمه الله تعالى

❖ وكل اجماع حجة على ❖ من بعده في كل عصر أو قبل ❖

❖ ثم انقراض عصره لم يشترط ❖ أي في العقائد وقيل مشترط ❖

❖ ولم يجوز لاهله ان يرجعوا ❖ الاعلى الثاني فليس يمنع ❖

❖ وليعتبر عليه قول من ولد ❖ وصار مثلهم قريبا مجتهد ❖

يعنى ان الاجماع في عصره حجة على العصر الثاني كمصره الى آخر زمان كما يفيد قوله في كل عصر أو قبل
 بالاطلاق والمراد من كون الاجماع حجة على من ذكر وجوب الاخذ به وامتناع مخالفته قال
 تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونفله
 جهنم وساءت مصيرا نسأله السلامة فقد توعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فوجب اتباع سبيلهم

محل نظر علماء الفقه
 (واجماع هذه الامة
 حجة دون غيرها لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي
 على ضلالة) وراه الترمذى
 وغيره (والشرع ورد
 بصحة هذه الامة) لهذا
 الحديث وغيره (والاجماع
 حجة على العصر الثاني)
 ومن بعده (و) الاجماع
 حجة (في أى عصر كان)
 سواء كان في عصر الصحابة
 أو في عصر من بعدهم (ولا
 يشترط) في حجة الاجماع
 (انقراض العصر) بأن
 يموت أهله (على
 الصحيح) لسكون أدلة
 حجة الاجماع عن ذلك
 فلو اجتمع المجتهدون في
 عصر على حكم لم يكن لهم
 ولا لغيرهم مخالفته وقيل
 يشترط في حجة انقراض
 المجتهدين لجواز ان يطرأ
 لبعضهم ما يخالف اجتهاده
 فيرجع واجب بأما يمنع
 رجوعه للاجماع قبله (فان
 قلنا انقراض العصر شرط
 فيعتبر) في انعقاد الاجماع
 (قول من ولد في حياته)
 ونفسه وصار من أهل
 الاجتهاد (فان خالفهم لم
 ينعقد اجماعهم السابق
 (فلهم) على هذا القول
) ان يرجعوا عن ذلك
 الحكم الذي أجمعوا عليه
 وعلى القول الصحيح لا
 يتحد في اجماعهم مخالفة من
 ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع

(والاجماع يصح بقولهم) أي يقول المجتهدين في حكم من الاحكام انه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك وهذا هو الاجماع القولي (و) يصح أيضا (بقولهم) بأن يفعلوا فعلا فيدل فعلهم على جوازه (٤٧) والا كانوا مجمعين على الضلالة وتقدم انهم

وهو قولهم أو فعلهم كما يأتي ثم انه لا يشترط في انعقاد الاجماع وكونه حجة انقراض أهل العصر من المجمعين بموتهم على الصحيح لسكوت أدلة حجية الاجماع عن ذلك وهذا معني قوله ثم انقراض عصره أي الاجماع لم يشترط في انعقاده فلا اجتماع المجتهدون في عصر على حكم ولو حجة المجتهدين ولا لغبرهم مخالفتهم كما قال * ولم يجز لاهل ان يرجعوا * لأن دليل السمع عام يتناول ما انقضى وما لم ينقض ولو في لحظة واحدة مطلقا غير مقيد بانقراض العصر وقيل يشترط في حجية انقراض المجتهدين كما قال وقيل مشروط بطول ان يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع كما قال الاعلى الثاني فليس يمنع * وأجيب بان يمنع رجوعه للاجماع قبله كإتيان جوع الجوامع فان قلت انقراض العصر شرط في حجية الاجماع وهو مقابل الصحيح فيعتبر في انعقاد الاجماع قول من ولد في حياتهم وتفقهم وصار من أهل الاجتهاد كما قال ولعتبر عليه أي على القول المقابل للصحيح من ولد أي في حياتهم وصار مثلهم فقيها واجتهادا فان خالفهم لم يعتد باجماعهم السابق فلهم على هذا القول ان يرجعوا عن ذلك الحكم الذي أجمعوا عليه وعلى القول الصحيح لا يقدح في اجماعهم من ولد في عصرهم ولا يجوز لهم الرجوع ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

* وبحصل الاجماع بالأقوال * من كل أهله وبالأفعال *

* وقول بعض حيث باتمهم فعل * وبانتشار مع سكوتهم حصل *

يعني ان الاجماع يصح ويتحقق وبحصل بقول المجتهدين من أهله في حكم من الاحكام انه حلال أو حرام أو واجب أو مندوب أو غير ذلك كان قولوا يجوز كذا ويحرم كذا أو هل جاز وهذا هو الاجماع القولي ويصح أيضا بقولهم أن يفعلوا فعلا فيدل على جوازه والا كانوا مجمعين على الضلالة وهو ممنوع كالتقدم ويصح أيضا الاجماع بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول في الاول أو الفعل في الثاني وسكوت الباقيين من المجتهدين عنه مع معرفتهم به ولم يشكروه أحد منهم ولم يكن بعد استقرار المذهب بل قبله وهو عند البحث عن المذهب والنظر فيها وان مضى زمن يمكن النظر فيها عادة وان تكون الواقعة في محل الاجتهاد ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي * تنبيه * في قول الناظم * وقول بعض البيت يؤهم مخالفة لما قرأه من انه يصح الاجماع بقول البعض أو بفعل البعض وانتشار ذلك وسكوت الباقيين عنه فلو قال

وهو يقول أو بفعل البعض * مع انتشار حيث باقي يعنى

ويراد بالاغضاء السكوت بخورنا لكان أولى وأحسن والخطب سهل ثم قال الناظم رحمه الله تعالى

* ثم الصحابي قوله عن مذهبه * على الجسد يد فهو لا يحتاج به *

* وفي القديم حجة لماورد في حقهم وضعفوه فليرد *

يعني ان قول المجتهد الواحد الصحابي اذا كان علما هو قوله عن مذهب نفسه فليس بحاجة على غيره من علماء الصحابة اتفاقا ولا من علماء غيرهم على قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الحديده وهو ما قاله بمصر فهو لا يحتاج به اذ لا دليل على كونه حجة فوجب تركه اذا ثبت الحكم بلا دليل لا يجوز وفي القول القديم وهو ما قاله الشافعي قبل دخوله مصر هو حجة على غير الصحابي وهو مذهب مالك رضي الله تعالى عنه لحديث أصحابي كالتجوز بما هم اقتديتم اهتديتم وأجيب عن هذا الدليل بان

مالك رضي الله عنه حديث أصحابي كالتجوز بما هم اقتديتم اهتديتم ورواه ابن ماجه وذكر الواحد لانه مفهوم له فان الخلاف جار فيما لم يجمعوا عليه

معصومون من ذلك قالوا ولا يكاد يتحقق ذلك فان الامه متى فعلت شيئا فلا بد من متكامل يحكم ذلك الشيء وقد قيل ان اجماعهم على اثبات القرآن في المصاحف اجماع فعلي وليس كذلك لتقدم المشورة فيه بين الصحابة رضي الله عنهم وقيل مثال الاجماع الفعلي اجماع الامه على الختان فهو مشروع بالاجماع الفعلي اما وجوه وسننه فأخوذن من أقوالهم وذلك أمر يختلف وفيه (و) يصح الاجماع أيضا (بقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك) القول أو الفعل (وسكوت الباقيين) من المجتهدين عنه مع علمهم به من غير انكار أو يسمى ذلك بالاجماع السكوتي وظاهر كلام المصنف انه اجماع وفيه خلاف فقيل انه اجماع وقيل انه حجة وليس باجماع وقيل ليس باجماع ولا حجة (وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة على غيره) من الصحابة اتفاقا ولا على غيره من غير الصحابة (على القول الجديد) وفي القديم هو حجة وهو قول

(باب) يذكر فيه الكلام

على الاخبار ومكانه يوجد في بعض النسخ وأكثر النسخ على سقوط الباب والاكتفاء بقوله (وأما الاخبار) بفتح الحزنة فهي جمع خبر فيذكر تعريف الخبر أولا ثم أقدمه (فالخبر ما يدخله الصدق والكذب) بمعنى انه محتمل لهما لا انهما يدخلانه جميعا واحتيالهما بالنظر الى ذاته أي من حيث انه خبر كقولك قام زيد فالصدق مطابقته لواقع والكذب عدم مطابقته لواقع وقد يقطع بصدق الخبر أو يكذبه لأمر خارجي فالأقل نكر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم والثاني كقولك الشدة ان يجتمعان لاستحالة ذلك عقلا فلا يخرجها القطع بصدق أو كذبه عن كونه خبرا (والخبر ينقسم الى قسمين آحاد ومتواتر فالمتواتر هو ما يوجب العلم وهو ان يروى جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم) وهكذا (الى أن ينتهي الى الخبر عنه ويكون في الاصل عن مشاهدة أو سماع لآخر اجتهد) كالأخبار عن مشاهدة مكة أو سماع خبر

المتدين ضعفاء هذا الحديث فليد هذا والصحيح كما قال الجوهرى ان هذا الحديث حسن خلافا لمن نازع فيه أخرجه السجزي وغيره فالخبر أن قوله ليس بحجة لاجتماع الصحابة رضي الله عنهم على مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكار على من خالفه منهم وذكر الواحد لا مفهوم له فان الخلاف جازيا لم يجمعوا عليه (خاتمة) نسأل الله حسن الختام جاهد الجمع عليه للمعلوم من الدين والضرورة كوجوب الصلاة والصوم وحرم الزنا والخمر كافر قطعاً لان مجده يستلزم تكذيب الشارع فيه وجاهد الجمع عليه المشهور بين الناس المنعوص عليه كحل البيع كافر واضح ولا يكفر جاهد الجمع عليه الحق الذي لا يعرفه الاخواص كفساد الطبع بالجماع قبل الوقوف لحقائه ولو كان الحق منصوحا عليه كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الملب تسكيلة الثلثين فانه أجمع عليه وفيه نص فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى به كإرواه البخاري اما جاهد الجمع عليه من غير الدين كوجود بقعة من الافلاك يكفر قطعاً

(باب) بيان (الأخبار)

وحكمها وهي فتحة الحزنة جمع خبر وهو نوع مخصوص من القول وهو اللفظ المفيد كما قال الناطم رحمه الله تعالى

والخبر اللفظ المفيد المحتمل • صدقاً وكذا منه نوع قد قيل •
تواتر للمسلم قد آفاد • وما عدا هذا اعتبر آحادا •
وقال النوعين ما رواه • جمع لنا عن مثله عزاه •
وهكذا الى النبي عنه الخبر • لاجتهاد بل سماع أو نقل •
وكل جمع شرطه ان يسموا • والكذب منهم بالتواطؤ يمنع •

يعنى ان الخبر هو المركب الكلامي وهو اللفظ المفيد المحتمل للصدق والكذب لذاته فقله اللفظ المفيد جنس وخرج بقوله المحتمل للصدق والكذب ما لم يحتمل كزبد وعمرو ويقولنا لذاته ما احتمل لآلذاته بل للآلذاته كالإنشآت من الأمر والهي فان قولك اسقنى مثلاً وان احتمل الصدق لكن لآلذاته بل لما استلزمه من قولك أنا طالب السقيما منك ودخل بهذا الفيد ما قطع بصدقه أو كذبه فالاول اخبار الله تعالى واخبار رساله عليهم الصلاة والسلام والاخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين واثاني كاخيار مسيلة الكذاب في دعواه النبوة والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربع لان ذلك يحتمل لصدق لذاته وان قطع بصدقه أو كذبه لشي آخر وهو القطع بالصدق في الأول وبالكذب في الثاني من جهة الخبر والبداهة وبهذا تعلم ان الفيد لكه ولكل من الاخراج والادخال ومعنى الصدق مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب ثم الخبر ينقسم الى قسمين متواتر وآحاد فالمتواتر ما يوجب بنفسه العلم ويفيده بصدق مضمونه كما قال الناطم منه نوع قد نقل • تواتر للصدق آفاد • بالافلاطون أي الخبر يأتي منه نوع قد نقل بالتواتر آفاد بصدق مضمونه العلم والآحاد وهو مقابل المتواتر هو ما يوجب العمل ويفيده ولم يوجب العلم وعنا الناطم بقوله وما عدا هذا اعتبر آحادا أي وما عدا المتواتر اعتبره آحادا ثم ان المتواتر هو ان يروى جماعة يتمتع التواطؤ أي التوافق على الكذب من مثلهم وهكذا الى ان ينتهي العقل الى الخبر عنه فلا بد ان يبلغ عدد الخبرين في جميع الطبقات مبلغا يتمتع بحسب العادة ان يتوافقوا على الكذب ويختلف ذلك باختلاف الخبرين والوقائع والقرائن وهذا امر اذ قوله فأول النوعين الخ أي وهو المتواتر ما أي كلام

رواه جميع لنا في رواه لنا جميع بز يد عدده على الاربعة ويمتنع عادة أعتقلا بلاحظة العادة
توافقهم على الكذب وعن مثله عزاء أي عزاء ذلك الجمع عن جمع مثله في امتناع وقوع توافقه
على الكذب وهكذا لو لم يكن له امتناع في محذوف أي ور واه مثل ذلك الجمع هكذا أي كرواية
هذا الجمع في اتها عن مثله فيأخذ كروية ويستمر على ذلك بأن يكون كل طليقة جمعا بالصفة المذكورة إلى
أن ينتهي إلى الشخص الذي ورد عنه الخبر وهو صاحب مثلنا ثم انه لا بد أن يكون مستندا عليهم
إلى سماع أو مشاهدة لا من اجتهاد كقول لا يجهل بل سماع أو انفار أي من سماع أو مشاهدة وأدراك
بينية الحواس يعني شربا نظير المتوار أن يكون سند الخبرين في الاخبار مدركا باحدى الحواس
الخمس كالأخبار عن مشاهدة مكة والمدينة وبيت المقدس أو الأخبار عن إخباره صلى الله تعالى عليه
وسلم عن الله تعالى الحاصل عن سماع خبر الله من الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بسماع لفظه عليه الصلاة
والسلام أو الأخبار بوجوده هذا الجسم في هذا المكان الحاصل عن لمس فيه في تحوط لطفه فان
أخباره عن أمر يجتهد فيه بان مستندا لأخباره عنه إلى الاجتهاد فليس من المتواتر بل هو الزلل لفظه فيه
كأخبار الفلاسفة بقسام العالم فاه عن اجتهاد فليس من المتواتر وهذا معنى قوله لا يجهل وضابط
الخبر المتواتر فإذ العلم بصدقه كما أثبتنا الله بقولنا ما يوجب العلم ويفيده تبعا للأصل وإذا علم ذلك
عادة علم وجود الشرائط وإذا لم يعلم تبين عدم التواتر وعلم من اقتصار النظم تبعا للأصل على
ما شرطه أنه لا يشترط في الخبرين الإسلام ولا الهداية ولا اختلاف الدين والبلاد والمان والنسب
ولا وجود الإمام لعدم وجود أهل القبلة ولا كثرتهم بحيث لا يحصرهم عدد ولا يجوزهم بأدوه
كذلك على الأصح حصول العلم بدون ذلك وقوله وكل جمع شرطه أن يسموهوا الظاهر كان حقه
أن يقول فيمكن بالقائه لا بالاولاه مفرع على قوله بل سماع وأنت الجمع هنا باعتبار معناه وذكره
فيما سبق باعتبار لفظه وقوله والكذب منهم بالتواتر يمنع فمعلت معناه مفصلا فلا عود ولا إعادة
ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

ثم قال النظم رجه الله تعالى

الله تعالى من النبي صلى
الله عليه وسلم بخلاف
الأخبار عن أمر يجتهد فيه
كأخبار الفلاسفة بقدم
العالم (والآحاد) هو عالم
يبلغ إلى حد التواتر (وهو
الذي يوجب العمل)
بمقتضاه (ولا يوجب العلم)
لاحتمال الخطأ فيسه ولو
بالسهو والنسيان
(وينقسم) أي خبر الآحاد
(إلى مرسل ومسنند)
فالمسند ما اتصل بسنده
بأن ذكر في السند رواه

كلهم (والمرسل ما يتمل اسناده) بأن سقط بعض رواته من السند (فان كان) المرسل (من مراسيل غير الصحابة) كان يقول
التابعي أو من بعده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فليس ذلك) المرسل (حجة) عند الشافعي لاحتمال أن يكون الساقط مجرّوا
(الامراسيل سعيد بن المسيب) بفتح (٥٠) ائشنة لتحتية وكسرها و هو من كبار التابعين رضى الله عنهم فإذا أسقط الصحابي

الآحاد ينقسم الى قسمين مرسل ومستند وسوف يأتي ذكر كل منهما واوله

• تخيما بعض الرواة يفتقر • فمرسل مراده أن المرسل هو ما لم يتصل اسناده بظاهر ايمان سقط
بعض رواته واحدا كان أو أكثر فقول غير الصحابي تاميا كان أو غيره قال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم كذا مسقطا بواسطة بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا اصطلاح الأصوليين والعقهاء
واما المرسل في اصطلاح المحدّثين فهو قول التابعي صغيرا كان أو كبيرا قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم كذا وفعل كذا أو فعل بل يحضرته كذا ونحوه فان كان القول من تابعي التابعين فتنه قطع
أو من بعدهم ففضل وقوله وما عده مستند أي وما عده المرسل هو المستند وهو ما اتصل اسناده بظاهر ايمان
كان رواته كلهم منذ كورين فالاسناد في الامة ضم أحد الجسمين الى الآخر ثم استعمل في المعاني فقليل
أسند فلان الخبر الى فلان اذا عزا له أو تلقاه منه وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما يقتهى
اليه الاسناد من الكلام قال الحاكم للاستدمار واه المحدث عن شيخ يظهر منه وكذا شيخه عن شيخه
متصلا الى صحابي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال الخطيب المستند المتصل فعلى هذا الموقف
اذا جاء بسند متصل يسمى مستند ان المستند يحتج به لا المرسل كما قال رحمه الله تعالى

• الاحتجاج صالح لا المرسل • لكن مراسيل الصحابي قليل •

• كذا سعيد بن المسيب اقبلا • في الاحتجاج ما رواه مراسلا •

يعني ان المستند صالح للاحتجاج بخلاف لا المرسل ان كان من مراسيل غير الصحابة رضى الله تعالى
عنهم فليس بحجة عند الشافعي رضى الله تعالى عنه لاحتمال أن يكون الساقط مجرّوا لان عدله الذي
أسقط لم تعلم لانه غير معلوم والعلم بعد الله للشخص فرع عن العلم به وأقبح كلامه بقوله لكن مراسيل
الصحابي تقبل ان مراسيل الصحابة رضى الله تعالى عنهم حجة وهو كذلك لان الصحابة كلهم عدول
ودلك بان يروي صحابي عن صحابي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسقط الصحابي بينه وبين النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم واما ما عده من تابعي فتأدّر وقوله كذا سعيد بن المسيب اقبلا أي اقبلن في
الاحتجاج ما رواه أي الذي رواه حاله كونه مراسلا والمعنى مراسيل غير الصحابة من التابعين لا تقبل
الامراسيل سعيد بن المسيب فانه لا يرسل الا عن من يقبل قوله فاقبلها في الاحتجاج لانها فقيمت
وبحت عنها فوجدت كلها مسانيد أي رواها الصحابي التي أسقطه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وهو في الغالب أبو زوجته صهره أبو هريرة رضى الله تعالى عنه واعترض بان هذه مسانيد لامراسيل
وأجيب بان صورتها صورة مرسل • واعلم ان المرسل يقبل اذا كان كذب قول الصحابي أو فعله أو فتوى
أكثر أهل العلم أو كان من مراسيل الصحابة كما مر وكذا اذا استند غير المرسل وكذا اذا عرّف من
حال الراوي الذي أرسله انه لا يرسل الا عن من يقبل قوله كراسيل سعيد بن المسيب المذكور وهذه الـ
نص عليها الشافعي رضى الله تعالى عنه ونقلها عنه الامام والآمدني ما عدا الاول ثم قال التام
رحمه الله تعالى

• واخفوا بالمستند المعتما • في حكمه الذي له تينا •

وعزا الاحاديث للنبي
صلى الله عليه وسلم فان
مراسيله حجة (فانها
فتنت) أي فتش عنها
(فوجدت مسانيد) أي
رواها الصحابي الذي أسقطه
(عن النبي) صلى الله عليه
وسلم وهو في الغالب صهره
أبو زوجته يعني بأهريرة
رضي الله عنه وقال مالك
وأبو حنيفة وأحمد في
أشهر الروايتين عنه وجعالة
من العلماء المرسل حجة
لان الثقة لا يرسل الحديث
الا حيث يجوز بمسألة
الراوي وأما مراسيل
الصحابة فحجة لاهم
لا يروون غالبا الا عن صحابي
والصحابة كلهم عدول
فاذا قال الصحابي قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم فها
لم يسمعه منه صلى الله عليه
وسلم فهو محمول على انه
سمعه من صحابي آخر فله
حكم المستند وقولنا غالبا
لانه قد وجدت أحاديث
رواها الصحابة عن
التابعين خلافا لمن أنكر
ذلك وهذا فيما علم ان
الصحابي لم يسمعه من
النبي صلى الله عليه وسلم

وأما الذي لم يذكر ذلك وقال الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم فهو محمول على انه سمعه منه صلى الله عليه وسلم وقال

(والعننة) مصدر عنن الحديث اذا رواه بكلمة عن فقال حدثنا فلان عن فلان و (تدخل على الاسانيد) أي على الاحاديث
المسندة فلا يخرجها عن حكم الاسناد الى حكم الارسل فيكون الحديث المروي بها مستندا لا معتمدا الا في الظاهر لا مراسلا

﴿ وقال من عليه شيخة قرا ﴾ * حدثني كما تقول أخبرا *
 ﴿ ولم يقل في عكسه حدثني ﴾ * لكن يقول راوياً أخبرني *
 ﴿ وحيث لم يقرأ وقد أجاز ﴾ * يقول قد أخبرني أجازة *

يعني أنهم ألحقوا بالسند الحديث المعنعن في حكمه أي المسند الذي نيفنا فاستبق أنه يحتاج به وهو مصدر
 عنعن الحديث يعننه إذا رواه بكلمة عن فلان فقال حدثنا فلان عن فلان أن أتر السند ومعنى الحافه
 بالسند في حكمه أن يكون الحديث المروي بالنعنة داخلاً في حكم الحديث المسند المروي بغيرها مما
 يشعر بنحو التحديث من القبول والعمل به لا في حكم الحديث المرسل من رده وعدم العمل به وإنما
 كان في حكم المسند لا المرسل اتصال سنده بالتصريح بجميع رواته في الظاهر لأنه الظاهر من العبارة
 فيحمل على الاتصال حقيقة هذا هو الصحيح الذي عليه العمل وقول الجماهير من أهل الحديث
 والفقه والاصول لكن بشرط أن يكون المعنعن بكسر العين غير مدلس وإن يمكن لقاء بعض المعنعنين
 بعضاً وفي اشتراط ثبوت اللقاء خلاف ذهب جمع منهم البخاري إلى اشتراطه قال النووي وهو الصحيح
 وقوله وقال من عليه شيخة قرا حدثني الخ يعني إذا قرأ الشيخ الحديث من حفظه أو كتبه سواء كان
 ذلك املاءً والسامع يكتبه حالة الاملاء أو يتحدث شجرة داعن الاملاء وغيره يسمع ولومن وراء حجاب
 حيث عرف صوته يجوز للرأى الذي جمع قراءة الشيخ إذا أراد الرواية عنه أن يقول حدثني
 أو أخبرني أو حدثت أو أخبرنا أو أنبأنا أو سمعت فلان يقول أو قال فلان أو ذكرنا فلان لا خلاف في
 جواز جميع ذلك كما قاله القاضي عياض سواء سمع وحده أو في جمع ثم إن قصد الشيخ إسماعه وحده
 أو مع غيره فله أن يقول حدثني وأخبرني وحدثنا وأخبرنا إن كان في جمع وإن لم يقصد الشيخ إسماعه فلا
 يقول حدثني وأخبرني بل يقول حدث أو أخبر أو سمعته يقول أو يحدث عن كذا لأن الشيخ لم يخبره
 ولم يحدثه وسماع الشيخ أعلى الطرق وقوله ولم يقل في عكسه الخ أي عكس كون الشيخ يقرأ وغيره
 يسمع وهو ما إذا كان الراوي يقرأ والشيخ يسمع فلا يقول فيه حدثني من غير تقييد بنحو قوله قراءة
 أو بقرائه عليه لكن يقول حالة كونه راوياً أخبرني وإن لم يقيده بما ذكر أما إذا قيده بما ذكر فلا
 خلاف في جوازه وإنما لم يجز أن يقول حدثني من غير تقييد لأنه لم يحدثه وصيغة حدثني صريحة في كون
 المروي محدثاً بخلاف أخبر في هذا مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وأهل المشرق وعزى إلى
 أكثر المحققين قال النووي كابن الصلاح وصار الفرق بينهما هو الشائع الغالب على أهل الحديث ومن
 الأصوليين من أجاز حدثني أيضاً من غير تقييد وعليه عرف أهل الحديث لأن قصد الاعلام بالرواية
 عن الشيخ وكل من الصيغتين صالح لذلك وهو مذهب مالك وسفيان بن عيينة والبخاري ومعظم
 الحجازيين والكوفيين وحكاة القاضي عياض عن الأكثرين ومنهم من أجاز سمعت أيضاً روى
 عن مالك والسفيانيين والصحيح منه وقوله وحيث لم يقرأ الخ أي وإذا الراوي لم يقرأ على الشيخ أو هو
 لم يقرأ على الراوي وإحالان الشيخ قد أجاز الراوي فيقول المجاز إذا أراد الرواية عنه أجازني أو أخبرني
 أو حدثني أجازة ولان في بين الاخبار والجازة لان الاخبار في اصطلاحهم براديه مطلق الاذن ولو
 ضمناً فيصدق بما تضمنته الإجازة وفهم جوار الرواية بالجازة وهو الصحيح والله أعلم

﴿ باب القياس ﴾

هو الباب الرابع من الأدلة الشرعية وهو مخفى في الأمور الشرعية وغيرها لقوله تعالى فاعتبروا يا أولى
 الابصار الاعتبار قياس الشيء بالشيء قال الناظم رحمه الله تعالى

﴿ أما القياس فهو رد الفرع * للأصل في حكم صحيح شرعي ﴾

(وإذا قرأ الشيخ) على
 الرواة وهم يسمعون
 فانه يجوز للراوى أن
 يقول حدثني فلان (أو
 أخبرني وإذا قرأ هو) أى
 الراوى (على الشيخ
 فيقول) الراوى (أخبرني
 ولا يقول حدثني) لأنه لم
 يحدثه ومنهم من أجاز ذلك
 وهو قول مالك وسفيان
 ومعظم الحجازيين وعليه
 عرف أهل الحديث لأن
 قصد الاعلام بالرواية عن
 الشيخ وهذا إذا أطلق
 وأما إذا قال حدثني قراءة
 عليه فلا خلاف في جواز
 ذلك والله أعلم (وإن أجازة
 الشيخ من غير قراءة) من
 الشيخ عليه ولا منه على
 الشيخ (فيقول) الراوى
 (أجازني أو أخبرني أجازة)
 وفهم منه جواز الرواية
 بالجازة وهو الصحيح
 والله أعلم (وأما القياس)
 فهو الرابع من الأدلة
 الشرعية وهو في اللغة بمعنى
 التقدير نحو قست الثوب
 وبمعنى التشبيه نحو قولهم
 يقاس المرء بالمرء وأما في
 الاصطلاح فهو رد الفرع
 إلى الأصل

بصلة مجتمعة ما في الحكم ومعنى رد الفرع الى الاصل جعله راجعا اليه ومسوا اليه في الحكم كقياس الارز على البر في الر بالعلة الجامعة بينهما وهي الانتيات والادثار للقوت عند المالكية وكونه معلوما عند الشافعية (وهو) أى القياس ينقسم الى ثلاثة اقسام الى قياس علة وقياس دلالة وقياس (٥٢) شبه قياسي العلة) وهو القسم الاول (ما كانت العلة فيه موجبة للحكم)

أى مقتضية له بمعنى انه لا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها ولو تخلف عنها لم يلزم منه محال كاهوشان العلل الشرعية وليس المراد الايجاب العقلي بمعنى انه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأفيم بجامع الابداء فانه لا يحسن في العقل اباحة الضرب مع تحريم التأفيم وقد اختلف في هذا النوع ففهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى انها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم (و) القسم الثاني من اقسام القياس (قياس للدلالة وهو الاستدلال باحد الظهيري على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) أى مقتضية له كما في القسم الاول وهذا النوع غالب انواع الاقبة وهو ما يصح كون الحكم فيه لعله مستنبطه يجوز ان يترتب الحكم عليها في الفرع ويجوز ان يتخلف وهذا النوع أضعف من الاول فان العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهرا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال نام ويجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال أبو حنيفة (و) القسم الثالث من اقسام القياس (قياس الشبه وهو الفرع المتردد بين

أى ما كان فيه العلة * موجبة للحكم مستقلة *
 * فضرره لا والدين ممتنع * كقول أف وهو لا يذامنع *
 يعنى ان أزل اقسام القياس الثلاثة هو القياس الذى كانت فيه العلة موجبة للحكم أى مقتضية له بمعنى انه لا يحسن تخلف الحكم عنها عقلا في الفرع فلو تخلف عنها لم يلزم منه محال كاهوشان العلل الشرعية وليس المراد الايجاب العقلي بمعنى انه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس ضرب الولد الوالدين أو أحدهما على التأفيم بجامع الابداء فانه لا يحسن في العقل اباحة الضرب مع تحريم التأفيم كما قال وضربه لا والدين ممتنع كقول أف الخ أى لمأ ولأحدهما وهو أى لفظ أف لا يذامنع أى منع لعله هي الابداء فانه علة تحريم التأفيم لمأ ولأحدهما وهو موجود في الضرب على أم وجه وأبلغ فتصح في نظر العقل جوازهم مع انه أم وأبلغ من التأفيم في الابداء الذى هو علة تحريمه وقد اختلف في هذا القسم ففهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى انها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم ثم ذكر القسم الثاني بقوله
 * واثان مالهم بوجوب التعليل * حكماءه لكنه دليل *
 * فيستدل بالتظير المعتبر * شرعا على نظيره فيعتبر *
 * كقولنا مال الصبي نازم * زكاته كالخالف أى للنمو *
 يعنى ان القسم الثاني من اقسام القياس قياس الدلالة وهو الاستدلال باحد الظهيري على الآخر وهو أن

أى مقتضية له بمعنى انه لا يحسن عقلا تخلف الحكم عنها ولو تخلف عنها لم يلزم منه محال كاهوشان العلل الشرعية وليس المراد الايجاب العقلي بمعنى انه يستحيل عقلا تخلف الحكم عنها وذلك كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأفيم بجامع الابداء فانه لا يحسن في العقل اباحة الضرب مع تحريم التأفيم وقد اختلف في هذا النوع ففهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ومنهم من ذهب الى انها غير قياسية وانها من دلالة اللفظ على الحكم (و) القسم الثاني من اقسام القياس (قياس للدلالة وهو الاستدلال باحد الظهيري على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم) أى مقتضية له كما في القسم الاول وهذا النوع غالب انواع الاقبة وهو ما يصح كون الحكم فيه لعله مستنبطه يجوز ان يترتب الحكم عليها في الفرع ويجوز ان يتخلف وهذا النوع أضعف من الاول فان العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهرا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال نام ويجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال أبو حنيفة (و) القسم الثالث من اقسام القياس (قياس الشبه وهو الفرع المتردد بين

تكون وليست ظاهرة فيه ظهرا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع انه مال نام ويجوز ان يقال لا يجب في مال الصبي كما قال أبو حنيفة (و) القسم الثالث من اقسام القياس (قياس الشبه وهو الفرع المتردد بين

أصلين) فيلحق باكثرهما شيها كالعبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الانسان الحر من حيث أنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف ويضمن أجزاءه بما نقص من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا النوع أضعف من الذي قبله ولذلك اختلف في قوله (ولا يصار اليه مع امكان ما قبله) والله أعلم به وإن كان القياس أربعة الفرع والاصل والعلة وحكم الاصل المقيس عليه ولكل واحد منها شروط (ومن شرط الفرع ان يكون متناسبا للاصل) في الامر الذي يجمع به بينهما الحكم لما بان تكون علة الفرع مماثلة لعلة (٥٣) الاصل في عينها كقياس النبدل على الحر

لعلة الاسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في النفس بجامع الجنابة وقد يقال أنه يستغنى عن هذا الشرط لقوله في حد القياس رد الفرع الى الاصل لعلة تجمعهما في الحكم (ومن شرط الاصل ان يكون) حكمه (ثابتا) بدليل متفق عليه بين الخصمين) بان يتفقا على علة حكمه ليكون القياس حجة على الخصم فان كان حكم الاصل متفقا عليه بينهما ولكن لعلتين مختلفتين لم يصح القياس فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الاصل بدليل يقول به القياس ٧ (ومن شرط العلة ان تطرد في معلولاتها) بحيث كلما وجدت الأوصاف المعبر بها عنها في صورة وجود الحكم (فلان تنقضي لفظا) بان تصدق الأوصاف المعبر بها عنها في صورة

تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون موجبة للحكم أي مقتضية له كما في القسم الاول وهذا امر ادقوله والثاني ما لم يوجب التعاميل الخ أي والثاني من أقسام القياس هو الذي لم يكن التعليل بمعنى العلة فيه موجبا للحكم لكنه دال عليه كما علمت اذا عرفت ذلك فيستدل بالنظير المعبر شرعا على نظيره أي فيستدل بالنظير على ثبوت الحكم في نظيره المتشابهين في الأوصاف وقوله المعبر وفعبرتك كلمة وهذا النوع غالباً أنواع الاقيسة وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن ترتب الحكم عليها في الفرع ويجوز أن يتخلف وهذا النوع أضعف من الاول فان العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهورا لا يحسن معه تخلف الحكم وذلك كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجامع أنه دفع حاجة الفقير بجزء من مال نام. كما قال الناظم رحمه الله تعالى كقولنا مال الصبي نازم زكاته كالبالغ أي النمو فالجامع كونه مالا ناميا كما علمت وهذا هو علة الحكم ويمكن تخلفه عنها في مال الصبي فيقال من غير استقبحا لا تجب الزكاة فيه كما قاله أبو حنيفة بالقياس على الخبيث فإنه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي ثم ذكر القسم الثالث بقوله

والثالث الفرع الذي ترددا * ما بين أصلين اعتبارا واجدا *

* فليلتحق بأي ذين أكثر * من غيره في وصفه الذي يرى *

* فليلتحق بالرفيق في الاتلاف * بالمال لا بالحر في الأوصاف *

يعني ان القسم الثالث من أقسام القياس قياس الشبه وهو الفرع المتردد بين أصلين فيلحق باكثرهما شها كما قال والثالث الفرع الذي ترددا ما بين أصلين فازادة واعتبارا واجدا تكملة مثاله العبد المقتول فإنه متردد في الضمان بين الانسان الحر من حيث أنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو بالمال أكثر شهما من الحر بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتضمن أجزاءه بما نقص من قيمته فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر وهذا امر ادقوله الناظم فليلتحق بأي ذين أكثر بالاف الاطلاق أي فليلتحق باكثر هذين الأصلين شهما من غيره في وصفه الذي يرى الخ ثم ان أركان القياس أربعة الاصل وهو المقيس عليه والفرع وهو المقيس وحكم الاصل المقيس عليه ولكل واحد منها شروط وقد ترجم لها بفضل وهو

فصل * أي في شروط أركان القياس قال الناظم رحمه الله تعالى

* والشرط في القياس كون الفرع * متناسبا لاصله في الجمع *

* بأن يكون جامع الامرين * متناسبا للحكم دون ميين *

* وكون ذلك الاصل ثابتا بما * يوافق الخصمين في رأيهما *

لا يوجب الحكم معها (ولامعنى) بان يوجب المعنى المعال به في صورة ولا يوجد الحكم حتى انتقضت العلة لفظا أو معنى فقد القياس مثال الاول ان يقال في القتل بمثل أنه قتل عمد عدوان فيجب به القصاص كالقتل بالحد فينتقض ذلك بقتل الوالد ولده فإنه لا يجب به القصاص مع أنه قتل عمد عدوان ومثاني الثاني ان يقال تجب الزكاة في المواشي يدفع حاجة الفقير فيلحق بالفقير ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير في الجواهر والمرجع في الانتقاض لفظا ومعنى الى وجود العلة بدون الحكم وإنما غير بينهما لان العلة في الاول لما كانت مركبة من أوصاف متعددة نظر فيها الى جانب اللفظ الاول ولما كانت في الثاني أمرا واحدا نظر فيها الى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح

* وشروط كل علة ان تطرد * في كل معسولاتها التي ترد
 * لم ينقص لفظا ولا معنى فلا * قياس في ذات انتقاص مسجلا
 * والحكم من شروطه ان يتبعه * عتسه شيا وانما معا
 * فيسمى التي له حقيقا تجلب * وهو الذي لها كذلك يجلب

يعني ان الشرط الاول من شروط القياس ان يكون الذرع مناسب الاصل في الامر الذي يجمع به بينهما
 للحكم فلا تفاوت بين ودين الاصل وهذا معنى قوله والشرط في القياس كون الفرع من حيث كونه
 فرعاً وهو الحمل المشبه بالاصل مناسب الاصل وهو الحمل المشبه به في الجمع أي فيما يجمع به بينهما لا اجل اثبات
 حكم الاصل في الفرع اما بان تكون علة الفرع علة له في الاصل في عينها كقياس النبت على اكله
 الاسكار أو في جنبها كقياس وجوب القصاص في الاطراف على القصاص في الناحية بجامع الجنابة
 وصور الجمع بقوله بان يكون جامع الامر من أي الجاهع بين الفرع والاصل في الحكم مناسباً للحكم وقد
 يقال انه يتفق عن هذا الشرط بقوله في حد القياس رد الفرع الى الاصل امة لنجوهما في الحكم
 وقوله وكون ذلك الاصل ثابتاً بما يوافق الخصمين في رأيهما يعني ان الشرط الثاني من شروط القياس
 هو ان يكون حكم الاصل وهو الحمل المشبه به من حيث كونه اصلاً ثابتاً بدليل نص أو إجماع منفي
 عليه ثبوته أو دلالة بين الخصمين المتنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع بان يتفاعل على حكمه ليكون
 القياس حجة على الخصم المنكر لذلك الحكم في الفرع وقوله دون من أي دون كذب تكلمة وقوله
 وشرط كل علة ان تطرد الخ يعني ان الشرط الثالث من شروط القياس ان تكون العلة مطردة في كل
 معسولاتها وقوله التي ترد تكلمة فلا تنقص لفظاً بان تصدق الاوصاف المعبر بها عنها في صورة لا يوجد
 الحكم معها ولا معنى بأن يوجد المعنى للمعلل به في صورة ولا يوجد الحكم في انتقاص لفظاً ومعنى
 فلا يصح القياس وهذا معنى قوله فلا قياس في انتقاض أي فلا يصح القياس في انتقاض امة لفظاً ومعنى
 كما علمت وقوله مسجلاً أي مقضياً بحكمه وانكسامة مثال الاول وهو انتقاض العلة لفظاً القتل بالقتل
 يوجب القصاص كالقتل بالحد والجامع بينهما القتل العمد العدوان فينتقض ذلك بمقتضى قوله لا بد له
 فانه لا يجب بقصاص مع انه قتل عمد عدوان ومثال الثاني ان يقال يجب الزكاة في الموائى لدفع حاجة
 الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير في الجواهر ومثاله ايضاً من لم يبيت
 الصيام من الليل يرى اول يومه عن النية فلا يصح كبرى اول صلاته منها فيجعل عرى اول اليوم
 عن النية علة لبطلانه فينتقض يومه لتعلقه فانه يصح بدون التبييت فتدور بدت لعله وهي العرى
 بدون الحكم وهو عدم الصحة في النفل والمراجع في الانتقاض لفظاً ومعنى الى وجود العلة بدون الحكم
 وانما غير بينهما لان العلة في الاول لها كانت مركبة من اوصاف متعددة نظر فيها الى جانب النفل الاول
 ولما كانت في الثاني امر واحد انظر فيها الى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح والله أعلم وقوله والحكم من
 شروطه ان يتبعه علة شيا وانما يعني ان الشرط الرابع من شروط القياس ان الحكم من شروطه
 ان يكون ثابتاً للعلة في النفي والاثبات أي في الوجود والعدم فان وجدت العلة وجد الحكم وان انتفت
 انتفى وهذا ان كان الحكم معلاً بعله واحدة كتحريم الخمر فانه معلل بالاسكار ففي وجد الاسكار وجد
 الحكم ومعنى انتفى انتفى وأما اذا كان الحكم معلاً بالعلل فانه لا يلزم من انتفاء علة معينة منها انتفاء الحكم
 كالقتل فانه يجب بسبب الرد والزنا بعد الاحسان وقتل النفس المعصومة للمائة وترك الصلاة وغير ذلك
 وقوله وما تكلمة وقوله فهي الخ أي قاله هي التي لها أي للحكم وقوله حقيقاً تكلمة وقوله تجلب
 بكسر اللام وحاصل المراد ان العلة هي الجالبة للحكم أي الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه كدفع

والله أعلم (ومن شرط الحكم
 ان يكون مثل العلة) أي
 ثابتاً لها (في النفي والاثبات
 أي في الوجود والعدم فان
 وجدت العلة وجد الحكم)
 وان انتفى انتفى وهذا
 ان كان الحكم معلاً بعله
 واحدة كتحريم الخمر
 فانه معلل بالاسكار ففي
 وجد الاسكار وجد الحكم
 ومعنى انتفى انتفى وأما اذا
 كان الحكم معلاً بالعلل
 فانه لا يلزم من انتفاء ذلك
 العلل انتفاء الحكم
 كالقتل فانه يجب بسبب
 الرد والزنا بعد الاحسان
 وقتل النفس المعصومة
 للمائة وترك الصلاة وغير
 ذلك والله أعلم (والعلة
 هي الجالبة للحكم) أي
 الوصف المناسب لترتيب
 الحكم عليه كدفع حاجة
 الفقير فانه وصف مناسب
 لا يجب الزكاة والحكم
 هو المجلوب للعلة أي هو
 الامر الذي يصح ترتيبه
 على العلة ولما فرغ من
 ذكر الدلائل الشرعية
 التفتق عليها شرع بذكر
 الدلائل المختلف فيها
 ان يقال ان الاصل في
 الاشياء الحرمة والاباحة

والاستثناء منقطع فان
مأباحتها الشريعة الاصل
فيه أيضا الحرمة عنده
(فان لم يوجد في الشريعة
ما يبدل على الاباحة يتمسك
بالاصل وهو الحظر ومن
الناس من يقول بضده)
أي بضدهما القول (وهو

ان الاصل في الاشياء
بعد البعثة (انها على
الاباحة الا ما حظره الشرع)
أى حرمه والصحيح

التفصيل وهو أن أصل
المضار التحريم والمنافع
الحل قال الله تعالى خلق
لكم ما في الأرض جميعا

ذکرہ فی معرض الامتنان
ولایمتن الابحاث وقال صلی
اللہ علیہ وسلم فیما رواہ ابن
ماجمہ وغیرہ لا ضرر ولا ضرار

أى فى ديننا أى لايجوز
ذلك وهذا حكم الاشياء
بعد البعثة وأما قبل البعثة
فليس هناك حكمه ع

يتعلق بشئ لا تنفء الرسول
المبين للأحكام ومن الأدلة
المختلف فيها الاستصحاب

له معنيان أحدهما متفق
على قبوله أشار إليه بقوله

حاجة التفتير فالوصف مناسب لا يحتاج الزكاة والحكم هو الجواب للعلة أى هو الأمر الذى يصح ترديه على العلة كما قال وهو الذى لها كذا لا يجب بفتح اللام ولم يفرغ من ذكر الدلائل الشرعية للتعق عليها شرع يذكر الدلائل المختلف فيها فثبت أن يقال إن الأصل فى الأشياء الحرمة والأباحة فقال رحمه الله تعالى

***(فصل) * أى فى الحظر والاباحة**

﴿لاحكم قبيل بعثة الرسول﴾ * بل بعدها بمقتضى الدليل ﴿

والأصل في الأشياء قبل الشرع * نحرى لها لا بعد حكم شرعى *

﴿ بل ما أحسب الشرع حلالناه ﴾ * وما نهانا عنه — حرمانه *

وحيث لم نجد دليل حل * شرعاً ثم سكتنا بحكم الاصل *

(مستمحین الاصل لاسواء * وقال قوم ضد ماقلناه *

﴿أَيُّ أَصْلَافِهَا التَّحْلِيلُ الْأَمَّا وَرَدَ • تَحْرِيمُهَا فِي شَرْعِنَا فَلَا يَرَدُ﴾

يعني انه لا حكم أصليا وفرعيا يتعلق بشئ قبل بعثة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أي ببدئيه الخلق
النسريّة فاهل الفترة لا يعذبون كما هو المنقول عن الاشاعرة وجمع غيرهم ولهذا قال امام الحرمين انا
لا لا تتعبد أصلا فرعا لا بعد البعثة وان اعتمدت النوى خلاف ذلك تبعه الحلبي وغيره فانه خلاف
ما عليه الاشاعرة من اهل الكلام والاصول والشافعية من الفقهاء وقوله بل بعده أي بل الحكم بعد

بعبارة الرسول بقضئ أي بموجب الدليل وهو قوله تعالى وما كنا بمعدين حتى نبعث رسولا أي ولا
مُثبِتِينَ بل الأمر موقوف إلى ورود الشرع والعقل لا يدرك الحكم من غير افتقار إلى الشرع خلافا
للمعتزلة ثم إن العلماء اختلفوا في الخطر والإباحة بهما الأصل فذهب من قال إن الأشياء بعد البعثة موصوفة
بالخطر كما كانت قبلها فهي قبل البعثة قيل محظورة أي محرمة ثابت الحرج فيها في حكم الشرع ودليله

ان الفعل تصرف في ملك الله بغير اذ به اذ العالم عياه ومنافع ملكه تعالى وقيل مباحي ما دون فيها مع عدم الحرج ودليله ان الله تعالى خلق العبد وما يتفقه به فلو لم يبعه كان خلقه مباحا أي خالي عن الحكمة وقيل الوقف وجه تعارض دليلهما والناظر رحمه الله تعالى تكلم على القولين الاولين والى القول بالحرمة قبل البعثة أشار بقوله والا في الاشياء الشاملة لا اقول والافعال وغيرهما قبل الشروع

وعلمهم فان لم يوجد في الشرع ما يدل على اباحة شيء فيتمسك بالاصل وهو الحرمة كما قال وجبت لم نجد

تدليل حل أي دليل على الأصل لا يرد في الشرع مستباح الأصل أي وهو الحُرمة كما علمت
استتمحبين الأصل لا سواء أي لا غير ثم أشار إلى القول بالإباحة قبل البعثة بقوله وقال قوم ضداً قلناه
من الأصل في الأشياء قبل الشرع تحريمها وفسر الضد بقوله أي أصلها التحليل فهي بعد
البعثة على التحليل الآن وورد تحريمها في شرعنا فتبع ولا يردوا الصحيح التفصيل في الأشياء بعدها

﴿وقيل ان الاصل فيما ينفع﴾ * جوازه وما يضر بمنع﴾ *

في أن القول الصحيح المختار أن الأصل فيما ينفع وهو الأشياء النافعة الجواز لقوله تعالى خلق لكم في الأرض جميعاً ما تعرفون من الأنعام ولا يمن إلا بما أنزل ولا يعلم الغيب الا الله العزيز الحكيم

في استصحاب الحال الذي يحتج به) عند عدم الدليل الشرعي كجاسيائي (ان يستصحب الاصل) أي العدم الاصل (عند عدم
 دليل الشرعي) اذا لم يجده المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته كان لم يجد دليلا على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب لاستصحاب
 الاصل أي العدم الاصل وعلى (٥٦) وجوب صلاة زائدة على الخمس فان الاصل عدمه واما الاستصحاب بالمعنى

الثاني المختص به فهو
 ثبوت أمر في الزمان الثاني
 لثبوت في الاول فهو حجة
 عند المالكية والشافعية
 دون الحنفية ولما فرغ
 من ذكر الادلة شرع في
 بيان الترجيح بينها فقال
 (واما الادلة فيقدم الجلي
 منها على الخفي) وذلك
 كالتأخر مع المؤول واللفظ
 في معناه الحقيقي على
 معناه المجازي (و) الدليل
 (الموجب للعلم على)
 الدليل (الموجب للظن)
 فيقدم المتواتر على الأحاد
 الا ان يكون الاول عاما
 فيخص به كما تقدم في
 تخصيص الكتاب بالسنة
 ويقدم (الظني) أي
 النص من كتاب أوسط
 (على القياس) الا ان
 يكون النطق عاما فيخص
 بالقياس كما تقدم ويقدم
 (القياس الجلي) كقياس
 العلة (على) القياس
 (الخفي) كقياس النية
 (فان وجد في النطق) أي
 النص من كتاب أوسط
 (ما يفسر الاصل) أي
 العدم الاصل الذي يعبر
 عنه باستصحاب الحال كما

لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في رواه ابن ماجة وغيره لا ضرر ولا ضرار أي في ديننا أي لا يجوز ذلك
 وهذا حكم الاشياء بعد البعثة وأما قبل البعثة فليس هناك حكم شرعي يتعاقب بشي لا تقواء الرسول
 للمبين للأحكام كاعتلت **قوله** لم يذ كر الناطم رحمه الله تعالى مسألة شكر النعم مع أنها قريئة
 هذه المسئلة ولذا كراهتها للفاضة اختصارا فتقول شكر النعم جل وعلا واجب بالشرع لا بالعقل
 اذ لو لا أمر الله بالشكر على النعم لم يكن الشكر واجبا فهو واجب بالشرع لا بالعقل خلافا لما نزل هذا
 ومن الادلة المختلف فيها الاستصحاب ولما كان له معنيان أحدهما متفق على قبوله أشار اليه بقوله
قوله وحده الاستصحاب أخذ المجتهد * بالأصل عن دليل حكم قد فقد
 يعني أن معنى استصحاب الحال الذي يحتج به عند عدم الدليل الشرعي كجاسيائي أن يستصحب في
 حكم الشيء الاصل عند عدم الدليل الشرعي كما قال أخذ المجتهد بالأصل أي العدم الاصل الذي لم يثبت
 الشرع عن دليل حكم قد فقد أي عند فقد دليل الحكم الشرعي اذا لم يجده المجتهد بعد البحث عنه
 بقدر طاقته كان لم يجد دليلا على صوم رجب فيقول لا يجب باستصحاب الاصل وهو حجة بزمائها
 وهو المختلف فيه المشهور بالمصرف اليه الاسم عند الاطلاق هو ثبوت أمر في الزمان الثاني لثبوت في
 الزمان الاول لا تقواء ما يصلح أن يتغير به الحكم بعد البحث التام مثاله ملك شخص عشرين دينارا
 ناقصة تروج رواج الكامة فعند نامة اثر الشافعية لاز كاهنها بالاستصحاب وكذا عند المالكية
 دون الحنفية ولما فرغ من ذكر الادلة الشرعية شرع في بيان الترجيح بينها فقال
قوله ما بترتيب الادلة *

قوله وقسموا من الادلة الجلي * على الخفي باعتبار العمل
قوله وقسموا منها مفيد العلم * على مفيد الظن أي للحكم
قوله الامع الخصوص والعوم * قالوا في تخصيص بالتقديم
قوله والنطق قدم عن قياسهم تف * وقسموا جليه على الخفي
قوله وان يكن في النطق من كتاب * أو سنة تغيير الاستصحاب
قوله فالنطق حجة اذا والا * فكأن بالاستصحاب مستدلا
 يعني ان الادلة يقدم منها عند اجتماعها وتنافي مدلولاتها الجلي منها على الخفي كما قال وقسموا من الادلة
 الجلي على الخفي باعتبار العمل وذلك كالتأخر مع المؤول فيقدم اللفظ في معناه الحقيقي على معناه
 المجازي ويقدم منها مفيد العلم على مفيد الظن وذلك كالتأخر مع الأحاد فيقدم الاول على الثاني الا ان
 يكون عاما فيخص بالقياس كالتقديم في تخصيص الكتاب بالسنة وهذا معنى قوله وقدموا منه مفيد العلم
 البتين ويقدم النطق وهو النص من كتاب أوسط متواترا وأسادا على القياس بأنواعه الا ان
 يكون النطق عاما والقياس خاصا فيخص بالقياس كالتقديم في سبب التخصيص وهذا امر ادقول
 الناطم والنطق قدم عن قياسهم تف ويقدم القياس الجلي كقياس العلة على الخفي كقياس النية
 وكذلك تقديم قياس الاول والمساوي على الادون فان وجد في النطق أي النص من كتاب أوسط

تقدم فواضح أنه يعمل بالنطق ويترك الاصل وكذا ان وجد اجاع وأقياس (والا) أي وان لم
 يوجد شيء من ذلك (فيستصحب الحال) أي العدم الاصل فيعمل به كما تقدم ولما فرغ من الكلام على الادلة شرع بتكميل على
 الاجتهاد فذكر شروط المجتهد

فقال (ومن شرط المفتي) وهو المجتهد (ان يكون عالما بالفقه أصلا وفراغ خلافا ومذهبا) مراده بالاصل دلائل الفقه المذكور وفي علم أصول الفقه وفي ادخالها في الفقه كاعتنائه عبارته مسامحة ويحتمل ان يراد بالاصل أمهات المسائل التي هي كلقواعده ويتفرع عليها غيرها لكن بقوة التنبيه على معرفة أصول الفقه الا ان يدخل ذلك في قوله كامل الآلة ومراده بالفرع المسائل المدونة في كتب الفقه ومراده بالخلاف المسائل المختلف فيها بين العلماء وبالمذهب (٥٧) ما يستقر عليه رأيه هذا ان جل على المجتهد

المطلق وان جل على المجتهد المقيد فزاده بالمذهب ما يستقر عليه رأى امامه وفائدة معرفة الخلاف ليذهب الى قول منه ولا يخرج منه باحداث قول آخر لان فيه شرفا لاجماع من قبله حيث لم يذهبوا الى ذلك القول (د) من شرط المفتي أيضا (ان يكون كامل الادلة في الاجتهاد) ويحتمل ان يريد بكامل الادلة صحة الذهن وجودة الفهم بعده فيكون ما بعده شرطا آخر ويحتمل ان يريد بكامل الادلة ما ذكره بعده فيكون تفسيرها لداعى قوله (عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام) من النحو والفقه ومعرفة الرجال الراويين للحديث لياخذ برأية المقبول منهم دون المجروح واذا أخذ الاحاديث من الكتب التي التزم مصنفوها تخرج الصحيح كالموطأ والبخاري ومسلم لم يحتاج الى معرفة

ما يغير الاصل أى العدم الاصلى الذى يعبر عن استصحابه باستصحاب الحال فواضح انه يعمل بالنطق بان يعتقد بادل عليه ويترك الاصل وكذا ان وجد اجماع أو قياس فانه يعمل به ويعتقد وهذا مراد قوله وان يكن أى يوجد في النطق من كتاب أوسنة تغيير الاستصحاب أى للاصل المستصحب وهو العدم الاصلى كما تقدم فالنطق حجة اذا بالتونين أى حينئذ وقوله والاى وان لم يوجد في النطق ذلك أى ما يغير الاصل فيصحب الحال أى العدم الاصلى فيعمل به كما قال فكن بالاستصحاب مستدلا أى محتجابه والله أعلم والمافرغ من الكلام على الادلة شرع يتكامل على من اجتمعت فيه شروط الاجتهاد وغيره فقال رحمه الله تعالى

﴿باب أى في المفتي والمستفتي والتقليد﴾

﴿والشرط في المفتي اجتهاد وهو ان يعرف من أى الكتاب والسنن﴾
 ﴿والفقه في فروعه الشوارد﴾ وكل ماله من القواعده
 ﴿مع مابه من المذاهب التي تقررت ومن خلاف مثبت﴾
 ﴿والنحو والاصول مع علم الادب﴾ واللغة التي أتت من العرب
 ﴿فسد رابه يستنبط المسائل﴾ بنفسه لمن يكون سائلا
 ﴿مع علمه التفسير في الآيات﴾ وفي الحديث حالة الرواة
 ﴿وموضع الاجماع والخلاف﴾ فعمل هذا القدر فيه كافي

يعني من شروط المفتي اجتهاده والمراد بالمفتي هنا المجتهد المطلق وهو ان يكون عالما بالكتاب والسنة لانهما متعلقان بالاحكام وذلك بان يعلم آيات الاحكام واحاديثها أى مواقعها وان لم يحفظها لانها مستنبطة منه وعالم بالفتاوى السابقة أول الكتاب لفساده هنا بل بمعنى المسائل أصلا وفراغ مذهبها وخلافا أى مسائل الفقه قواعده وفروعه وبما فيها من الخلاف والمذاهب المستقرة وفائدة معرفة الخلاف ليذهب الى قول منه ولا يخالفه باحداث قول آخر لان فيه شرفا لاجماع من قبله حيث لم يذهبوا الى ذلك القول وهذا مراد قوله والشرط في المفتي اجتهاد الثلاثة الايات وفي قوله في فروعه الشوارد استعارة مكنية حيث شبه الفروع التى هي مسائل الفقه المدونة في كتبه الصعبة بالظباء الشوارد بجماع الثفور في كل تشبيها مضرا في النفس وطوى لفظ المشبهة ورمزه بشئ من لوازمه على طريق الاستعارة بالكناية والشوارد تخيل اما بقى على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة وان يكون كامل الادلة في الاجتهاد عارفا بما يحتاج اليه في استنباط الاحكام من أصول الفقه ليتقوى على معرفة الادلة وكيفية الاستنباط وعلم الادب الشامل لاثني عشر علما منها النحو اعرايا وتصريفا واللغة أى العلم باللغة العرب فيكون عارفا بقرائنها ومفرداتها لانه قاعدة الاجتهاد وان لا شرعنا عرفي ولا تتم معرفته بالجملة كلام العرب فان دلالة الكلام متوقفة على النحو ومعرفة الالفاظ متوقفة على اللغة

(٨ - لطائف الاشارات)

الرجال (وتفسير الآيات الواردة في الاحكام والاشعار الواردة فيها) ليوافق ذلك في اجتهاد ولا يخالف والمراد من ذلك معرفة ما يتعلق بفقه تلك الآيات وفقه تلك الاخبار دون معرفة القصص ولا يشترط ان يكون حافظا للقرآن ولا آيات الاحكام منه ولا محيطا بالاحاديث والآثار الواردة في الاحكام قال الشافعي رضى الله عنه لا يجتمع السنن كلها عند أحد فالراد ان يكون عالما بجملة من الاحاديث الواردة في الاجكام المشهورة عنها أهل العلم وعالم ببقيةها ولا يشترط أن يعرف الاجاديث

الغريبة ولا تفسر غريب الحديث وإن كان معرفة ذلك تزيد تمكيناً (ومن شرط المستفتي أن يكون من أهل التقليد) أي ليس من أهل الاجتهاد لكونه يجتمع فيه شروطه فيقال غنى أي المجتهد في الفتوى وأشار بذلك إلى مستثنين أحدهما أنه لا يجوز تقليد كل أحد بل إنما يقلد المجتهدان وحده (٥٨)

ومن هذه الجهة يعرف العموم والخصوص والحقيقة والمجاز والاملاق والتقييد وغيرها ومنها البلاغة من معان وبيان فيكون عارفاً بها لأن الكتاب والسنة في غاية البلاغة فلا بد من معرفتها ليتمكن من الاستنباط وهذا مراد قوله والنحو والاصول اليت وقوله قدرناه يستنبط المسائل أي تأت الأطلاق أي يأخذها من أدلتها بنفسه فيفتي بها مستفتيه المراد من قوله لمن يكون سائلاً أي أسئلة فالمعتبر في معرفة هذا الأمر توسط درجته فلا يكفي في ذلك الأقل ولا يشترط بلوغ النهاية في ذلك بل يكون بحيث يميز العبارة الصحيحة عن الفاسدة والرجحة عن المرجوحة ولا بد للمجتهد أيضاً من معرفة تفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها لأنه لا يمكنه الاستنباط إلا بمعرفة هذين الأمرين التي ذكرها بقوله وفي الحديث حالة الرواة أي ومع علمه ومعرفة في الحديث حالة الرواة كإعمالهم من قوله الكتاب والسنة وكرره هنا بقوله مع علمه التفسير الخ لاجل معرفة حالة الرواة في قبول والرد ليعتمد المقبول ويترجح المردود ولا بد له أيضاً من معرفة النسخ والنسوخ من الكتاب والسنة للالتزام بالنسخ المتروك إذ غير اختيارهم ما قد يعكس ومعرفة أسباب النزول في آيات الأحكام ليعلم الباعث على الحكم والعلم به يرشد إلى فهم المراد ومعرفة شرط التواتر والآحاد ليقدم الأول عند التعارض ومعرفة الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ليحتج بالصحيح ويترجح الضعيف وبذلك وقوله وموضع الاجماع أي وعلمه بمواقع الاجماع كي لا يخرقه خرقه حرم وأما قوله والخلاف فانه أي به للتحقيق والافتد تكرر عند قوله ومن خلاف مثبت ولا بد في المجتهد أيضاً من كونه بالاعانة ولا تشترط الكثرة والحربة وكذا العدل الذي لا يصح كاسر في الاجماع وقوله فله هذا القدر المتقدم كافي أي في المجتهد المطلق والله أعلم ثم بين المستفتي بقوله

❦ ومن شروط السائل المستفتي ❦ أن لا يكون عالماً كلنفي ❦

❦ حيث كان مثله مجتهد ❦ فلا يجوز كونه مقلداً ❦

يعني أن من شروط المستفتي أن يكون من أهل التقليد بأن لا يكون عالماً بالمجتهد مطلقاً كلنفي فيقال للمفتي في الفتيا قال الله تعالى فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون فان كان مجتهداً فلا يجوز له الاستفتاء ولا التقليد بعد الاجتهاد فليس للعالم المجتهد أن يفتي لمثله من الاجتهاد كما أشار إليه بقوله فليفت كان مثله البيت والله أعلم

❦ فرع ❦

❦ تقليد ما قبول قول القائل ❦ من غير ذكر حجة للسائل ❦

❦ وقيل بل قبولنا مقالة ❦ مع جهلنا من أين ذلك قاله ❦

❦ وفي قبول قول طه المصطفى ❦ بالحكم تقليد له بلا حجة ❦

❦ وقيل لأن ما قد قاله ❦ جميعه بالوحي قد أتى له ❦

يعني أن حد التقليد قبول قول القائل بلا حجة يذكّر هاذلك القائل للقلد السائل ومنهم من قال في حد

العالم يفعل فعلاً لم يجز له تقليده فيه حتى يسأله إذ لم يزل لمر لم يظفر للقلد وعلم منه أن من كان من أهل الاجتهاد لم يجز له أن يقلد غيره كإتيه عليه بقوله (وليس للعالم) أي المجتهد (أن يقلد) غيره لم تكن من الاجتهاد هذا هو الصحيح وقيل يجوز (والتقليد قبول قول القائل بلا حجة) يذكّر هاذلك (فعل) هذا قبول قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يذكّر من الأحكام (يسمى تقليداً) لأنه يجب الأخذ بقوله فيما يذكّر من الأحكام وأن لم يذكّر دليل ذلك الحكم لأنه قد قام الدليل على قبول قوله أعني المجزأة الدالة على رسالته (ومنهم من قال التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله) أي لا تعلم ما أخذ ذلك القول عن قائله (فان قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بالقياس) أي يجتهد ولا يقتصر على الوحي (فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليداً) لاحتمال أن يكون قاله عن اجتهاد وان قلنا انه لا يجتهد وإنما يقول عن وحي لقوله تعالى

التقليد

وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي فلا يسمى قبول قوله تقليد الاسناده الى الوحي وهذه المسئلة فيها اختلاف أعني مسئلة اجتهاده صلى الله عليه وسلم والصحيح جواز الاجتهاد بالنبي صلى الله عليه وسلم وقوعه منه وهو الذي رجحه ابن الحارث وغيره وقيل لا يجوز وقيل يجوز في الآراء والحروب والصواب أن اجتهاده صلى الله عليه وسلم لا ينطحي ولما ذكر أن الاجتهاد يجب على من اجتمعت

فيه شروطه عرفه بقوله (وأما الاجتهاد فهو بذل الوسع) أي تمام الطاقة (في بلوغ الغرض) المتصور من العلم لتحصيله بأن يسذل تمام طاقته في التفرغ في الآلة الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعي (فاجتهادان كان كامل الآلة في الاجتهاد) الذي تقدم ذكره فهو الاجتهاد المطلق ودونه مجتهد المذهب وهو المتمكن من أن يخرج الدليل منصوصاً زائداً على نصوص امامه ودونه مجتهد الفتوى وهو المجتهد المتبصر في مذهب امامه المتمكن من تخرج ترجيح قول آخر فان اجتهد كل واحد من هؤلاء (في الفروع فأصاب فله أجران) أجز على اجتهاده وأجز على أصابته (وان اجتهد) في الفروع (وأخطأ فله أجر واحد) على اجتهاده وسيأتي دليل ذلك ولائمه عليه خطائهم على الصحيح الآن يقتصر في اجتهاده فيما تم لتقصيره وفاقاً (ومنهم) أي من علمائنا (من قال كل مجتهد في الفروع) التي لا قاطع فيها (مصيب) بناء على أن حكم الله في حقه وحق من قلده ما أذاه اليه اجتهاده وهذا قول الشيخ أبي الحسن والقاضي أبي بكر الباقلاني من المالكية وغيرهما والمتقول عن مالك أن المصيب واحد وأما (٥٩) الفروع التي فيها قاطع من نص أو إجماع فالمصيب فيها واحد وفاقاً فان أخطأ

التقليد قبول قول القائل وأنت لا تدري من أين قاله أي لاتعلم مأخذه في ذلك وهذا امر اداليين الاولين فعلى الحد الاول قبول قول المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يذكره من الاحكام يسمى تقليد الانطباق عليه فيجب الأخذ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يذكره من الاحكام وان لم يذكر دليل ذلك الحكم لانه قد قام الدليل على قبول قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعني المجتزأة الدالة على رسالته وعلى الحد الثاني فان قلنا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول بالقياس بان مجتهد فيجوز أن يسمى قبول قوله تقليد الاحتمال أن يكون عن اجتهاده منه عليه الصلاة والسلام وان قلنا لا يجتهد وإنما يقول عن وحى لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى برحى فلا يسمى قبول قوله تقليداً لاسناده الى الوحي وهذه المسئلة فيها خلاف أعني مسئلة اجتهاده صلى الله تعالى عليه وسلم في الفروع جواز اجتهاده صلى الله تعالى عليه وسلم وقوعه منه ولا يكون الاصول اود ذلك للأدلة المبينة في المطولات ولما ذكر ان الاجتهاد يجب على من اجتمعت فيه شروطه ترجمه بفصل فقال

فصل الاجتهاد * أي المراد عند الاطلاق وهو الاجتهاد في الفروع

- * وحده أن يبذل الذي اجتهد * مجبوه في نيل أمر قد قصد *
- * ولينقسم الى صواب وخطأ * وقيل في الفروع يمنع الخطأ *
- * وفي أصول الدين ذا الوجه امتنع * اذ فيه تصويب لارباب البدع *
- * من النصارى حيث كفر اثلثوا * والزاعمين انهم لم يبعثوا *
- * ألا يرون ربه بهم بالعين * كذا المجوس في ادعا الاصليين *
- * ومن أصاب في الفروع يعطى * أجرين واجعل نصفه من أخطأ *
- * لما روي عن النبي الهادي * في ذلك من تقسيم الاجتهاد *
- * وتم نظم هذه المقدمة * أبياتها في العدد رحمه *
- * في عام طام ظام فا * ثاني ربيع شهر وضع المصطفى *

وله الاسلام ويصدر عنه ما يشافيه كالمعتزلة ونحوهم في فهم صفات الله تعالى كالكلام وخلق الله لافعال العباد وكونه مربي في الآخرة وغير ذلك فليس من عطف العام على الخاص (ودليل من قال ليس كل مجتهد في الفروع مصيباً بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) رواه الشيخان ولفظ البخاري اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد ذكره في كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله الا أنه قال فاجتهد ثم أصاب الى آخره ذكره في كتاب القضاء (وجه الدليل) من الحديث (أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوابه أخرى) فان قيل قوله في الحديث من اجتهد أعم من أن يكون كامل الآلة في جهاده أولاً والمصنف خسه بكونه كامل الآلة فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة في اجتهاده فليس من أهل الاجتهاد وفرضه التقليد فهو متعبد باجتهاده فيكون أعم غير مأجور والله أعلم ووقع الحديث المذكور في رواية عند الحاكم لفظاً اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد فان أصاب فله عشرة أجور وقال صحيح الاسناد وهذا كما يسر الله سبحانه وتعالى في جمعه في شرح

يعنى أن أمر رب الاجتهاد لغة يذلل الوسخ فبإيه كافة واصطلاحاً بذل الفقيه المجتهد مجوده أى طاقته
 ووسعه فى تيل أى بلوغ الغرض المقصود من العلم لتحصيله بأن يبدل تمام طاقته فى النظر فى الأدلة
 الشرعية ليحصل العلم بالحكم الشرعى فالمجتهد إن كان كامل الأدلة فى الاجتهاد الذى تقدم ذكره وإن
 استكمل ما يتوقف عليه فهو المجتهد المطلق ودونه مجتهد المذهب وهو المتمكن من معرفة قواعد ملامه
 فيخرج الدليل منصوصاً دائماً على إمامه فإذا وقعت حادثة لم يعرف لإمامه فيها نص الاجتهاد فيها على
 مذهبه وخرجها على أصوله ودونه مجتهد الفتوى وهو المجتهد المتبحر فى مذهب إمامه المتمكن فى ترجيح
 أحد قوليه على الآخر إذا اطلقهما فإن اجتهاد كل واحد من هؤلاء فى الفروع فأصاب فله أجران أجر
 على اجتهاده وأجر على إصابته وإن اجتهاد فى الفروع وأخطأ فله أجر واحد على اجتهاده كما سيعلم إن
 شاء الله تعالى من قول الناظم وسياً فى دليل ذلك ولائم عليه خطئه على الصحيح الآن يقتصر فى
 اجتهاده فيما لم يقتصره وقافعل أن الاجتهاد كما قال الناظم ينقسم إلى اجتهاد صواب واجتهاد خطأ ومن
 علمنا من قال كل مجتهد فى الفروع التى لا قاطع فيها مصيب اجتهاده كما قال وقيل فى الفروع يمنع الخطأ
 وأما الفروع التى فيها قاطع من نص أو إجماع فالصيب فيها واحد وفقاً فإن أخطأ فيها المجتهد لعدم
 وقوعه عليه لم يأثم على الأصح ولا يجوز أن يقال كل مجتهد فى الأصول السكازمة أى العقائد الدينية
 مصيب لأن ذلك يؤدى إلى تصويب أهل الضلالة من النصارى القائلين بالتثليث والتشوية بمن الجوس
 فى قولهم بالاصلين للعالم النور والظلمة والكفار فى تفهيم التوحيد وبمئة الرسل والمعادى الآخرة
 والمحدثين فى تفهيم صفات الله تعالى كالسلام وخلقه تعالى أفعال العباد الاختيارية وكونه مربيها
 الآخرة وغير ذلك وهذا سر اد الناظم رحمه الله تعالى وفى أصول الدين ذالوجه استمع الثلاثة الآيات
 ودليل من قال وهم الجمهور ليس كل مجتهد فى الفروع مصيباً بل قد وقع ما علم مما تقدم من قوله صلى الله
 تعالى عليه وسلم من اجتهاد وأصاب فله أجران ومن اجتهاد وأخطأ فله أجر واحد رواء الشيخان ولفظ
 البخارى إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد ذكره فى
 كتاب الاعتصام ولفظ مسلم مثله إلا أنه قال فاجتهد ثم أصاب الخ ذكره فى كتاب القضاء وهذا مراد
 قول الناظم رحمه الله تعالى ومن أصاب فى الفروع يعطى أجران واجعل نصفه أى أجراً واحداً من
 أخطأ أى واجعل نصف من أصاب فى الاجر لن أخطأ لما روى الخ أى لما روى العلماء عن النبي الهادى
 صلى الله تعالى عليه وسلم من نحو الحديث المار فى ذلك أى فى جعلهم للمجتهد المصيب أجران والخطئ أجران
 وقوله من تقسيم الاجتهاد إلى أى صواب وخطأ ووجه الدليل من الحديث المار أن النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم خطأ المجتهد تارة وصوابه أخرى فإن قيل قوله فى الحديث من اجتهاد أعمر من أن يكون كامل
 الآلة فى اجتهاده ولا رأت خصيته بكونه كامل الآلة فالجواب والله أعلم أن من لم يكن كامل الآلة فباجتهاد
 فليس من أهل الاجتهاد وفرضه اشتقيد فهو متشدد باجتهاده فيكون أئمة غير مأجورين وقوله وتم نظم
 هذه المقدمة التى هى الورقات فى فن الأصول وقوله أياً ما تولى فى العبد در محكمه يعنى أن عدد أياً ما تدار
 يعنى مائتان واربعة لكن بدون الخطبة فإن الخطبة عدد أياً ما تولى غيرهما مائتان وأربعة فيها
 تكون أحد عشر ومائتان بيتاً فى كلام الناظم قصور من جهات منها أنه من أين يعلم أن آيات الخطبة
 ليست محسوبة ومنها أنه يظن القارئ أن محكمة محسوبة مع ذلك وختم من كتب البيعات فأهل
 الادب يحسبون مع در محكمة فى مثل هذا التركيب فاظفر كتبه مثل شرح بدعية النابلسى والبكره جى
 وغيرهما ترماد كرت ومنها أنه قد حسب البيعتين الأخيرين وهما مثل الخطبة فى كونهما ليسا من
 الفن ولعله هذا الذى حضره فإن الانسان وقت الشعر والتأليف يتجنى أن يأتى بأسبك الالفاظ وأنظم

الورقات جعل الله ذلك
 خالصاً لوجه الكريم ورفع
 بهى الحياة وبهى الملمات
 انه سميع قريب مجيب
 الدعوات ونعوذ بالله من
 علم لا ينفع وقلب لا يتخضع
 ودعاء لا يسمع ونفس
 لا تشبع أعوذ بك اللهم
 من شر هؤلاء الأربع
 ونسأل الله العظيم بحاج
 نبيه الكريم أن يصلح
 فساد قلوبنا ويوفقنا
 لما يرضيه عنا ويغفر
 لنا ولوالدينا ولشايخنا
 ووالديهم ولاخواننا
 وأصحابنا وأحبائنا بالدعاء
 وجميع المسلمين

المعاني وان يكون غاية في الجودة ولكن لا يأتي معه الا ما قدره الله تعالى وأبرزته عناية القدرة وبته جل
وعلا الكمال الاعلى فقد يتقد الانسان كلام نفسه فضلا عن ان يتقدم عليه غيره من أبناء جنسه فلو قال
أيامها منح لعد محكمه

٩٨ ١١٣ ج ٢١١

لكن أولى وأحسن وقوله لعدي في حد فاللام بمعنى في الظرفية فهو مثل قوله في العدلان التنوين
نائب عن ال كالا يخفى أو ان لعدي بمعنى لعاد أي منح محكمة فهو من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل
هذا وقوله في عام ط ثم ظ ثم ف أي تم نظم هذه المقدمة في عام تسعة وثمانين وتسعمائة اذ الطاء من
حروف أبجد تحسب عند الادباء بتسعة والطاء تحسب بتسعمائة والفاء ثمانين فالجمله ما ذكره هذا على
احتمال ارادة المسمى كما هو الظاهر وأما على احتمال ارادة الاسم فيكون تمام النظم عام اثنين وتسعين
وتسعمائة والصحيح بحسب قواعد الادباء الاول ثم وجدته منصو صاعليه في كتاب فهرست الكتب
خانه الخديوية وقال انه فرغ من نظمها في ربيع الاول سنة ٩٨٩ وهذا مكتوب على ظهر نسخة
بخط الشيخ عبد الرحيم بن علي بن حسين الخواصكي تمت كتابة يوم السبت الخامس عشر من شهر
ربيع الاول سنة ١٠٢٥ اه قلت وقد قابلت بحمد الله تعالى المتن على النسخة المذكورة وقوله
ثاني ربيع أي في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول وهو الشهر الذي وضع فيه المصطفى صلى الله تعالى
وسلم عليه وزاده فضلا وشر فالديه ثم ان في كلام الناظم عيبا عند الادباء لان عندهم يشترط في التاريخ
أن يستقل بالمعنى اذا جرد عن غيره كما يشترط غير ذلك مما ذكرته في شرح بديعيتي وهنا قول الناظم
في عام ط الح ليس له معنى فضلا عن أن يستقل بالمعنى الا أن يقال ان مراده الاشارة الى التاريخ بها الحروف
والله اعلم فلو قال بدله

في عام خير زاد عزا بوقا * ثاني ربيع شهر وضع المصطفى

٨١٠ ١٢ ٧٨ ٧٩

لكن أظهر وأحسن كما قلت عادا أبيات قصيدتي المسماة بالجواهر الوضيه في الاخلاق المرضيه ومؤرخا
تمام نظمها بعد كلام

وما أتى قارتا بعد أسطرها * سعد بهيج جيل فاحسن ترا

١٣٤ ٢٠ ٨٣

أوزينت بسناسطر مؤرخة * جواهر قد ربت فيها البهاء سرى

١٣١٨

وقلت في عدد أنواع بديعيتي وأيامها بحساب الجمل

وحسن أحد للأنواع عديكا * فوز يمن لآيات فلاتهم

١٩٧

١٤٨ ٥٣

فان جملة حسن أحد واحد ومائتان وجملة الأنواع البديعية كذلك وفوز يمن سبعة وتسعون ومائة
وعدد أيامها كذلك ومن لطائف التاريخ أن يقع في شطر واحد كما مر وبعضهم جعل هذا من الشروط
كما في سعود الطالع وقلت أيضا في علم تاريخ نظم هذه البديعية وهو خمسة عشر وثلاثمائة وألف
ومئذ شطر هذا البيت أرخها * نظمى بديع علا بأجود الام

وقلت مؤرخنا أليف شيخنا وشيخنا مؤرخنا لمرحوم بكرم اللسان • مفتي الشافعية سيدنا السيد أحمد
دحلان • وهو في التصوف • عالم أربعة وثلاثمائة وألف

وما قل إذا قدمت طبع مؤرخ • ﴿ بدا الطبع التبريزي بها البدر ﴾
هنا ولو شئت لأنتيت عماد ومن نظمي أشياء كثيرة سمعت بها الأفكار • ولكن في هذا القصر
كفاية وادكار • وإن أردت بسط الكلام • فاستشرح بديهي في مدحه عليه الصلاة والسلام
(هذا) وقد بدأ هذا الطمر وروضة قد تنوع نشرها • وخراته علم مستحلة على عرائس من نفاث
أصول الله عظيم قدرها • وجاء شرحه بحمدته تعالى مصباحا بخلاصه • ويظهر به مدحه
طرائق تهل عليهم خزنة • ليس بطويل مذهب ماد السهام • ولا قصير معقد يصعب على
طالبه بلوغ مراده • أسأل الله تعالى أن يشبهه على طمعه • ويسهل بهذا الشرح على طالبه
حصول فهمه • ويشيني على شرحه هذه الثواب الجزيل • فإنه أكرم مؤول وهو سبي دنم
الوكيل • وحق لناظم أن يحمد ربه على تمام نظمه الفائق • حيث سهله ودفع عنه العوائق
فلا جرم ختم منطومه بالحمد ثم الصلاة والسلام • كما بدأ بذلك وإن كان في الصلاة والسلام • تبرك
أول الطلبة بلطفها • رجا قبول ما بينهما • فقال رحمه الله تعالى

﴿ فالحمد لله على تمامه • ثم صلاة الله مع سلامه •

﴿ على النبي وآله وصحبه • ورحبه وكل مؤمن به •

يعني أنني عليه الشناء الجليل • على جهة التعظيم لأجل تمامه هذا الطم الجليل • فقل بمعنى لام
التعليل • كما في قوله تعالى وتكبروا لله على ما هداكم • ثم انه لما حمد الله تعالى أداء لبعض
ما يجب له عز وجل اجبالا • وكان صلى الله تعالى عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع
النعم الواسلة اليهم التي أعطها الهادية للإسلام انما هي بركته وعلى يديه صلى الله تعالى عليه وسلم اتبع
ذلك بالصلاة والسلام عليه أداء لبعض ما يجب له عليه الصلاة والسلام • وامشالا لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فقال ثم صلاة الله أي رحته سبحانه وتعالى المقرنة
بالتعظيم وعقب الصلاة والسلام خروجا من كراهة افراد أحد هما عن الآخر عند المتأخرين فقال مع
سلامه أي تحيته تعالى الاتفة به صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب ما عند من جبل وعلا فلقه ودحية عظمي
بلغت الدرجة القصوى • لتكون أعظم التحيات • لانه صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم المخلوقات • ثم
انه لما كان صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة والسلام بوصف النبوة كما يستحقها بوصف الرسالة
عبر لناظم النبي ولم يعبر بالرسول إشارة الى ما ذكره وموافقة لقوله تعالى ان الله وبلائته يصلون على
النبي فقال على النبي بسكون الياء للضرورة وهو نبينا سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله
وآله أي وصلاة الله وسلامه على آله وهم في مقام الدعاء كماها كل مؤمن ولو عاصيان العاصي أشد
احتياجا من غيره فقله بعد وكل مؤمن به المراد به كل صالح مؤمن مستقيم وانما قلنا ذلك ليكون في عطفه
على آله فائدة فيكون عطفه على هذا من عطف الخاص على العام وإن كان يصح غير هذا وقوله وصحبه
أي وصلاة الله وسلامه على محبة صلى الله تعالى عليه وسلم وخصهم مع دخولهم في الآل بالمعنى الاعم لزيد
الاهتمام ومحبة امم جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتبرينه
مشهور وانما صلى وسلم على الآل والصحب بعد النبي لان الصلاة والسلام على غير نبينا وبقية الانبياء
واللائكة تعاملا بيان وأما استقلا فوقع اختلاف في جوارهما والارجح المنع على وجه الكراهة

كما هو مذهب الجاهل وهذا وقد بسطت الكلام على ما يتعلق بما في هذين البيتين في شرحي آرشاد
 المهتدي والانوار السنية فانظر هما ان شئت وبالله التوفيق وقوله وحز به أي جاعته صلى الله تعالى
 عليه وسلم والحزب الجماعة الذين أمرهم واحد في خيرا وشروا منه كل حزب بما لديهم فرحون والظاهر
 ان المراد به هنا من غلبت ملازمته صلى الله تعالى عليه وسلم فهو خاص الخاص لانهم أخص من
 السحب الذين هم أخص من الآل وقوله وكل مؤمن به المراد به كل صالح مستقيم فهو مطلق على آله
 من عطف الخاص على العام كما تقدم والله أعلم فهذا ما أبرزته يد القدره * من غير حول مني ولا
 قدره * فعبس أن يكون كفاية للطالب * كامل الحسن يسكن اليه قلب الراغب * فقد ينتقد
 الانسان كلام نفسه * فضلا عن ان ينتقده عليه غيره من أبناء جنسه * قال بعض من فاق في
 قومه * اعلم يا أخي انه لا يكتب انسان في يومه * الا قال في غده لو كان غير هذا لكان أحسن
 لو زيد هذا لكان يستحسن * ولو قدم هذا لكان أجمل * ولو ترك هذا لكان أفضل
 وهذا من أعظم العبر * ودليل استيلاء النقص على البشر * ولا يقدر ولا يكون * الا ما أراد
 وقضاه من أمره بين كاف ونون * فנסأل الله أن يرزقنا التوفيق والسداد * ويجعل ماسطرناه
 في بالمراد * خالص الوجه الكريم * ومخلص الفوز بجنات النعيم * ونستمنحه حسن القبول
 وبلوغ المأمول * وفلاح المال * وصلاح الحال * والتجاوز عما مضى * ودوام
 انسجام الرضا * وتأيد الاقبال والعز والقبول * والسير بهذا التأليف مسير الصبا والقبول
 ضارعا اليه تعالى أن يحقق لنا السعادة * ويجري علينا من عوائد انعامه على العادة * وأن يحسن
 البداية والنهاية * ويحفظنا بالعناية والرعاية * وارجو من كل من اطالع على هذا الشرح * أن
 يجد خاله بالعفو والصفح * وأن يسجل على ما فيه ذيل الاستار * ويصلح بعد التأمل ان بدا خطأ
 ولا يبادر بالانكار * ويعلم اني لم أعتمد * وليخرج له وجهه ولا يعتقده * فانما يعتد في
 الاكياس * من صوب خطأ الناس * واما طلب عوراتهم * والتماس عثراتهم * فليس ذلك
 في حكم المروة * ولا يدل على حسن أدب الفتوة * وما أرى السبب في ذلك والعلة * الا ضيق
 الحوصلة والجلبلة * والحسد والغيرة * على ما أتى الله غيره * فنهض بما أولاه مولاة من فضله *
 وأقام هو على جهله * أولان المؤلف كان معاصره * ومما شيه ومحاضره * كما قال ابن شرف
 رحمه الله تعالى

أغرى الناس بامتداح القديم * وبذم الحديث غير النعيم

ليس الا لأنهم حسدوا الخي * ورقوا على العظام الرميم

وقال آخر قل لمن لم ير المعاصر شيئا * ويرى للأوائل التقديما

ان ذاك القديم كان حديثا * وسبق هذا الحديث قديما

وليعذرني فالعذر اني لمأمول * حيث فكرى بغير هذا الشأن مشغول * فنبستمنحه تعالى أن
 يجعل شغلنا كله فيما يرضيه * ويلطف بنا فيما يقدره علينا ويقضيه * ويصاحنا ويصلح ذرارينا
 ويحفظنا واياهم مما يؤذينا * وأن يغفر لنا ولوالدينا * وأحبنا وما مشائنا * وجميع أحبائنا
 والمسلمين سببا من له حق علينا * وجميع من أحسن إلينا * وإن يجعلنا واياهم من جملة السعادات
 الصالحين الاتقياء * ويعيننا واياهم من جهد البلاء * ودرك الشقاء * وسوء القضاء * وشماتة
 الأعداء * وابتهل اليه تعالى أن يحرسنا من كل شين * ولا يكلنا إلى أنفسنا طرفة عين * وإن
 يسترنا بستره الجليل * ويديم علينا خير الجزيل * وإن يزيننا بشرائف الخصال * ويؤهلنا

لكل كمال * بجاه سيدنا محمد الذي ولدهما كانت الاكوان * وآياته واخوانه من انبياء الديان
والآله وصحبه * وعبيده وخزبه * صلى الله تعالى وسلم عليه وعليهم مدى الدوام * أفضل صلاة
وأزكى سلام * وكان المراءغ من هذا يوم الاثنين ثاني عشر ربيع الاول * الموافق لثامن ورم
ولادة نبينا الشقيع للفضل * وتلك موافقة من أعظم الموافقات * يتسابق اليها أولو الرغبات
وذلك علم ست وعشرين وثلاثمائة وألف * من هجرة من خاتم الله على كل وصف * صلى الله
تعالى وسلم عليه * وزاده فضلاً وشرفاً لديه * وحصل ذلك في وقت لا يتصور فيه صحة قلم لبنان
ولا تخيل فيه تصور مسئلة في جنان * ولكن اطلق الله سبحانه جل * وفضله عز سلطانة كل
فأسأله تعالى وهو المتفضل بالنعمة السنية * الكريم الذي لا يرجى سواه * ان يجعل شاءه ثابتاً
يحسن النية * حيث البناء الذي فيه حظ النفس واه * وان يرفع به من وجه اليه وجهته * وتلقاه
بقلب سليم وحسن فيه طويته * كما قال الناظم رحمة رب البرية * في نظم الآبرمية

اذ الفنى حسب اعتقاده رفع * وكل من لم يستفد لم ينتفع

فكن أيها الناظر من عرف الرجال بالحق * لتحوز الحمد الاسبق * لامن عرف الحق بالرجال
* فتنه في متاهات الضلال * واعرف الحق تعرف أهله * ولا تأخذ بيد ردة من أول وهله * فرحم
الله امرأ تمسح كتابي هذا بعد ان رآه * وعذرتني وغض طرفه عما فيه ونظر بين الرضا اليه
من سويده * اذ عثرى بالذئبق من العباد سبياً وقد قسم الببال * بين شغل عائق ولبال
* اذ الفكر شئت بين استرضاء أصل * وسياسة فرع وأهل * وتأديب أولاد * ومسالمة
أعداء * وصراعات أحباب * ومعاراة أتراب * واجواء عوائل * وتحصيل مصالح وعوائد
ومكابد مرض * جعل الله الشفاء بالبر عنه خير عوض * ومحاملة عصر * ومعاملة دهر
وفي بعض هذا فضلاً عن كنه عذر ظاهر * ان وقع مني تقصير * لدى الناظر * الذي هو بالأمور
خير * خصوصاً مع قلة البضاعة * وعدم اتقان هذه الصناعة * فالجدة الذي يسر هذا التقدير
مع ضيق الصدر * وقلة بضاعتي * وكثرة اضاعتي * وما ذاك الا ببركة نبينا سيدنا محمد
ونفحة من ورده نعماته الاغدى الارغد * صلى الله تعالى وسلم عليه * وعلى آله وكل متم اليه
وبركة مشايخي الاعلام * عليهم رضى الملك العالم * وبركة الصحابي الجليل * الورع جاري
الخلق الجليل * ذي الفضائل الجمة الفرر * سيدنا عبد الله بن عمر * رضى الله تعالى عنهما
ونفعنا ببركتهما * فاني ألفت عنده ضريحه بوادي فجع المسمى بالشهداء والزاهر * الذي فيه على
المشهور وضريح ذلك البحر الآخر * لما كنت هناك استنشق الصحة البدنية * لضعف اعتراني
فقصده مرغباً الله تعالى أن يحصه عني ويشفي مني بالكلية * وعين بالمافية * بجاه من
حطمت وحلى في حماء * وهو ذاك الصحابي النبيل عريض الجاه * فانه تعالى لا ينجيب
راجيه المقتمد في أموره عليه * ولا يرد من التجأ وتوسل بأجابه اليه * ولا شك أنه وآياه
رضي الله تعالى عنهما من أعظم أحباب الله * وأحباب رسوله الاكرم * صلى الله تعالى وسلم
وعلى آياته واخوانه من الانبياء والمرسلين * وعلى آل كل والمحابية والتابعين لهم باحسان الى
يوم الدين * صلاة وسلاما محوزهما اللين والقبول * ونيل المرام * والرضاعلى الوجه المأبول
وحسن الختام

يقول راجي غفران المساوي رئيس لجنة التصحيح بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر
محمد الزهري الغمراوي ✽

نحمدك يا مبدع الكائنات على أحسن مثال وواهبهم لطائف الاحسان ودقائق الافضل
ونسألك دوام الصلاة والتسليم على سيدنا محمد المخصوص منك بأكبر الآيات والتكريم وعلى
آله ذوى الكمال وأصحابه أولى المحاسن العوال ✽ أما بعد ✽ فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب
الطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات لنظم الورقات في الاصول الفقهيات لنظم العلامة
شرف الدين يحيى العمري طي قدست أسرارہ وزهت أنوارہ فخل الشرح من هذا النظم محل
الروح من الجسد وفي الافادة مقام الشجاعة من الأسد وكيف لاهو لحضرة الاستاذ الفاضل
والملاذ الكامل الاديب اللوذعي والفهامة الالهي الشيخ عبدالحيد قدس أحد علماء الحرم
المكي حفظه الله وأدام علاه وهو كتاب كله محاسن وماء زلاله صاف غير آسن وقد حليت طرره
ودشيت غرره بكتاب قرة العين في شرح ورقات امام الحرمين للعلامة الشيخ أبي عبد الله محمد
الربيعي الشهور بالخطاب رحمه الله وأتابه رضاه فجمع الكتاب زبدة هذا العلم بأبهج العبارات
وأسمى الاشارات وذلك بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر التي حازت من الاتقان والدقة
ما يفوق الحصر مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح بها وذلك في شهر جادى الثانية سنة ١٣٣٠ هـ جرية
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

ولما لاح بدرعائه وقاح مسك ختامه قرظه جلته من العلماء الافاضل وعصابة من الفضلاء الامثال
بجملته تقاريف تشهد بفضل هذا الكتاب ومحاسن تقاريف تدلن بأنه فصل الخطاب منها ما قرظه
به علامة عصره وفهامة دهره من افتخر به عصره على الاعصار وصاح بلبل حيته في الافطار
وفتح رائق فكره ما أغلقه الزمن من باب التحقيق وأظهر بصائب بحثه ما خفي من مكنون التدقيق
عين انسان الفضلاء النابغين مرجع العلماء الابطال وكهف الورد والقاصدين مدين المآرب
والآمال صاحب العزة والسعادة والاقبال والسيادة السيد الشريف النسيب والسند المنيف
الحبيب من أحيا بفنائله الجويني سعادتا وفضيلتا السيد أحمد بك الحسيني فتكرم بهذا
التقريظ من فضله أقر الله عينه بنجوله فقال بلغه الله الآمال

✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم أنبيائه والمرسلين وعلى آله وصحبه
والتابعين وبعد فقد طالع كثير من لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات لنظم
الورقات في الاصول الفقهيات لناظم عقدها وناسج بردها العلامة المحقق والخبر المبدق
الاستاذ الشيخ عبدالحيد بن محمد على قدس المدرس بالمسجد الحرام فوجده غرة في جبين الدهر
ودرة بريمة في عقد نحر حوى من التحقيقات ماروق وراق ومن المباحث ما زاد بها وفاق أكثراته
من مثل مؤلفه الفاضل والنحرير الكامل بجاه نبه المصطفى الكريم عليه وعلى آله أفضل
الصلاة والتسليم

الفقير اليه تعالى

أحمد بن أحمد الحسيني الشافعي

عنى عنه آمين

ومنها تقريرا أخيه وصديقه العلامة الفضال القائض علمه فيضان الرلال الاستاذ كامل الفصل
السني الشيخ جعفر بن أبي بكر اللبني دام فضله وهو
الحمد لله وحده والملاة والسلام على من لا نبي بعده وآله وصحبه وكل من ألهم رشده (ونمد) فقد
طالعت هذا الكتاب الشهيد المذاب المسمى لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات فوجدت
اسمه طابى مسماه ولقطه وافق معناه سوى من قولائد الأصول ما قد يتعذر اليه الوصول ومن
نعالس المقول ما لم يحصره مقول فهو حري بأن يقتنى ويحافظ عليه ويعتنى بحفظ الله مؤله من
كل سوء وأبقاه متمتعاً به غير مرزوء آمين

قاله خجلا ورقه وجلا المفتقر الى مولاه الفنى
جعفر بن أبي بكر اللبني أحد خدمة العلم
بالمسجد الحرام غفر الله
ذنبه والآثم

ومنها تقريرا أخيه وصديقه أيضا العلامة المحقق والهامة المدقق الاستاذ الفاضل الشيخ محمد
ابن يوسف الخطاط جاء الله تعالى من الخطاط وهو

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

نحمدك يا من أحكم دينه فأقامه على أصول متينة ونسلم على واسطة عقد النبيين القائل
من ردد الله به خبرا يققه في الدين وعلى آله الاتقياء وأصحابه الامناء وسلم تسليما كثيرا
(أما بعد) فقد اطلعت على الشرح الذى نفعه حضرة الفاضل المجيد الأسى الشيخ عبد المجيد
ابن محمد على القدسى المسمى (لطائف الاشارات الى شرح تسهيل الطرقات) فوجدته شرجا
قد وفى في حل المتن المذكور بالامانى مع سلاسة الباني وإيضاح المعانى لجزى الله مؤلفه خير
الجزاء المستطاب وأعاد بتصانيفه ذوى الصدق من الطلاب آيين بجاه الامين هذا وبعد ان ترجم
بتقريره ثرا القلم أخذ ينظر به بما سلم مؤرخا عام طبعه وتعام رونق صنعه فقال متوسلا لآل

الله درأى الارشاد مسن كلت * أوصافه وسمت قينا فضائله
عبد المجيد الذى يسمى الى قدس * أكرم به عالما فافت منارله
له تأليف قد طابت فوائدها * كم سهلت ما غدا أصعبا تناوله
قد أحرز العمر من نصيبه سقاها * بصالح الجد في بر برواصله *
أبدى لطائف التسهيل قد شرحت * نظم الأصول وكتم عمت نوانله
ومد بدا طبعها للناس منتشرا * دارت ككؤس الهناشيد وبلايله
يزيد (تصح) أخوالا سعدا ورثة * طبع الطائفة قد زانت ثنائله

١٥٨ ٨١ ١٥٢ ١٥٤ ٤٥٨ ٣٧٧

سنة ١٣٣٥

٢	خطبة الكتاب
٧	باب أصول الفقه
١٧	أبواب أصول الفقه
١٨	باب أقسام الكلام
٢٢	باب الأمر
٢٥	باب النهي
٢٧	باب العام
٣٠	باب الخاص
٣٥	باب المجمل والمبين
٣٧	باب الأفعال
٣٩	باب النسخ
٤٢	باب في بيان ما يفعل في التعارض
٤٥	باب الإجماع
٤٨	﴿ خاتمة ﴾ في أن جاحد المجمع عليه من الدين كافر قطعاً
	باب بيان الأخبار
٥١	باب القياس
٥٦	باب ترتيب الأدلة
٥٧	باب في المفتي والمستفتي والتقليد
٥٨	﴿ فرع ﴾ في بيان التقليد
٥٩	فصل في الاجتهاد

﴿ بيان مؤلفات المؤلف المذكور التي طبعت الى الآن اُدام حله الموفور ومع به الدين ﴾

عام الطبع

- ١٣٠٠ روضة تسمى الدررة النخبة في المواضع التي تضمن فيها الصلاة على صاحب السكينة ومختصرها
..... تشطير المضربة في الصلاة على خير البرية
- ١٣٠٣ مجموع بلوغ المرام فيه مولد النبي صلى الله عليه وسلم على نسج الماوي وتضمنين وتشطير
استوائات رب البريات وتوسلات بسيد الكائنات
- ١٣٠٩ ارشاد المبتدى الى كفاية المبتدى وهو شرح على رسالة والده رحمه الله تعالى في التوحيد
..... رسالة التكامل على البسملة والمبادئ العشرة بما يتعلق بقن التوحيد
- ١٣١٣ شرح رسالة شيخه المحتوية على الاصلين وفقه ريع العبادات وبخطة في التصوف يسمى
الانوار السنية على الدرر البنية
- رسالة التكامل على السبعة والمبادئ العشرة بما ياسب العنوان الاربعة المذكورة
- ١٣١٨ دفع الشدة في تشطير البردة
- ١٣١٩ وحرر تبايل الاسعاد والقبول في مدح سيدتنا الزهراء البتول وبلوغ السعد والامية
في مدح أم المؤمنين المبرأة الصديقة
- منظومة الجواهر الرضية في الآداب والاخلاق المرضية
- ١٣٢٢ طالع السعد الرفيع في شرح نور البديع وهو شرح بديعته
- رسالة في التكامل على السبعة بما يتعلق بالبالغة والمبادئ العشرة
- الدوائر القدسية في زياره خير البرية
- مجموع فيه انذار الحاضر والبادي عن كتب اسمهم معلوم على السكينة بما ثبت جرمة كالمباد
وجوار الصلاة على الجنائز ما لم يتجر بعد الصبح والعصر والصلاة عليها والميت مستلقيا
على ظهره والتحفة المرضية في تفسير القرآن العظيم بالجهمية
- ١٣٢٣ التوحشات القدسية في التوسلات السماوية
- صياحه الشمس الضاحية على منظومته الحسنات الماسية للنور المتقدمة والآتية
- مولد النبي صلى الله عليه وسلم على نسج البرزنجي
- منظومة في الاستعانة والحكم
- ١٣٢٥ فتح الجليل السكافي في مقامة متن السكافي في العروض والقوافي وسائيتها
- ١٣٣٠ كنز العطايا ترجه شيخه العلامة السيد بكري شطرا
- كنز التجاح والسرور في الادعية التي تشرح الصدور وهي ادعية في بعض ايام من
اغلب شهور العام